التوحش الاقتصادي
(الفخ النيوليبرالي)



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع
المملكة الأردنية الهاشمية
عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس : 0096265330508
جــوال : 00962795699711
E-mail: academpub@yahoo.com

لوحة الغلاف: تعود للفنان التشكيلي محمد مهر الدين

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية
(2019/6/3157)
رقم التصنيف:338,9
المؤلف ومن في حكمه:
عبد علي المعموري
الناشر
شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمان – الأردن
عنوان الكتاب:
التوحش الاقتصادي
(الفخ النيوليبرالي)
الواصفات:
/التخطيط الاقتصادي//السياسات الحكومية//التنمية الاقتصادية الدولية/

ISBN :978-9923-27-024-0

التوحـش الاقتصـادي

(الفخ النيوليبرالي)

تأليــف

الأستـاذ الدكتـور عبـد علـي كاظـم المعمـوري



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

الإهــداء..

إلى . . .

التي شاركتني سنين العمر . . .

في شظف العيش ورقته . . .

وتحملتني بكل أوجاعي وتنهداتي

رضاً ... ومحبة . . .

زوجتي العزيزة وفسائلها

غفران، وديان، سلوان، بان، زينب

تقديراً . . . وعرفاناً

لما مضى من العمر . . .

وما بقي منه . . .

المقدمة

ظلت أجواء عقد السبعينيات من القرن الماضي، التي يحلو للعراقيين ممن تعايشوا فيها، تسميتها بالعقد الذهبي في تاريخ الدولة العراقية الحديثة، لماشهدته أغلب سنواتها من حراك ثقافي واجتماعي وعلمي، مدفوعاً في بحبوحة من العيش أسندها تعديل أسعار النفط، والإنفاق الحكومي المدفوع صوب تحصيل الرضى المجتمعي، ولربما يعد البعض أن مدخلات ذلك العقد اليتيم، هو ما يتغنى به العراق من علماء وأدباء وفنانين ومثقفين، تلته إلى الآن سنوات عجاف طويلة. ولعل الحوارات الفكرية أحد جنباتها هو الماركسية واليسار والاشتراكية، وقبالتها الرأسمالية واليمين والليبرالية، وكان السباق محموماً بين أطراف التحاور، في التزود بترسانة الحجج والأفكار والجدل، لشباب الجامعات آنذاك، وكل يرى حلاوتها ونكهتها في مضامين ايديولوجيته، فالفكر حديقة عبقة بزهورها الملونة وروائحها المختلفة.

كان جلّ الجدال الدائر آنذاك يتمركز في الكليات الإنسانية، الآداب والاقتصاد والسياسة، لكون المواد الدراسية تتيح عرض مختلف الأفكار، وهنا أُشير بالتحديد لمادة الفكر الاقتصادي التي تعد مادة دسمة تفتح الشهية للحوار والجدل. لا سيّما جدل الأفكار والفلسفة للماركسية بأصولها ومنابعها وإشكالية تطبيقها، في أنموذجاتها (**الماركسية- اللينينية**) و(**الماوية**).

فيما جاءت كتابات الأجيال المحدثة (**الماركسيون الجدد**)، لتلقي بضوئها الكشاف على ضرورة قراءة الماركسية بعقل ماركس، وفتح الأبواب لتجديد الفكر الماركسي. حتى يمكن للاشتراكية أن تساير الرأسمالية التي بدت أكثر قدرة على التكيف وإعادة تجديد نفسها.

وبدا واضحاً أن الرأسمالية قد توافرت لها فرصة الانتقال من طور إلى طور بمرونة أكثر، مستندة إلى زخم العلوم والتكنولوجيا والأسواق المالية، والنيوليبرالية ليست مخرجاً مشوّهاً عن الرأسمالية، أو هو وليد من أبوين غير متماثلين، بل هو نتاج شرعي لمزاوجة مكينة فكرياً وتطبيقياً، ولكنها أكثر شراسة وقسوة وشراهة في انتزاع الفوائض الاقتصادية لصالح رأس المال الاحتكاري، معبرة بذلك عن مرحلة تحتاجها الرأسمالية، في سعيها للحفاظ والاستمرار بنمط إنتاجها القائم على اشتقاق الربح ونزحه، وإن ارتكبت كل الفظائع بحق البشرية.

والعودة إلى التاريخ لها اعتبارها في طرح سؤال رئيس، مفاده: متى كانت الرأسمالية ذات طابع إنساني؟ أو أنها يوماً ما أجرت مقايضة ما بين الأرباح والتكاليف الاجتماعية المترتبة عليها، بل إنها ترى في معاناة الشعوب وما يلحق بها، تكاليف مفترضة لما تحققه قوى الإنتاج من تقدم في الأساليب للحصول على مزيد من الأرباح، ومن يسقط من البشرية أو تلحق به المعاناة والإفقار والاستغلال، فهو سقط متاع الرأسمالية في كل مراحلها.

ودهاقنة النيوليبرالية وآباؤها المؤسسون، أرادوا إعادة الاعتبار إلى القيم الأصيلة لأنموذج الاستغلال الرأسمالي، بعد التلطيف الذي جاءت به المدرسة الكينزية (نسبة إلى- جون مينارد كينز)، وأطروحة دولة (الرفاهية)، بجانب مخرجات الضغط الاشتراكي (**الماركسي**) وحركة الشعوب، هذه كلها مجتمعةٍ دفعت إلى إعادة زج الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وإعلاء دورها، برغم الأطروحة السمثية (**آدم سميث**) العتيدة الداعية إلى (**تقزيم الدولة**) وتحديد أدوارها ووظائفها.

ولم يكن ذلك يروق للرأسمالية التي استطاعت امتصاص صخب النقد المدفوع حول آليات عملها، التي فشلت في تحقيق التضبيط الذاتي ((Auto -Adjustment، وبقدرتها المعروفة على التكيف سريعاً مع زخم التغيرات التي تطول الحياة الاقتصادية. وفي خضم هذه الظروف بدت طروحات تجد طريقها إلى الانتشار في محافل أكاديمية ضيقة في الولايات المتحدة، أسست لاحقاً لظهور مدرسة اقتصادية جديدة، تشددت بإزاء تدخل الدولة، ودعت إلى إطلاق يد السوق، ولم يكن هذا مقتصراً على الجانب الاقتصادي، بل دعت إلى توظيف السياسة الخارجية للدول الرأسمالية لإرغام دول العالم الأخرى على تبني مخرجات الليبرالية الجديدة (**النيوليبرالية**)، وإن تطلب ذلك استعارة أسلوب (**الصدمة**)، أو(**كي الوعي**) للشعوب من أجل قبولها،ومثلما كان المستعمرون الغربيون الأوائل ينصبون الفخاخ لاصطياد أبناء أفريقيا لاستغلالهم في الإنتاج الرأسمالي في بلدان الاستيطان الحديث، فإن النيوليبرالية هي فخ الرأسمالية الجديد لاصطياد اقتصادات الشعوب المقهورة، عبر ثلاثي (**الديون والخصخصة والصدم الاقتصادي**)، من أجل استدامة أرباح شركاتها وتمتع شعوبها بالرفاهية.

لقد ارتفعت أهمية إدخال أي بلد إلى دائرة (**الاستدانة**) إلى المستوى الذي أصبح هدفاً للسياسة الخارجية للولايات المتحدة، تساندها في ذلك أضلاع الرأسمالية المتعددة (المؤسسات المالية الدولية) من مثل صندوق النقد الدولي– البنك الدولي- ... الخ، سواء تم ذلك بالضغط السياسي أو الاقتصادي واحياناً بالإغراء، وأخرى بتحريك جماعات ومنظمات، أو عبر تفجير أوضاع داخلية.

إن محاصرة الدول النامية اقتصادياً وسياسياً لجلبها إلى بيت الطاعة، باتت واحدة من أهم أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة، لغرض إبقاء هذه الدول تحت الضغط الاقتصادي، وعدم السماح لها بفك ارتباطها أو ابتعادها

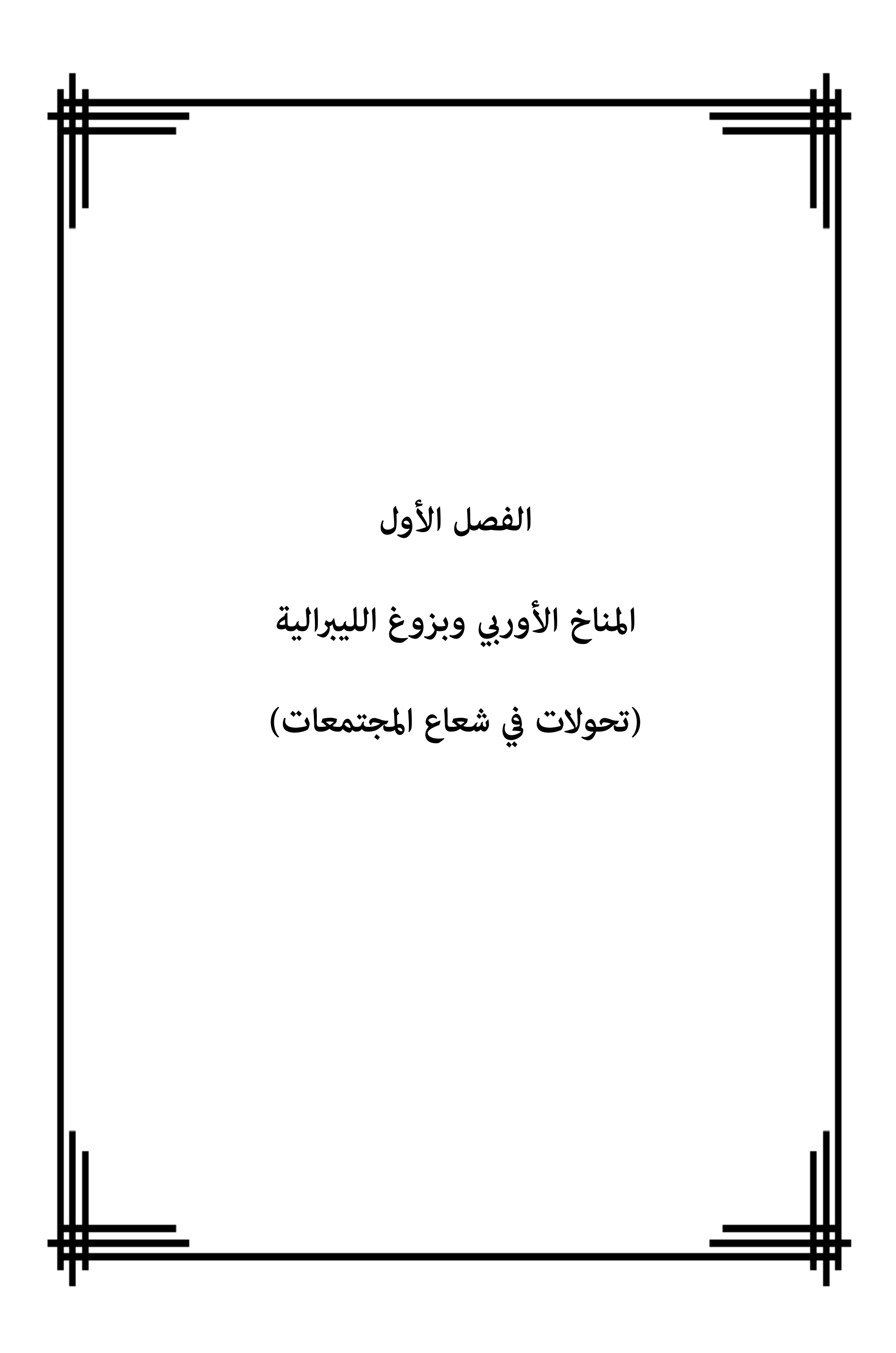
عن تأثير المؤسسات المالية الدولية، وهو ما ييسر انسياب التدخل في شؤونها رويداً رويداً مع زخم انغماسها في تبني سياسات الليبرالية الجديدة، وصولاً إلى الضغط باتجاه تغيير وجهة النظام السياسي، وبهذا تدفع الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة باتجاه إعادة إنتاج دول تابعة جديدة، تضيفها إلى قائمة الدول التي تشكل جزءاً مهماً من عالم الأطراف، الذي يساهم في نزح فوائضه الاقتصادية باتجاه المتروبولات.

وعلى وفق ما سبق فإن المنظومة الرأسمالية برمتها، تدرك بتيقن شديد أن تحولات الاقتصاد العالمي ونجاح دول عدة بالخروج اقتصادياً من عنق الزجاجة، لتصبح هذه الاقتصادات روافع أساسية وقاطرة للنمو الاقتصادي العالمي، وهذا ما يسمح لدول طرفية أخرى بالسعي للخروج من ربقة الاقتصادات التابعة، إلى اقتصادات تؤدي دوراً منافساً للاقتصادات الرأسمالية المركزية، بما يحرمها من فرص استمرار التراكم فيها.

ومثلما كان لروسيا موقف سياسي ومن ثم اقتصادي،كرد على ما أريد لها أن تكون، من تحويلها إلى مجرد دولة من عالم الجنوب، إذ أن هناك دول أدركت ذلك بوضوح تام، مما يدفعها على مقاومة إزاحتها لجعلها مزارع مفتوحة للشركات المتعدية الجنسيات، التي باتت تمارس الدور الاستعماري الحديث، من حيث انتشارها ودورها في تعميق التبعية للمتروبولات، حتى باتت مع رأس المال الاحتكاري، هما من يقرر شؤون العالم الاقتصادية، مما أطاح بسيادة الدول واستقلالها السياسي والاقتصادي.

ولأننا ننتمي إلى عالم الجنوب المقهور مرتين، **الأولى:** من البلدان المتقدمة التي تنظر إلى مجتمعاتنا بأنها خادمة لوجودها وبشرها، **والثانية:** من النظم السياسية المتسلطة على مقدرات شعوبنا،وإن كان بعضها ديمقراطية (**بنكهة**

أميركية)... الخ،وإذا قال كارل ماركس يوما ما (**إن تحرر الناس يبدأ بابتعـادهم عـن نمـوذج آدم سميث**)،فإن تحرر شعوب بلدان الجنوب يبدأ عندما (**تبتعد عن صندوق النقد الدولي ووصفته النيوليبرالية**)، وعندئذ سيكون بمقدور شمس الـشعوب المقهـورة أن تقـذف مـن جوفهـا حمـماً لمقاومة **توحش الغرب الاقتصادي**.



الفصل الأول

المناخ الأوربي وبزوغ الليبرالية

(تحولات في شعاع المجتمعات)

الفصل الأول

المناخ الأوربي وبزوغ الليبرالية

(تحولات في شعاع المجتمعات)

أولاً: ديناميكية التغيير: صراع الحداثوية مع التقليدية

يقول هيراقليدس أن (**الاشياء في تغير متصل**)، وفي العصور الوسطى التي اختلفت الرؤى بشأن حدودها الزمنية، حيث كانت السيادة للفكر اللاهوتي المحافظ، بانت السيطرة لفلسفة الثبات والاستقرار والتوازن على حساب فلسفة الحركة والتغير والتقدم، وهذا ينسجم مع هيمنة علاقات الإنتاج الاقطاعية والفكر السائد والمستقر آنذاك، ورغبة القوى المهيمنة اجتماعياً وسياسياً في المحافظة على الأوضاع القائمة.

وكثمرة لعصر الاكتشافات في أوربا وبدء سعير الصراع بين الفكر اللاهوتي (**الكنسي**) والفكر العلمي، بزغت شمس النظام البرجوازي وتفتحت الأبواب إزاء عصر التنوير (Enlightenment)، الذي ذهب إعلامه من (مفكرين وفلاسفة وعلماء طبيعيين وثوريين)،إلى التحشيد الفكري والدفع بقوة، من أن الإنسان قادر على تغيير ظروفه المادية والروحية تغيراً ايجابياً،بوساطة التعقل والجهد الإرادي الواعي بعيداً عن (**الجبرية**) المزعومة من الفكر الميتافيزيقي، بأن مصير الفرد تحدده قوة علوية من وراء ظهره[1].

وهكذا بات واضحاً بأنه من الصعب إرجاع الأوضاع إلى الخلف، والبحث عن ملاذات موهومة يمكن عزلها عن موجات التغيير والتجديد والحداثة، فلم يعد التمايز قائماً بين الشعرية الاسطورية وما بين التفكير العقلي

(1) محمد احمد الزعبي، التغيير الاجتماعي، دار الطليعة، ط1، بيروت، ص 36.

(**التجريبي**)، الذي يسميه فرانسيس بيكون (**الاضداد التي تتلامس في نهاية المطاف**)[1].

لقد أدان رائد الفكر الوضعي والمنهج الاستقرائي، وحصر الفرضيات الذهنية في أصنام القبيلة والكهف والسوق والمسرح، وقصد بيكون من نقد هذه الاصنام ضرب الهيمنة الروحية للكنيسة والرؤية الكونية السابقة والتقاليد والمعتقدات القديمة، هذا الفكر أريد له في حيويته المتوثبة والمندفعة دوماً إلى أمام، إن يقوض كل دعائم المجتمع الميتافيزيقي، سعياً وراء الغايات العملية والمنفعة والربح وتطويع الطبيعة منجم الثروات والإنتاج، لتصبح الاعتبارات الاقتصادية والتقنية متقدمة على القيم المعنوية والروحية.

وهكذا أضحت مجتمعات أوربا بين حدين هما (**المقدس والحرية**) بحسب المفكر فهمي جدعان، كلاهما أضحى محيراً في قبوله أو نبذه، فشدة حضور المقدس، هو أحد مرتكزات مواريثها الاجتماعية التي عاشت في كنفها أجيال عديدة، فيما الحرية تحمل في تلافيفها توق إنساني فطري، للتخلص من براثن البطرياركية الممتدة من العائلة إلى المجتمع والدولة.

لذلك نلحظ دأب جميع الفلسفات التي سبقت عصر النهضة والتنوير الأوربي، أو ما جرى تسميته(**عصر الحداثة الرأسمالية**)، على ارتداء الطابع الميتافيزيقي الصريح، عندما ظلت تؤكد أن هناك نظاماً يحكم الكون، ويفرض نفسه على الطبيعة والمجتمعات والأفراد، له قوانينه التي لا يجوز تجاوزها، وما على البشر إلا السعي لاكتشاف أسرار هذا النظام، وإدراك أحكامه ومغزاه بغية إطاعته.

---

(1) احمد زين الدين، الحداثة ويقظة المقدس، دار بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2015، ص 135.

وحملت ظروف أوربا وهي تعيش تحت وطأة الاقطاع والكنيسة (**العصور الوسطى**)، الفرصة لظهور الأفكار التي نادت بالتحرر من ربقة السيطرة السياسية والدينية، والمتأتية من مزيج الهيمنة الاقتصادية والهيمنة الدينية، ورفعت من قدر التحكم بالمجتمعات والبشر إلى منزلة المقدس، أو هو (**الحق الإلهي**)، وفي أجواء كهذه غابت الحرية وشاع القهر الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، فكانت المخرجات الطبيعية لها عدم العدالة واللامساواة.

لم يكن الاقطاع كتنظيم اقتصادي قادراً على الاستمرار لولا تحالفه مع الكنيسة، ولم يكن بمقدور الملوك والأباطرة الأوربيين، أن يستقووا على الشعوب لولا إسناد ثنائي (الكنيسة والاقطاع)، وعلى وقع هذا التوافق في التخادم الاقتصادي والسياسي والديني، ضمنت للأطراف (الثلاثة) المتحكمة في الشعوب سلطاتها وقدرتها على البقاء. وهو ما دفع الباحثين إلى عدَّ مرحلة العصور الوسطى الأوربية (**عصور الظلام**)، لما ألحقته من تخلف وتعطيل في حركة تطور قوى الإنتاج من ناحية والحياة السياسية والفكرية من جهة أخرى.

وبدا أن التغيرات الاجتماعية وضغط العوامل الاقتصادية مدعاة لظهور أفكار جديدة، بشكل تدريجي وتراكمي، وهو ما أدى إلى تحول نوعي في المزاج العام في أوربا، باتجاه ضرورة الخروج عما شاع من مفاهيم، من مثل: حق التوريث في الحكم، والملكية المطلقة، والحق الإلهي للملوك، والدور الذي يؤديه الدين، وصولاً إلى الدعوة المعلنة لتقييد سلطات الكنيسة والإقطاع والملوك.

لقد وجد الفكر الفلسفي العقلاني كل الرعاية والدعم من الطبقة البرجوازية الناهضة، لكونه يعبر عن توجهاتها وتسويغ مطالبها الكبرى، وبما يخدم مصالحها في زيادة الإنتاج لأغراض تجارية، وهذا الدفع المركب فكرياً واقتصادياً واجتماعياً بتراكمه وفاعليته، والتوق العالي له، سهل شيئاً فشيئاً

عملية الإطاحة بالأيديولوجية التي كانت تحكم مجتمعات أوربا لردح طويل من الزمن (**ما قبل الحداثوي**)، والقائم على منظومة المكانة العمودية (**التراتبية**)،والتي تستند في ترتيب مكانة الأفراد تبعاً لمعايير دينية واقتصادية، لتحل محلها منظومة المكانة الأفقية (**المساواتية**)، فيما يخص الحقوق الفردية والقانونية، قائمة على قاسم مشترك هو (**الفردية**- Individualism)، التي تجعل الفرد بما تحمله من توجهات دينية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أساس المجتمع[1].

وشكلت الأفكار الواردة في فلسفة الحياة للفيلسوف نيتشه (F.Nietzsche)، بجانب الفلسفة البراغماتية التي جاء بها وليم جيمس (W.James)، فضلاً عن الفلسفة الوجودية، بدا واضحاً الاهتمام الثر بالفرد الإنسان، وبهمومه وطموحاته وطريقة ممارسته لحياته وقناعاته والتزاماته حتى الدينية. ومن منطق الفلسفة التي راجت آنذاك هي أطروحات (نيقولا ميكافيلي)، التي حاولت هي الأخرى البرهنة على البواعث المحركة لنشاط البشر، والمتمثلة بالأنانية والمصلحة المادية ليدبج كل ذلك بمقولة تعبر عن مركزية أنانية الفرد وحرصه على مصلحته الذاتية (**إن الناس ينسون موت أبائهم أسرع من نسيانهم فقد ممتلكاتهم**).

لهذا أصبح الشغل الشاغل للأفكار والفلسفات،هو أعلاء شأن الفرد والفردية ورفعها إلى مستوى التقديس، بما يتطلب ذلك من تشريعات وقوانين لضمان حقوق الفرد الشخصية الإنسانية ومصالحه. مما مثل رد مباشر على المنظومة الكنسية التي صادرت حقوق الأفراد وعطلتها طوال ما يقارب ألف عام. تحت ما يسمى بالفيضية (Holism) الايديولوجية، التي تعد سمة من سمات

---

(1)لويس دومون، مقالات في الفردانية من منظور انثربولوجي، ترجمة: محمد عصفور، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009، ص 354.

المجتمعات التقليدية، وتتعارض مع الفردانية جملة وتفصيلاً، إذ تعطي للكليانية الاجتماعية الدور الأعظم بمقابل إهمال الفردانية.

ثانياً: التصدعات الاقتصادية والفكرية في المجتمعات الأوربية

ما كان بمقدور أوربا أن تدخل ما يسمى بعصر النهضة والتنوير (Enlightenment)،لولا **حدوث تصدعين**، كانا مهمازاً قوياً باتجاه فتح الطريق بإزاء إعادة التفكير وحدوث حركات الاحتجاج الاجتماعي. وهما:

التصدع الأول: نمط الإنتاج الإقطاعي والرعوي

يقوم نمط الإنتاج الإقطاعي بشكل خاص على نظام السخرة، والمستند إلى كثافة العمل وساعات العمل الطويلة، والقهر الجسدي (لأقنان الأرض-عبودية الأرض)، أو ما يسميها فريدريك أنجلز(**العبودية الثانية**)[1]، والاستملاك المادي للعائلات العاملة في المجتمع الإقطاعي، والهادف إلى الانتزاع الفظ لجهود الأقنان وعوائلهم لصالح الإقطاعي (**الماركيز- البارون**)، من ناحية وشحذ ما فَضُلَ من ذلك لجهة الإيفاء بحقوق الكنيسة ومعتقداتها، وكسب رضا الآلهة من ناحية أخرى، على وفق الفلسفة **(الماورائية).**

وهكذا أجهد بقوة طرفي المعادلة في أسلوب الانتاج الإقطاعي وهما (**القن-الأرض**)، وكان هذا مستحثاً بفعل تطور أسلوب الحياة لعائلات الإقطاعيين والبرجوازيات الدينية والملكية، وحواشيهما، والذي ساهمت التجارة البعيدة في حدوثه، ولا سيّما المتأتية من الصين والهند وشعوب شرق البحر المتوسط، والسلع الاستهلاكية (النهائية) هي معبرة عن ثقافة ونمط استهلاك، وطبيعة حياة.

---

(1) ج. تيمونز روبيرتس و أيمي هايت، من الحداثة إلى العبودية، ترجمة: سمير الشيشكلي، عالم المعرفة، الكويت، 2004، ص 13.

لذلك ازداد شبق اقتنائها، وهو ما فرض المزيد من الاستغلال في النظام الاقطاعي، للفرد والأرض معاً، وطرداً مع الزمن أضحت درجة الاستغلال والقهر بكل أشكاله ترتفع رويداً رويداً، مع متطلبات الطبقات والشرائح القابضة على السلطتين السياسية والدينية. وهو ما عجّل بتنامي روح الرفض والتمرد في أحيان كثيرة، بل ساهم مساهمة فاعلة في هجرة الحرفيين والمهرة وبعض من الفلاحين إلى المدن لاحقاً، تاركين وسائل الإنتاج الإقطاعية، ولتسجل هذه بدايات الانفصال بين قوة العمل ووسائل الإنتاج، وهو ما مهد لحدوث ظاهرة (**البلترة**) البروليتاريا، وتشكيل نواة الطبقة العاملة في أوربا. التي رفدت الرأسمالية الجنينية بعوامل تطورها وتوسعها، وانتقالها إلى نمط إنتاج محدد ومشخص، كنمط بديل عن نمط الإنتاج الإقطاعي أو مُقوِّضٍ له، بل ولكل الأنماط السابقة بمجرد ملامستها أو التعايش معها، فهو يمتلك خاصية القدرة على احتواء الأنماط الأخرى، وتحويلها إلى نمط الإنتاج الرأسمالي.

هذه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية مهدت إلى انتعاش الأطروحات السياسية، ولعل أبرزها ما قدمه المفكر الانكليزي جان لوك (1632– 1704)، الذي يعد الكثير أنه كان رائداً في طرح العقد الاجتماعي، كمرتكز للتنظيم السياسي ومقبولية نظم الحكم. مع أن الليبرالية liberalism)) لم تنشأ في أوربا حتى فكرياً دفعة واحدة، ولا يمكن أن تنسب إلى مفكر بعينه، بل هي نتاج ساهم فيه الكثير من المفكرين بجانب جون لوك، فهناك جان جاك روسو(1712-1778)، الذي كتب العقد الاجتماعي بشأن نظام الحكم وحقوق المواطنين، وجون

ستيوارت مل (1806-1873) في أسس الليبرالية السياسية[1]،وكان لكل واحد من هؤلاء إسهام بارز في إعطائها الكثير من ملامحها وخصائصها[2].

هذه مهدت شيئاً فشيئاً نحو أطروحات أكثر تلامساً وعمقاً في ميدان طبيعة نظم الحكم والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، وحرية الأفراد ولجم القيود التي عاشت في ظلها المجتمعات الأوربية ردحاً طويلاً من الزمن، ولهذا تلقفت المجتمعات الأوربية هذه الأفكار بسرعة وتفاعل معها بشدة، مما أعطى إلى الليبرالية دفعاً وشيوعاً وثوريةً، وظهرت ملامح ذلك بوضوح على وقع الثورة الفرنسية. إذ جرى اعتماد الإطاحة المسلحة بالنظم الاستبدادية.

لذلك نشأت الحداثة عندما تخلى الفكر الفلسفي عن هذا الإرث، فدخل البشر في فلك الحرية ومعها القلق، وفقد الحكم طابعه المقدس، وصارت ممارسة الفكر العقلاني تنعتق عن الحدود المفروضة عليه سابقاً، إذ إن **سيادة العقل الميتافيزيقي** في العصور القديمة، عدت نتاج ضرورة موضوعية فرضتها آليات سير النظم السابقة على الرأسمالية، تلك النظم التي يسميها بعضهم بالتحديد نظماً خراجية قائمة على الاستلاب الميتافيزيقي.

ويرجع بعض الباحثين جذور الليبرالية إلى ديمقراطيّ أثينا في القرن الخامس قبل المسيح، وإلى الرواقين في المراحل الأولى من المسيحية، فيما يرى

(1) جون ستيورات ميل، أسس الليبرالية السياسية، ترجمة: أمام عبد الفتاح أمام و ميشيل متياس، مطبعة مدبولي، القاهرة، 1996.

(2) مجموعة باحثين، الموسوعة الفلسفية العربية، معهد الإنماء العربي، (الجزء الثاني- القسم الثاني)، بيروت، 1989، ص 1155.

آخرون أن حركة الإصلاح الديني (**البروتستانتية**)[1]، كانت إحدى أهم مرتكزات الدفع باتجاه توسيع قاعدة التحرر من ميتافيزيقية العصور الوسطى.

وإجمالاً يمكن القول أن الليبرالية كفلسفة سياسية هي النتاج الفكري لمخاضات الأوضاع الأوربية في القرن السابع عشر، وتعد مخرجات نوعية لعصر النهضة والتنوير الأوربي، متخذة أشكالاً مختلفة في أزمنتها وأمكنتها المختلفة، فضلاً عن المراحل التي مرت بها مذ صيرورتها ولحين اكتمالها وبلوغها، وما يجمع كل التوجهات الليبرالية هو إعلاؤها للعقل على ما دونه.

ولعل الفيلسوف رينيه ديكارت (1596-1650) هو رائد الفلسفة العقلانية، الذي يعتقد بأن لا سلطان على العقل إلا العقل نفسه، وأن تبدأ كل الفلسفة بعقل الفرد وذاته، واختزل كل ذلك في (**أنا أفكر لذلك أنا موجود**) [2]، لذلك اعتمد (ديكارت) **عملية الشك الممنهج والمنظم** في كل ما يحيط به، ليس شكاً إغريقياً مجرداً، لأجل الشك فقط، بل هو تحضير مسبق لإثباته، مؤكداً بوضوح ودون لبس أن الحقيقة الثابتة التي لا يطالها الشك هو (**الفكر**).

لقد وفرت المراجعة الشاملة للحقائق استناداً إلى منتجات عصر النهضة والتنوير، أرضية خصبة لقبول الأفكار الجديدة وسريانها بسرعة، وعلى وقع تأثير هذه الثقافة المبثوثة في مختلف زوايا المجتمعات الأوربية، وما رافقها مما سُمَّي بموجة الإصلاح الديني، التي ضربت أطنابها في عمق الدين المسيحي، وأثارت الكثير من التساؤلات حول طبيعة الممارسة الدينية والتوجهات الكنائسية التي جرى تسويغها، هذا أدى إلى أن تمتد الليبرالية لتصطبغ بها جوانب الحياة

---

(1)للمزيد عن المذهب البروتستانتي: جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية، ترجمة: ناجي الدراوشة، دار التكوين، ط1، دمشق، 2010.

(2)حول الفلسفة الديكارتية ينظر:كامل محمد محمد عويضة، ديكارت: رائد الفلسفة في العصر الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993، ص 41.

وتتشعب مجالاتها، لتطول الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية . . . الخ.

وعندما غـزت الجيـوش الفرنـسية أوربـا بأكملهـا، انتـشرت مـع الجيـوش دعـوة الانـوار وعرفت أوربا بعد الثـورة الفرنـسية مـدة نـصف قـرن حربـاً فكريـة، واكبتهـا حـرب اجتماعيـة سياسية، بين الثورة المنبثقة من العقل وبين المحافظة عـلى التقاليـد، التـي كانـت تمثـل في أعـين الثوريين أوهاماً تمنع الأذهان من اكتشاف الحقيقة البديهية[1].

لذلك تعد مساهمة الثورة الفرنسية كبيرة، نظراً لإعلانهـا الرسـمي عـن قيـام الرأسـمالية كنظام سياسي، فضلاً عن إزاحتها لأنظمة حكم وكيانات، وتبنيها لتصدير ثورتها و إلى إعادة رسـم خرائط أوربا، فاختفت (**الدول- المدن**/City's -states)، وتقلصت توابع الإمبراطورية الرومانيـة، ونشرت أفكار جديدة حول حدود الحرية والدولة/ وطبيعـة الكنيـسة والـسلطة، وهـذا تـضمن فهماً جديداً قائماً على شعار (**الحرية- الاخاء- المساواة**)، لتشتد على وقعهـا المطالبـات بـالتحرر من الاقطاع والكنيسة، وإشاعة العدل والمساواة إزاء القوانين.

التصدع الثاني: حركة الإصلاح الديني

ظلـت حـضارة العـصر الوسـيط الأوربي حاملـة لـسمة المخادمـة بـين الـدين والـسلطة الاقطاعية، بل مزاوجة كهنوتية جعلت من الدين في خدمة طبقـة الإقطـاع، ولتـضفي الذرائعيـة الدينية لتسويغ الفواعل الاقتـصادية والاجتماعيـة للإقطـاع، حتـى بـدا واضـحاً أن الملمـح العـام للنظام الاقتصادي- الاجتماعي في أوربا قد تلبس بلبوس الدين والكنيسة، كـان لابـد أن وعـدت أيديولوجية النظام الاقطاعي في مضامينها حاملة لذات الصبغة الدينيـة، بمـا أطلقتـه مـن وعـود

(1)عبد اللـه العروي، مفهوم الايديولوجيا، المركز الثقافي العربي، ط (7)، المغرب، 2003، ص29.

السعادة في السماء،والمعوض عـن الحرمـان والظلـم والأوجـاع التـي يتلقاهـا الإنـسان في الأرض، وبهذا فهي قد مارست وظيفة المروض للمجتمعات لصالح مالكي الأرقّـاء والأقنـان. لهـذا نلحـظ تركيز (توماس هوبز-Thomas Hobbes) على أن (**كل إصلاح مفتاحه الفكر الديني**).

وتعكس بنية وهيكل الكنيسة (الكاثوليكية) تناغماً مع طبيعة التراتـب الهرمـي المـألوف للإقطاع، إذ كان على رأسها البابا والسدة الرسولية، ثم يأتي بعد ذلك الكرادلـة والأسـاقفة والآبـاء ... الخ، وعند أسفل السلم كان هناك خوارنة الأبرشيات .

كانت الكنيسة نفسها تعد من أكبر الملاك العقاريين، فقد كانت في حوزتها أراضي زراعية كبيرة وغابات ومزارع شاسـعة ومـرابط خيـول لا يحـصى لهـا عـد وقطعـان هائلـة، وكـان أمـراء الكنيسة يجبون فضلاً عن ذلك العشر، أيّ(**عشر مدخول كل فلاح**)[1].

ولما أضحت الكنيسة طوال العصر الوسيط مناصرة للإقطاع، فـيما ظلـت رغبـة النـاس في الانعتاق من نظام السخرة الاقطاعي والالتزامات تجاه المولى رغبة عامة عند الأرقاء، فقد كانـت التناقضات الاجتماعية تزداد شيئاً فشيئاً، كلما بلغ الإقطاع كتشكيلة اجتماعيـة- اقتـصادية طـور النضج .

إذ اجتاحت أوربا بأسرهـا سلـسلة مـن الانتفاضـات لأرقّـاء الأرض وفقـراء المـدن، وحـسبنا أن نـذكر ثـورة الرعـاة في عـام 1251 وفي فرنـسا 1320، وثـورة فلاندرز (1323-1328) بقيادة نيقولا زانكين، وثـورة فرنـسا 1358 بزعامـة ولـيم كال، والحركة التي تزعمها (دولـشينو) في إيطاليـا 1305-1307، وانتفاضـة ايتـين

(1) زوبريتسكي، كيروف، متروبولسكي، التشكيلات الاجتماعية – الاقتصادية ما قبل الرأسمالية، ترجمة: جورج طرابيـشي، دار الطليعة، الطبعة الثانية، بيروت، 1981، ص114 .

مارسيل بين 1357-1358، وتمرد والتر تيلور والمصلح الديني جون بول في 1381 في إنكلترا[1].

هذه الانتفاضات بقدر ما كانت موجهة ضد الإقطاع، فإنها موجهة ضمناً ضد الكنيسة، لهذا عجلت مواقف الكنيسة بظهور المذهب البروتستانتي الذي ساند آنذاك كفاح البرجوازية ضد الكاثوليكية، التي تقف سطوتها الدينية والدنيوية ضد مصالح هذه الطبقة، ولإصلاح دور الكنيسة كان لابُدَّ من أن يظهر المذهب البروتستانتي بروح ومعالم وسمات مختلفة، فقد كانت في تأويلها للأوضاع مختلفة عن الكاثوليكية، فهي تعد الكتب المقدسة المصدر الوحيد لمعرفة الحقيقة، إذ ترى أن المؤمن حرٌّ في تأويلها على النحو الذي يحلو له، من دون أن يتوجب عليه الانصياع لسلطة عقائدية .

إن موطن الإصلاح الديني كان في ألمانيا، إلاّ أن البروتستانتية قد تجسدت مذهباً في أفكار جان كالفن (1509-1564)، والذي كان أكثر تحرراً في أفكاره الاقتصادية من مارتن لوثر(1483-1546)، الذي لم يبتعد بأفكاره عن أفكار رجال الدين في القرون الوسطى، في حين كان كالفن واقعياً، وكانت أفكاره الاقتصادية منسجمة مع روح العصر التحرري والنهضوي، إذ لم يعمد على انتقاد التجار والصيارفة والمرابين، وأنه دعا إلى الحرية الفردية في الدين، وبذلك قضى على سلطة الكنيسة بالهيمنة على أفكار الأفراد، ويمكن بيان الآثار التي تركتها هذه الأفكار على النظام الإقطاعي، وهي[2]:

---

(1)اسحق عبيد، أوربا في بحر الظلمات، دار القلم، بيروت – الكويت، 1995. (صفحات متفرقة).

(2)عبد الرسول سلمان، معالم الفكر الاقتصادي، الكتاب الأول، شركة الطبع والنشر الأهلية، ط1، بغداد، 1966، ص 34 .

1- إباحة الربا والفائدة وهو ما أدى إلى الاندفاع للحصول على الأرباح وجمع الأموال والثروات.

2- تأكيد سلوك الفرد الاقتصادي في أطار الحرية الفردية.

3- كانت الكنيسة البابوية تملك ثروات طائلة في معظم الدول المسيحية، حتى قُدِّر أن أكثر من ثلث ثروة إنكلترا كانت تعود إلى الكنيسة، فضلاً عن الهبات والهدايا والإعانات التي تتلقاها باستمرار، لهذا فإن المطالبة بإعادة توزيع ثروات الكنيسة في الدول التي شملها الإصلاح،والتي بمقتضاها صودرت أملاك الكنيسة وأراضيها وثرواتها، وتم توزيعها في هذه الدول، قد أتت أُكُلَها[1]،وهكذا تبدو الكنيسة قد أزيحت جانباً،وفسحت المجال للسلطة الدنيوية .

لقد وظفت الكنيسة الوازع الديني في ممارستها، لفرض شكل سلطوي مسيطر ومهيمن على كامل لوحة المجتمعات (الاقتصادية والفكرية والاجتماعية)، من خلال مؤسساتها وعلى مدى قرون طويلة، وهو ما تسببت بتكلس أوضاع المجتمعات التي رزحت تحت نيرها، وألقت بظلالها على واقع التطور، عندما دفعت قوى الإنتاج إلى الركود شبه التام، وجعلت من التطور العلمي والتكنولوجي وئيداً ومتواضعاً لزمن ليس بالقليل. وهو ما أدخل العامل الاقتصادي في إشكالية كبيرة انعكست سلباً على المجتمعات الأوربية، وأمدت بعمر العبودية لتنقلها من عبودية الإنسان إلى عبودية الأرض.

إلا أن تراجع مستويات العوائد من أراضي الاقطاع بسبب انخفاض انتاجية الأرض،قبالةَ ازدياد حاجة الإقطاع للإنفاق لتغطية الحاجات المتزايدة من السلع الآفاوية(**التوابل النفيسة**) جوزة الطيب وقشرة جوز الطيب والقرنفل

(1)روبرت هليبرونر، قادة الفكر الاقتصادي، ترجمة: راشد البراوي، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1963، ص15 .

والقرفة والفلفل والعقاقير ومختلف التوابل، والتـي تـأتي مـن الـشرق وبخاصـة مـن الـصين عـن طريق الحرير،فيما انضمت إليها منتوجات الهند من الأقمـشة والمنـسوجات والحريـر والبخـور، وصاحب ذلك ازدياد متطلبات السلطة (الملك) إلى المال للإنفاق عـلى الجـيش والجهـاز الإداري، وكبح القلاقل وضبط الأمن، وهو مـا دفـع (الاقطـاعيين والملـوك معـاً) إلى الاقـتراض مـن التجـار والمرابين مقابل فوائد مرتفعة.

هذا ما كان لهذا أن يحدث لولا إباحة الربا نتيجة الإصلاح الـديني (أطروحـات المـذهب البروتستانتي)، في عد الاقتراض والفائـدة أمـراً لا يتعـارض مـع التعـاليم المـسيحية،والذي سـعت البرجوازيـة بكـل إمكاناتهـا لتحقيقـه بالـضد مـن الكنيـسة الكاثوليكيـة، لكونهـا تعـد الأسـاس الأيديولوجي للإقطاع .

لقد مثّلت مرحلة تجاوز العهد القديم في أوربا إيذاناً ببدء عـصر الايـديولوجيا، بوصـفها علم الأفكار، لتمثل سلاحاً نقدياً ضارباً يستخدم في الصراع ضد النظام ما قبل الحداثوي، أي ضد الإقطاع والمجتمع الارستقراطي، وضـد الأفكـار اللاهوتيـة والميتافيزيقيـة والـلا عقلانيـة، وبـذلك أصـبح مـسار الانتقـال مـن (**المعرفـة التأمليـة إلى المعرفـة التقنيـة**) [1]، سـالكاً بفـضل الطرائـق والأساليب التي دفعتها الحداثوية.

مما سبق يمكن القولإن التحولات البطيئة التي مهدت لنشوء الحضارة الرأسـمالية تمـت من قلب الحضارة السابقة لها، ولم تكن الثورة الفرنسية سوى لحظة تتويج سياسي لها، ومحطـة انتقال نحو توسع الرأسمالية الأفقي، في المرحلة الأولى داخل أوربـا وبعـدها عـلى صـعيد الكـرة الأرضية كلها.

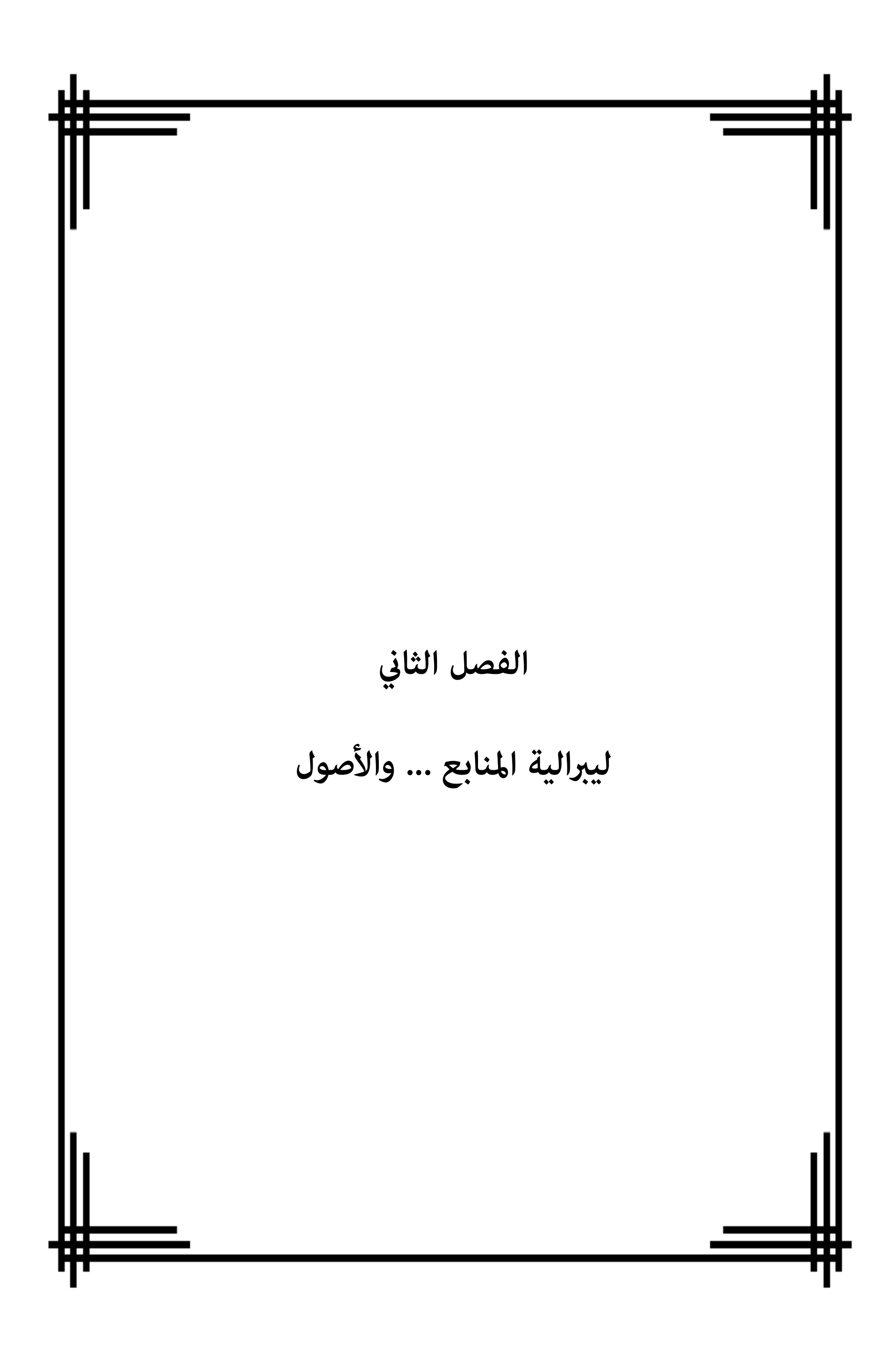
(1جورج لاين، الايديولوجيا والهوية الثقافية، ترجمة: فريال حسن، مكتبة مدبولي، ط1، 2000، ص 13.

فتعاقب الحضارات يشبه سباق التتابع، فالعداء البديل يشارك العداء الأساس في العـدو، ويواكب خطواته الأخيرة قبل استلام الراية منه. حتـى لا يحـدث انقطـاع بيـنهما، غـير أن تتـابع الحضارات لا يجري بهذه السلاسة والتنسيق الدقيق والمحسوب، بل تصبح ولادة حضارة جديدة من أخرى قديمة عسيرة وقيصرية، وتكلف حروباً وصراعات وأموالاً وبشر. ويعزي بعض الباحثين ذلك إلى عدم التناسب كون خطوات الانتقال ليست منتظمة، أو أن وتيرتها غير متسقة، وهو مـا دفع (**اريك هوبزباوم**) توصيف عقد الستينات من القرن التاسع عشر بأنه (**العقد الدموي**)،

وفي الفهم الماركسي أن علاقات الإنتاج تمسي عائقاً بإزاء تطور القـوى المنتجـة، مـما يولـد فجوة فيما بينهما تتمثل بالثورة والانقـلاب الجـذري، وهـي كـذلك تتحمـل تكـاليف اجتماعيـة واقتصادية. والتاريخ يدلنا بوضوح أن الانتقال بين القديم (**الاقطاعي**)، والجديد (**الرأسمالي**) قـد حدث أول مرة في داخل أوربا، وهـي الـولادة الداخليـة للرأسـمالية، وليـؤرخ لاحقـاً لولادتهـا في الخارج من رحم الاستكشافات الجغرافية والعلمية، بما حملته من تثوير لوسائل الإنتاج، وهكذا يتضح الصراع بين النمط القديم بتفكـيره ووسـائله وأنمـاط الملكيـة والاسـتهلاك والثقافـة ونظـم الحكم.

ما يمكن قوله أن البزوغ الرأسمالي سار بخطين متوازيين هما:**نمط الإنتاج ونمـط التفكـير**. كل ذلك تم في ظل حروب طاحنة، فتاريخ أوربا أبـان نـشوء الرأسـمالية، هـو تـاريخ حـروب في الـداخل الأوربي، وفي الخـارج عـلى تجـارة (**البهـار**)، حتـى سـميت (**بحـروب البهـار**)، وهـي تمثـل حـروب موجـة التوسـع الأولى للرأسـمالية، لـذلك لم يكـن بمقـدور الرأسـمالية أن تترعـرع وتتخطى الكثير من الحواجز، إلا بالاستناد على (**الاستعمار**)، الذي جلـب لهـا إمكانـات تحقيـق

التراكم الرأسمالي الأولي، و(**الدولـة**) التـي ضـمنت التـشريعات والقـوانين، وكانـت بحـق (**دولـة حارسة**) لمصالح الرأسمالية، وهذين المسندين يعـدان جـزءاً مـن تكوينهـا البنيـوي، مثلهـا مثـل مرحلة الاستغناء عن الاستعمار كحاجة بنيوية للرأسمالية في سياق تطورها العمودي.



الفصل الثاني

ليبرالية المنابع ... والأصول

الفصل الثاني

ليبرالية المنابع ... والأصول

(هل كانت رحيمة ؟)

ظاهرة الجشع والاستغلال ظاهرة عمرها من عمر البشرية على الأرض، ربما كانت بسيطة في ملامحها الأولى تبعاً لوقع الحياة وبساطتها، فالإنسان البدائي كانت همومه محصورة فقط في السعي لتأمين قوته اليومي، والاستدلال على كهف للاحتماء فيه من الضواري، ومع العبودية الاقتصادية ظهر الاستغلال وقسوة ملاك العبيد، وهو ما شكل نواة للقهر الاقتصادي، وطرداً مع التاريخ وتطور قوى الإنتاج، وظهور الفائض في الإنتاج والمبادلات فيما بعد على قاعدة المقايضة، ومن ثّم ظهور النقد وتداولاته، والتسليف والإقراض، والربا والفائدة، وتحريمهما وإباحتهما، هذه من شأنه أن أسس لانتقالات كبرى للتشكيلات الاجتماعية والاقتصادية، ارتكازاً على تطور أنماط الإنتاج وطرق استخلاص الأرباح، والتي أقيمت في التشكيلات ما قبل الرأسمالية على معين العمل وحده، طالما أن حجوم الإنتاج ظلت معتمدة على كثافة استغلال الأيدي العاملة، سواء كانوا إرقاء أو اقنان، أو عمال.

من كل هذا التاريخ الإنساني المليء بشتى أنواع القسوة الاجتماعية والاقتصادية، كان الفيصل فيها هو التمايز في الحصول على المنافع وتركيم الثروة، حتى أن شعارات المرابين ذهبت إلى اضفاء التقديس عليها، عندما اطلقوا (**راكموا ... راكموا ... ففيه موسى والمسيح**)، وهو ما وفر لاحقاً الفروض الموضوعية لظهور المذاهب المسيحية، التي أجازت الحصول على الأرباح والفائدة والربا، وعدتها لا تتعارض مطلقاً مع النص الديني، سواء أكان يهودياً (**العهد القديم**) أو مسيحياً (**العهد الجديد**).

وتحت وطأة وعنفوان الطبيعة البشرية ذات التوجه النفعي الفطري، سحقت ملايين البشر كمسامير لأدوات الإنتاج، عندما كانت بسيطة ومتواضعة كما في أنماط الإنتاج البدائية، أو متقدمة ومعقدة في ظل الرأسمالية، سواء في زمن صباها أو نضجها واكتمالها، لقد دفعت البشرية على طريق تطورها ملايين البشر، حيناً لتحقيق الأرباح عبر المزيد من الإنتاج، وإن تطلب ذلك العمل لساعات طويلة، وحيناً لحماية مصالح الرأسمالية في صراعها مع أخواتها الرأسماليات الأوربية، ولا نجد أبلغ من قول الشاعر أبو العلاء المعري عن الاجساد التي احتضنتها الأرض، كتعبير عن جشع الرأسمالية وقسوتها:

خَفّفِ الوَطْء ما أظُنّ أدِيمَ الأرْضِ إلاّ مِنْ هَذِهِ الأجْسادِ

رُبّ لَحْدٍ قَدْ صَارَ لَحْداً مراراً ضَاحِكٍ مِنْ تَزَاحُمِ الأضْدادِ

أولاً: ليبرالية الانتقال نحو الرأسمالية

لعل القهر الاقتصادي والاستغلال قد ترافقا معاً في جميع مراحل الرأسمالية بهذا القدر أم ذاك، ولعل أعظمه قسوة على البشر أبان بزوغها ونشأتها، لكونه كان مدفوعاً بشبق تحقيق التراكم الرأسمالي الأولي، فكانت حصة أفريقيا من تجهيز العبيد (**وهم مكبلين بالسلاسل وأطواق الحديد**)[1]. للعمل كأرقاء في بلدان الاستيطان الجديد التي أقامتها الرأسمالية الخارجة بقوة نحو الشرق، والأرض غير المكتشفة أوربياً، وفي مزارع الدخان والسكر في الأمريكيتين.

(1) عبد السلام الترمانيني، الرق: ماضيه وحاضره، عالم المعرفة، الكويت، 1979، ص 144.

حتى أن الكنيسة وجدت تسويغاً توراتياً– قصة نوح مع أبنه حام[1]، لاسترقاق الزنوج نتيجة إغراء تجار العبيد لها بالمال، عندما وضعوا رسماً للكنيسة عن كل عبد يتم تعميده (**تنصيره**)، وعدوا ذلك تطهير مما أصاب العبيد، هذه مثلت أولى علائم نشر نمط انتاج عبودي ذا طابع كونيالي، وهي الإشارة التاريخية الأكثر وضوحاً على قسوة الرأسمالية، فتجارة العبيد (**التجارة المثلثة**) تعد أحقر تجارة تمت في تاريخ البشرية، فقد مارستها طلائع الرأسمالية ورجالاتها المجندين لخدمتها من المغامرين والقراصنة والمجرمين، ولما كانت هذه التجارة رائجة، تأسست شركات لنقل العبيد من سواحل أفريقيا إلى الأميركيتين، من مثل (**شركة غينيا الفرنسية– شركة البحر الجنوبي الانكليزية**)، حتى المفكر الفرنسي (**مونتيسكيو**) قد ساهم بتبرير استعباد سكان افريقيا(**لا يمكن للمرء أن يتصور أن الله وهو ذو الحكمة السامية، يضع روحاً طيبة في مثل هذا الجسم الحالك**)[2].

واضلاع التجارة الثلاثة متوزعة ما بين- اصطياد العبيد في أفريقيا– والإنتاج الزراعي في المستعمرات الجديدة- والتجارة مع أوربا، كفيلة ببيان أن الرأسمالية بتعكزها على الليبرالية الاقتصادية، كانت ذات طابع (**وحشي وقهري**).

وإذا ما كان هذا يحدث مع سكان البلدان غير الأوربية، فإن شعوب الرأسمالية الفتية قد لاقت شتى أنواع الاستغلال، فمن القوانين الدموية في فرنسا إلى حركة التسييج(Enclosure Movement) في بريطانيا، والتي بموجبها

---

(1) سفر التكوين، ج9، ص 20 -27.

(2) للمزيد حول أراء مونتيسكيو في الرق ينظر: علاء حمروش، تاريخ الفلسفة السياسية، دار التعاون للنشر، 1986. كذلك: مونتيسكيو، روح الشرائع، ترجمة: ترجمة عادل زعيتر، ج1، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، بدون سنة،ص 589.

الاستيلاء على أراضي الفلاحين وطردهم إلى مدن الصفيح، التي تحيط بالمصانع والمعامل الجديدة، لكي يتم تشغيلهم لساعات عمل طويلة تصل إلى (16) ساعة للرجال و(14) ساعة للنساء[1]، حتى توصف حال العمال أن (**الافرشة لا تبرد**)كتعبير عن التعب والجهد نتيجة الاستغلال الكبير لهم،أي أن العوائل مقسمة علىورديات الإنتاج، وعندما يعود أفرادها يجدون أن افرشتهم تحتفظ بحرارة ذويهم.

ولم يسلم حتى الأطفال من استغلال وقهر الرأسماليين، فقد قامت مؤسسة نيو لانارك التي أقامها دافيد ديل- وهو رأسمالي ومصلح اجتماعي-، بالذهاب إلى ملاجئ الايتام في جلاسجو وأدنبرة وإخلاءها من نزلائها، ونقلهم إلى عنابر النوم في مدينته الصناعية، وهناك كان المطلوب من الأطفال أن يعملوا مجرد ثلاث عشر ساعة في اليوم[2].

هذا النمط من الإنتاج والقائم على الليبرالية الاقتصادية، تشير تقديرات الباحثين إلى أن كل جيل من الصناعة، سحق ثلاثة أجيال من العمال، تحت وطأة ساعات العمل الطويلة، وقد سبق للمفكر سان سيمسموندي أحد رواد المدرسة الرومانسية قوله عن علاقة أوربا بإنكلترا: (**المتعة لإنكلترا والشقاء لأوروبا**)، ففي عالمنا المعاصر كل المتعة من العولمة والتفرد الاقتصادي كانت من نصيب الأمريكان، وكل الشقاء والمعاناة وقعت على كاهل شعوب عالم الجنوب[3].

---

(1) كارل ماركس، المختارات، دار التقدم، موسكو، 1980.

(2) جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة: احمد فؤاد بلبع، مراجعة: اسماعيل صبري عبد اللـه، عالم المعرفة، الكويت، 2000، ص 111.

(3) جورج سول، المذاهب الاقتصادية الكبرى، ترجمة: راشد البراوي، مكتبة النهضة، ط3، القاهرة، 1962، ص 83.

لذلك فالرأسمالية على طول مراحل تطورها المتعاقبة وانتقالها مـن طـور إلى طـور أخـر، كانت تستهدف فرض مجموعة من الوظائف المحددة على البلـدان المتخلفـة، اسـتجابة لحاجـة المراكز الرأسمالية الصناعية، فالضرورة تلزمنا بمراجعة وتحقيب التاريخ وفهمه، لأن فهم التـاريخ تعني فهم الماضي، لكي ندرك حقائق عملية لبرلة الاقتصادات والمجتمعات الحالية.

لقد أسست الخروج العنيـف للـدول الأوربيـة صـوب البلـدان المتخلفـة، والتـي تـسمى تعسفاً بمرحلة الكشوف الجغرافية، والتي تمكن الأوربيين من خلال عمليـات تتـسم باللـصوصية والقرصنة والاغواء والكذب واستغلال بساطة المجتمعات، من نهـب مـوارد هائلـة مـن الـذهب والفضة، وتكوين مستعمرات للمستوطنين البيض على طول السواحل لإقامـة محطـات تجاريـة، لكي تكون بديلاً عن محطات التجارة التقليدية في جنوب المتوسط. وقد أجبر الأوربيون الـسكان المحليين للمناطق التي سيطروا عليهـا، مـن التحـول مـن إنتـاج بعـض المنتجـات الزراعيـة التـي اعتادوا على إنتاجها تقليدياً، إلى إنتاج المنتجات التـي عليهـا طلـب متزايـد في أوربـا، فـضلاً عـن اجبارهم للعمل بطريقة السخرة في مناجم الفضة والذهب.

هذا لا يختلف عما هو عليه اليوم من فروض تطال معظم من المجتمعات، بغيـة إجـراء تعديلات في أنماط إنتاجها وهياكلها الاقتـصادية، لـصالح انتفـاع وتـسويق الـشركات الاحتكاريـة الكبرى، من مثل حالة مصر والهند بعد منتصف القرن التاسع عشر. ولعل ما يمكـن قولـه بحـق المجتمعـات التـي ادمجـت آنـذاك قـسراً في مـا يـسمي (**سياسـة البـاب المفتـوح**)، والتـي هـي الآن (**حرية التجارة**)، أنها مجتمعات كانـت مكتفيـة ذاتيـاً وذات بنـى إنتاجيـة متنوعـة، وهـو ما كان يعيق توسيع الأسواق لصالح الـشركات، في ظـل تزايـد فـائض الإنتـاج الـسلعي، وعندئـذ

أرسيت دائم أهم قواعد العلاقات الاقتصادية من خلال التقسيم الدولي للعمل، الذي ظلت الدول الأوربية وحتى الولايات المتحدة حديثاً، تحرص على إدامة سريانه، لكونه قاعدة التبادل اللامتكافئ (Unequal Exchange).

والتاريخ رغم ما يتسم به من مكر، فإنه يعيد نفسه بشكل أقسى وأعنف، فكما كان الأوربيين حريصون على وضع اجندتهم على الشعوب التي قهروها، واستخدموا القوة والقهر والإبادة الجماعية لها، بات الأمر نفسه يتم بفرض الليبرالية تحت سطوة القوة الاقتصادية، وإن كانت غير نافعة فلا مناص من القوة العسكرية والغزو والاحتلال، وهذا يعد أمراً مقبولاً للدولة نواة المنظومة الرأسمالية وتوابعها، وتنكفئ القيود الأخلاقية والحقوقية بإزاء ممارستها، كون ذلك يخدم المصالح العليا التي يعدونها بالتعبير الشائع الآن (**حماية للأمن القومي**). فيما توصم مقاومة شعوب الجنوب لما يضر مصالحها، بأنه تمرد على قيم الحضارة، وهذه مجتمعات شريرة، طالما تقف إلى جانب نظمها السياسية في مواجهة الغزو الكولونيالي الجديد.

إن الدول الأوربية تظل مدينة في كل تقدمها اللاحق للرأسمالية التجارية (Mercantile Capitalism)، التي ابتدعت كل الوسائل والتي الأغلب الأعم منها غير مشروع، وذا طابع استغلالي، في شفط وتكديس جبال من الذهب والفضة، فضلاً عن اغتصابها لمناجم المعادن النفيسة، ناهيك عن العمليات التجارية التي تجري لصالح الطرف الأقوى (**بحسب روزا لوكسمبورغ**)، وهكذا تمكنت الدول الأوربية من المحافظة على موازين تجارية مواتية (**فائض**) بشكل مستمر، واستطاعت بفضل ذلك أن تحقق التراكم الأولي لرأس المال، الذي هو الأساس في انطلاق عملية النمو والتطور، وهكذا نزحت أوربا الرأسمالية فوائض وجهود المجتمعات الأخرى بطريقة الاستيلاء والقوة، عليه يمكن القول أن رأس

المال التجاري الذي ظل يتوجه من الشرق إلى الغرب (**كان يقطر دماً**)[1] وقهراً واستغلالاً.

ثانياً: التوسع الرأسمالي وظهور الاوليغارشيات

ولما كانت الرأسمالية تظل قادرة وعن طريق تطوير قوى الإنتاج، في الانتقال من طور إلى أخر، ومن نمط إنتاج إلى نمط أخر، فإنها تبقى أمينة بالبحث عن أفضل الأساليب لتعظيم مستويات الأرباح، وهذا السعي الحثيث ترتب عليه ظاهرة تركز وتمركز للإنتاج ورأس المال، مما يسر لاحقاً لازالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أمام الشركات والمؤسسات الصناعية الكبرى، وساهم رأس المال المالي بالتسريع لظاهرة نشوء الاحتكارات وتزايد سطوتها، مما يؤشر بوضوح بدء مرحلة جديدة تحمل في جنباتها شعار (**وداعاً للمنافسة**).

وبدلاً من أن تكون البنوك مهتمة بوظيفتها المعتادة والمتمثلة بجمع المدخرات من الأفراد والمؤسسات وإعادة إقراضها، مستفيدة من فروق أسعار الفائدة، ذهبت إلى أمام بقوة، لتمزج بين رأس المال المالي (**المصرفي**) ورأس المال الصناعي، وهو ما أتاح لها التحكم بوسائل الإنتاج ومصادر المواد الأولية، ولتتحول بفضل ذلك إلى (**أوليغارشية مالية**)لها سطوتها الاقتصادية محلياً ودولياً.

وعلى خلفية هذا النزوع بدت أولى ملامح الاحتكارات، التي لا تحد شغفها بالأسواق والأرباح والسيطرة والتحكم أية حدود، لا سيّما وأنها بدأت تدرك أن هناك فائض نسبي من رأس المال، وهذا مع الزمن سيؤدي دوراً فاعلاً في تدهور معدل الأرباح، وبمنطق النظرية الاقتصادية فإن المنتج (**المحتكر**)، وبسبب من نوعية السلعة وطبيعة سوق المنافسة الناقصة، لا يكتفي المنتج بالحصول على أرباح اعتيادية، بل يذهب للتسعير وتأمين مستوى معين من

---

(1) رمزي زكي، الليبرالية المتوحشة، دار سينا للنشر، ط1، القاهرة، 1993، ص 24.

الطلب، يجعله يحصل على أرباح احتكارية[1]. وهذا دفعه نحو البحث خارج (**الاقتصاد المحلي**) للاستثمار في الأطراف وفي مجالات لم تحمل إنتاجاً حقيقياً.

لذلك يتوسم نشاط رأس المال المالي بالطابع الطفيلي دائماً، وهو ما فتح صراع محموم بين الرأسماليات المركزية، لاقتسام مناطق النفوذ بهدف ضمان استمرار نزح الفائض وعمليات تراكم رأس المال في المتروبولات، وللتخفيف من ميل متوسط معدل الربح نحو الانخفاض. وهكذا يصبح تقدم الرأسمالية في بعض البلدان ممكناً فقط، على حساب دمار دول أخرى، من خلال استنزافها وإخضاعها لمتطلبات تراكم رأس المال فيها.

لقد إشارة روزا لوكسمبورغ في خضم نقاشها للتراكم على الصعيد العالمي، بالقول أن استنفاد ممكنات الثورة الصناعية في التراكم الأولي، هو ما فتح الباب واسعاً بإزاء ظهور الاحتكارات ونموها، لكي تعتمد كآلية جديدة ومعاصرة، للمضي في التراكم من خلال تصدير رأس المال، مما يعني بالدقة (**نهب العالم الثالث**)[2].

ومن المناسب الإشارة إلى أنه لا يوجد تناسب بين الهيمنة الفعلية للاستثمارات الأجنبية مقارنة بالقيمة الأسمية لها، وأن جانب من هذه الأرباح لا يتأتى من عوامل اقتصادية صرف، بل يأتي مما تنسجه من علاقات وروابط متينة مع الفئات والشرائح الاجتماعية ورجال الحكم المتنفذين والعسكريين، يشوبها أغلبها الفساد والإفساد، وجعلهم تابعين لها في ما يخص القرارات والصفقات والمحافظة على الأوضاع. وهؤلاء يصبحون بمرور الوقت شريحة

(1) بول ساملسون و نورد هاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت، 2006، ص 171.

(2) سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي، ترجمة: حسن قبيسي، دار ابن خلدون، بدون سنة، ص 133.

تتوسط ما بين مجتمعاتها وما بين الشركات والدول الرأسمالية، تتجسد وظيفتهم بخدمة الـدول الاستعمارية ورأسمالها، ولعل أفضل تسمية أطلقت عليها هي (**الكومبرادورية**).

هذه أضحت أشبه ما تكون بقاعـدة تحكـم سـلوك جميـع الـدول الرأسـمالية، بمـا فيهـا (الأوربية والولايات المتحدة الأميركية)، من أنها تـسعى دومـاً وبمعاونـة شركاتهـا ورأسـمالها مـن نسج العلاقات مع شرائح مؤثرة من دول العالم الثالث بما فيها القبائل، وتعدها أولوية لم تغفلها هذه الرأسماليات يوماً منذ منتصف القرن الثامن عشر وإلى الآن، حتى أن الاحـتلال الأحـدث في تاريخ البشرية (احتلال العراق 2003)، ذهبت فيه الولايات المتحدة إلى خلق روابط مع مختلف الشرائح المجتمعية، من أجل استمالتها وتوظيفها لصالح إخضاعه لـصالح إسـتراتيجية رأس المـال العالمي.

ثالثاً: الشركات متعدية القوميات والمؤسسات المالية

لقد عملت الدول الرأسمالية منذ ما قبل إنشاء صـندوق النقـد الـدولي والبنـك الـدولي، على تدعيم وسائل سيطرتها وتبعية البلدان المتخلفة لها، على إيقاع وقوع هـذه البلـدان في فـخ الاستدانة الخارجية، وبالتالي أربـاك أوضـاعها الماليـة مـن خـلال اشـغالها بهمـوم تـسديد فوائـد واقساط هذا الدين (Debt Service Ratio)معـدل خدمـة الـدين، وهـي في ذلـك تريـد حـرف أنظار هذه البلدان عن التفكير جدياً عن مهمة تعبئة الفائض الاقتصادي (**الفعلي أو الممكـن أو المحتمل**) بحسب بول باران[1]، والأمر نفسه ينطبق على الهبات والائتمانات، كونها جميعاً تظـل خاضعة لاشتراطات حتى سياسية.

---

(1) بول باران، وبول سويزي، رأس المال الاحتكاري، ترجمة: فهمي مـصطفى، الهيئـة المـصرية العامـة للتـأليف والنـشر، القاهرة، 1971.

لقد تم فهم التبادل اللامتكافئ (Unequal Exchange) من قبل الكثير من الاقتصاديين، على أنه متأتي من التخصص وتقسيم العمل الدولي فقط، لكن الفضل في توضيحه يعود إلى كل من (**إريجري إيمانويل وسمير أمين**)، في بيانهما أن الرأسمالية تظل حريصة على إبقاء الأجور في الأطراف عند مستويات متدنية، لضمان اشتغال آلية التبادل اللامتكافئ.

يقول جون كينيث غالبريث (**العولمة ليست مفهوماً جدياً، لقد اخترعناها لنشر سياساتنا الاقتصادية في البلاد الأخرى**)[1]، لهذا مارست حكومات الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية ضغوطاً لإقناع حكومات البلدان النامية، مستفيدة مما تواجهه من معضلات تتراوح ما بين الديون والفقر والنقص الحاد في العملات الأجنبية، ولم تكن هذه الحكومات تخفي مخاوفها من الشركات متعدية القوميات، إلا أنها باتت مضطرة لقبول التعامل معها، لا سيّما وأن المتتبعين للعلاقات الاقتصادية الدولية يعدونها هروب إلى الأمام، لكون التوسل بالشركات لا يبدو حلاً سحرياً لاقتصادات البلدان النامية، التي لا تفكر حكوماتها بالمشاكل الأكثر عمقاً وتعقيداً مستقبلاً، هذا الزعم بالحل السحري محض(**وهم وخرافة**).

فبحسب **فاندانا شيفا** تعمل الشركات متعدية القوميات على (**تفكيك أوصال الحكومات**)[2]، لما تتمتع به من قوة تجعلها تحدد قواعد تواجدها، فهي التي تدير العرض والحكومات تحت سيطرتها، وتقدم وصفات العولمة وتحرير الاقتصاد وتصفية القطاع العام بهالة من الاقناع المحكم، حتى يتحقق لها دور

(1) نقلاً عن: جون ميدلي، نهب الفقراء، ترجمة: بدر الرفاعي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011، ص 41.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 42.

أوسع وأقوى للتأثير في هذه الاقتصادات. بحيث يصبح من غير الممكن أن تنتهج مساراً اقتصادياً مستقلاً.

وعليه فإن الدول الرأسمالية المركزية تستفيد من إعادة توظيف سياسات قديمة، من خلال إعادة انتاجها بشروط مختلفة، وتاريخياً عندما وجدت الدول الاستعمارية أن تكاليف سيطرتها المباشرة تحملها تكاليفها كبيرة، استبدلتها بنظم حكم تابعة، وهي الآن تنحو المنحى ذاته، فبدلاً من احتلال الدول، يجرى (**الاستعمار بوساطة الشركات**)، هذه الأخيرة لا تولي اهتماماً بفكرة الاستيلاء على هذه البلدان، لكون ذلك يحملها مسؤوليات مباشرة عن أوضاعها، فتذهب للهيمنة على اقتصاداتها ومواردها، بالشروط والضمانات التي تضعها[1].

ومن الأمثلة على سطوة (**الشركات النفطية**) ومقدار الفوائض التي يتم نزحها من دول الجنوب، نلحظ ما ترتب على جولات التراخيص في النفط العراقي، التي سعى الاحتلال الأميركي إلى الدفع بها، فأحد أهم أهدافها هو نقل التحكم في النفط والتصرف به، من الحكومة إلى الشركات، وحتى حصة الحكومة التي جرى الاتفاق عليها بموجب التراخيص والبالغة (25%)، فقد شهدت تراجعاً في الحقول الخاضعة للاستثمار لتصل إلى (5%)، فيما بلغت مستحقات الشركات النفطية الأجنبية لعام 2015 ما يقارب (18) مليار دولار، في الوقت الذي بلغ فيه إجمالي عوائد العراق من النفط (43,2) مليار دولار، أي بنسبة (41,6 %)[2].

---

(1) يمكن مراجعة عقود تراخيص استثمار النفط العراقي، التي أبرمت مع الشركات النفطية العالمية (بريتش بتروليوم- شل– لوك أويل)، والممتدة إلى (30) عام، مع ضمانات ذات طبيعة قانونية ومالية، وعلى وفق عقود رسمية.

(2) فيان هادي عبد الكاظم، انعكاس جولات التراخيص على العوائد المالية في العراق، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين، 2018، وكذلك:

فؤاد قاسم الأمير،النفط الصخري وأسعار النفط والموازنة العراقية العامة، دار بارق للنشر،ط**1**، بغداد،2015، ص 235

جدول-1

يبين تاريخية أساليب الرأسمالية العالمية في إخضاع البلدان المتخلفة

المرحلة	أساليب الإخضاع	منافع الرأسمالية	البلدان المتخلفة
مرحلة اقتحام الشرق	القرصنة، النهب، الغزو الإبادة.	- تدفق الذهب والفضة - تحويل خطوط التجارة	- فقدان الثروات - إبادة قبائل وشعوب - تحطيم حضارات
المرحلة الماركنتيلية	- أنشاء محطات تجارية - الهيمنة التجارية	- ضمان تدفق المعادن النفيسة - تكوين متراكم نقدي - عمل رخيص (العبيد)	- استنزاف مناجم الذهب والفضة - تشويه هيكل الاقتصاد - نقص السكان بسبب تجارة العبيد
المرحلة الصناعية	- تصدير السلع المصنعة - اتفاقات تجارية جائرة - فرض سياسة حرية التجارة	- تعظيم التجارة مع الأطراف - الحصول على مواد أولية رخيصة - الحصول على أرباح كبيرة - تزايد التراكم المالي	- فرض التخصص في المواد الخام - فرض تقسيم للعمل الدولي - التبادل اللا متكافئ - تدمير الحرف والصناعات
مرحلة نمو الاحتكار	- إغراق المستعمرات بالدين - السيطرة السياسية - الاحتلال العسكري	- فتح أسواق جديدة وتعظيم الأرباح - زيادة الأجور - تحسين مستويات المعيشة - توسع قدرة الشركات	- فقدان للفائض الاقتصادي - ضعف التراكم المحلي - فقدان السيطرة على تخصيص الموارد فقدان الاستقلال السياسي
مرحلة الامبريالية	- المحافظة على بنية الاقتصاد المتخلف - سياسة المعونات - إعادة إنتاج التخلف	- ضبط علاقات السيطرة والتبعية على البلدان المتخلفة - إخضاع النمو لشروط تراكم رأسمال - نزح فوائض المجتمعات الأخرى	- تبعية متعددة مع المراكز الرأسمالية - تعويق التنمية - نزيف للإمكانات المالية
مرحلة	- فخ الاستدانة	- التحكم المالي وتصدير	- فقدان السيطرة على

العولمة	الخارجية	الأزمات	الاقتصادية والاجتماعية
	- تطبيق الليبرالية - استخدام القوة العسكرية والعقوبات الاقتصادية - خفض اسعار صادرات البلدان المتخلفة	- تغيير النظم المعادية للرأسمالية - تعزيز التبادل اللامتكافئ - فرض تقسيم عمل دولي جديد	- ازدياد البطالة والفقر - تزايد النقل العكسي للموارد

المصدر:أعد الجدول بالاستفادة من المصادر الآتية:

1- سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي، ترجمة: حسن قبيسي، دار أبن خلدون، بيروت.

2- رمزي زكي، الليبرالية المتوحشة، دار أبن سينا، القاهرة، 1993.

3- هاري ماجدوف، رأسمالية القرن العشرين، مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، بيروت، 1981.

المشكلة الجوهرية التي تواجه صلب آليات اشتغال منظومة الاقتصاد الرأسمالي، على الأقل خلال قرن ونصف، هو الميل المتعاظم لانخفاض معدل الربح، ولمقاومة هذا الانخفاض الاتجاهي على الصعيد العالمي، يجب إحداث موجات متكررة من التوسع في الأطراف، لتعويض هذا الانخفاض عن طريق رفع معدل فائض القيمة المتولد في الاقتصادات الطرفية، طالما أن التشكيلات فيها تتيح فرص رفع هذا المعدل، بأكثر مما تتيحه طبيعة تشكيلات المركز الرأسمالية.

ويعود ذلك إلى أن الشركات المتعدية القوميات، قد عملت على نقل التكنولوجيات الكفيلة برفع مستويات الإنتاجية في الاقتصادات الطرفية، إلى مستويات تقارب إنتاجية نظيراتها في المراكز، كما أن للسوق العالمية القدرة على توحيد قيم السلع التي تجري مبادلتها، لذلك يظل الفرق متجسد في أجور العمل التي لا ترغب الرأسمالية العالمية توحيدها على نطاق عالمي، أي أن العمال في المراكز يحصلون على معدلاً وسيطاً للأجور، بينما يحصل نظرائهم من العمال في

الأطراف-الذين يؤدون الأعمال نفسها- على أجراً منخفضاً، وهذا هو منشأ القيمة الزائدة (**فائض القيمة**).

وعليه فإن الرأسمالية نظام ينزع طبيعياً نحو التوسع المحمول على الحروب والاحتلال والهيمنة الاقتصادية، هذا النزوع الرأسمالي يخلق ثروات ضخمة يجاورها فقر مدقع، هذا ليس ناتج عرضي غير مقصود أو محض مصادفة، بل هو قانون أساس لآليات اشتغال الرأسمالية، وهو **(الحامض النووي)** للنظام الرأسمالي.

وحتى النمو الحادث الذي تتغنى به المؤسسات المالية الدولية، وتروج له مؤسسات الإعلام الغربية، في بعض اقتصادات الدول النامية التي انغمست في تطبيق الليبرالية، يترتب عليه إفقار كبير لشرائح عديدة، مما حدا بالاقتصادي (Bhagvati) بتسميته **بالنمو البائس** أو **النمو المفقر**(Immiserising Growth)[1].

إن الانتقال الصافي (Net Transfer) للموارد المقترضة أخذ يتناقص على نحو متناقض، فبدلاً من دخول موارد مالية للبلدان المدينة، أصبحت تقترض لتسديد الفوائد والأقساط السنوية، مما يعني إعادة تدوير سريعة للموارد، تسانده طبيعة التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية المهيمنة في البلدان المدينة، وما يسودها من فساد أداري وبيروقراطية مع ضعف المؤسسات الرقابية، لذلك فإن جانباً مهماً من الأموال المقترضة تكون مادة للفساد والتهريب خارج البلدان، مما يشكل قاعدة للرأسمالية الطفيلية والفئات الكومبرادورية.

يؤدي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دور (**الشرطي المالي العالمي**) في شوارع الاقتراض والمديونية، مطبقاً الرؤية المدرسية التي جاءت بها (المدرسة النيوكلاسيكية)، والتي ترى أن جل المشكلة في البلدان النامية تأتي من سياسات

---

(1) نقلاً عن: رمزي زكي، الليبرالية المتوحشة، مصدر سابق.

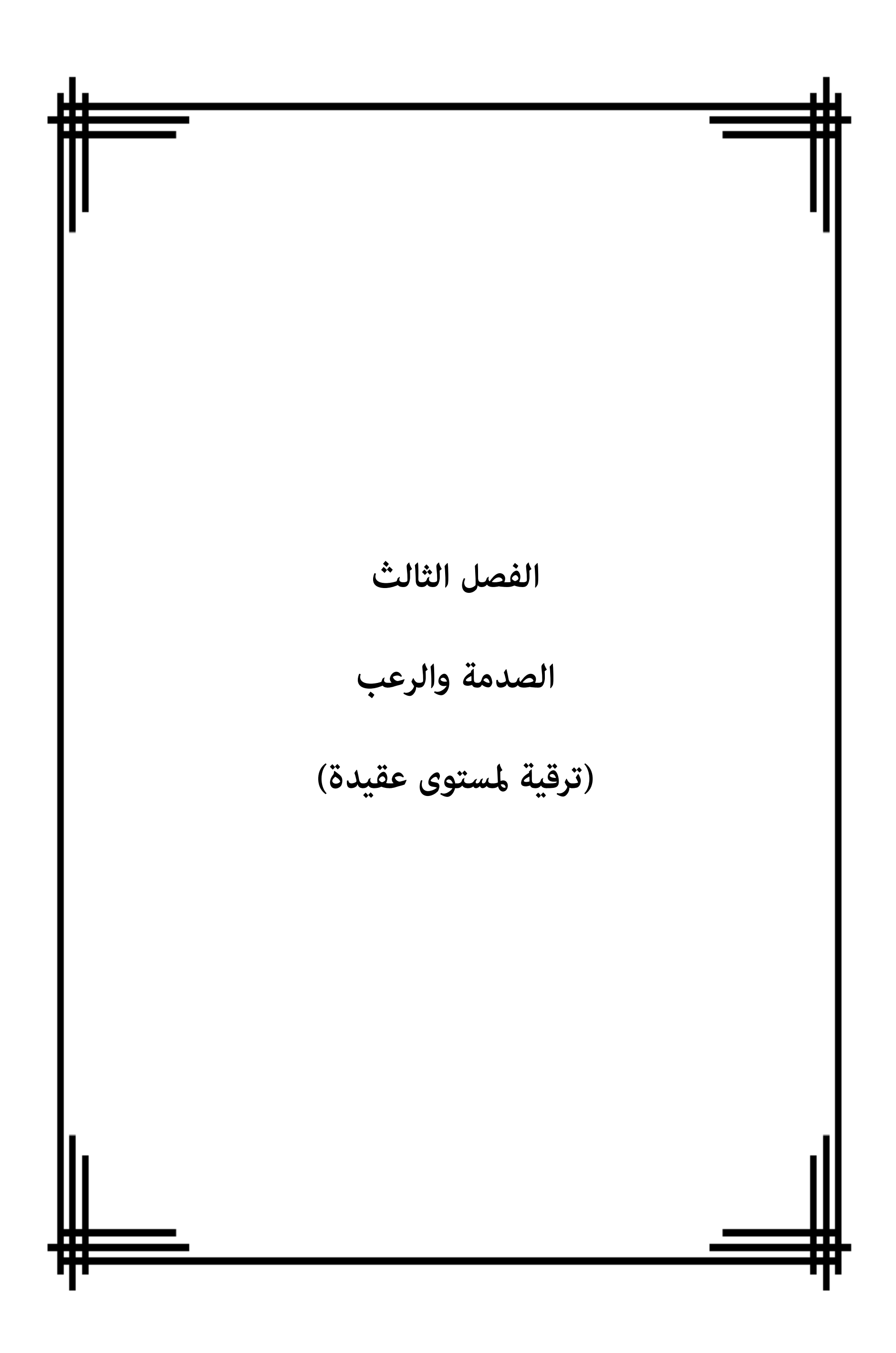
اقتـصادية خاطئـة (مدفوعـة بطموحـات انمائيـة)، أدت إلى وجـود فـائض طلـب (Excess Demand)، نتيجة عدم توازن العرض الكـلي مـع الطلـب الكـلي، والـذي يـنعكس في مجموعـة فجوات داخلية تنعكس في عدم توازن الموازين الخارجية وأهمها (**عجز الحساب الجاري بميـزان المدفوعات**)، مما يلزمها بالاقتراض من الخارج وكبح الطلب الداخلي عن طريـق ضـغط الإنفـاق الحكومي، وبخاصة الموجه نحو التعليم والصحة والاعانات الاجتماعية.

والغريب في الأمر لا توجد أية توصـية مـن الـصندوق أو البنـك الـدوليين، بـشأن خفـض الانفاق العسكري ومستوردات السلاح، اذا كانت مصادرها شركات السلاح الغربية.

وبرغم الصراع المحتدم وغير المعلن بين الرأسماليات، إلا أننا نلحظ مـن تاريخيـة العلاقـة بين الدول المركزية والدول الطرفية، عندما تكون القضية تخص دول الجنوب (**منطقة العواصف بحسب التعبير الرأسمالي**)[1]، فإن هذه الرأسماليات تتحد وتقف صفاً ضد هذه البلدان.

---

(1) سمير أمين، العالم الثالث في مواجهة الدولة الأميركية الأوربية اليابانية الموحدة، مجلة المنار، العدد (65)، 1990.



الفصل الثالث

الصدمة والرعب

(ترقية لمستوى عقيدة)

الفصل الثالث

الصدمة والرعب

(ترقية لمستوى عقيدة)

أولاً: الصدمة النفسية

تشكل الصدمة إحدى أكثر الموضوعات التي تحظى بالاهتمام والبحث الدائم في علم النفس، وتعود جذور كلمة الصدمة إلى اليونانية وتعني (الجرح)، فيما يعد مصطلح (**الصدمة النفسية**) اشتقّ من باثويولوجيا علم الجراحة، ويقصد به ظاهرة اختراق الجهاز النفسي عن طريق مجموعة مثيرات عنفية وعدوانية، من شأنها التأثير في القدرات الدفاعية، مما يجعل الفرد غير قادر على تقبلها ابتداءً، ولا يمكن له الإفاقة من آثارها إلا بعد مدة من الزمن[1].

وشكلت الحروب المادة الأساسية لتطوير مفهوم الصدمة النفسية، واضطرابات ما بعد الصدمة، إذ عمل الطبيب النفساني الألماني (Herman Oppenheim) في أواخر القرن التاسع عشر على هذا الموضوع ليصوغ مفهوم الصدمة النفسية في كتابه (**الاعصبة الصدمية**) المنشور عام 1888، مبيناً فيه أن (الهلع) هو محرض الاضطراب النفسي، وتتمثل مظاهره بعدم القدرة على الانفصال عن الذكرى المرتبطة بالصدمة، والتي تبدو ما قبل شعورية، ترافقها تصرفات بدائية غير توافقية. فيما شكلت مخرجات الحرب العالمية الأولى توثيق للحالات الأولى لاضطراب ما بعد الصدمة، ولا سيّما فيما يخص معاناة الجنود

---

(1)للمزيد حول ذلك ينظر: أحمد محمد النابلسي، الصدمة النفسية علم النفس الحروب والكوارث، دار النهضة العربية، ط 5، بيروت لبنان، 1991. ص 29. وكذلك: أحمد محمد الحواجري، الصدمة النفسية، دائرة التربية والتعليم- وكالة غوث اللاجئين الدولية، غزة، 2003، ص 20.

في الخنادق نتيجة لما سببته المقـذوفات (المدفعيـة والهاونـات)، والتـي سـميت آنـذاك (**صـدمة القذائف**-shell shock) .

ويعد المشتغلين من النفسانيين في الصدمة وما يرافقها ويتبعها، بأن الحـروب والكـوارث هي الأكثر تسبيباً لها، لذلك ظل الاهتمام بها قائماً، ووُظِّفت بـشكل أكـبر في كـل الحـروب التـي دخلها الأمريكان، وهي تتناغم مع مبدأ كلوزفيتز الـشهير الـذي تنهـل منـه الثقافـة العـسكرية، والمتمثل بالاستعمال الأقصى للعنف بغية حـسم المعركـة، ومنـه يتـضح أن الاسـتخدام الأمـريكي للصدمة والرعب لم يكن جديداً.

وهناك محطات عـدة في تـاريخ الولايـات المتحـدة شـاع فيهـا هـذا الـسلوك، إذ جربـت الولايات المتحدة هذه المقاربة منذ الحرب الأهلية (1861- 1865)، وفي الحـرب العالميـة الثانيـة قصفت القاذفات الأمريكية مدينة درسدن الألمانية بعنف، فقتلت في حملة واحدة من الغـارات المنتظمة (125) ألف مواطن ألماني، وهدمت منازلهم عليهم، وبيـنما لم تكـن أمريكـا قـد دخلـت الحرب إلا متأخرة، فإنها أنتجت من العناصر الكيماوية السامة ما يقارب (135)ألف طـن، وهـو أكـبر مـن إنتـاج الأطـراف الرئيـسة في الحـرب مجتمعـة، إذ أنتجـت ألمانيـا (70) ألـف طـن وبريطانيا(40) ألف طن[1].

والأمر نفسه فعلته الجيوش الألمانية النازية (**الهتلرية**) في الحرب العالميـة الثانية، عندما مارست عمليات الـصدمة والرعـب في سـتالينغراد الروسـية. وبـدا واضـحاً أن فكـرة الـصدمة أضـحت إسـتراتيجية تعتمـدها الولايـات المتحـدة

(1)للمزيد حول ذلك ينظر: عبدعلي كاظم المعموري، التلوث الاشعاعي في زمن الحروب، مجلة السياسة الدولية، مركـز الاهرام، العدد 196، القاهرة، 2008.

الأميركية في كل حروبها وسياساتها، فقد جرى إلقاء القنابل الذرية على هيروشيما وناكازاكي، لحسم الحرب ودفع اليابانيين إلى العجز والاستسلام.

ولم يخفت الاهتمام الأميركي بما تحققه نظرية الصدمة، حتى بعدما حطت الحرب العالمية أوزارها، ففي عام 1951 عقد اجتماع سري لممثلي وكالات استخبارات غربية مع علماء من جامعة (ماكفيل)، ولعل الطبيب النفساني كاميرون كان أحدهم،بغية تحليل نتائج التجارب النفسية والعصبية التي أجريت على المرضى، لا سيّما **الحرمان من الحواس** عند البشر، بتطبيق أسلوب الصدمات الكهربائية، وإجبار المرضى فيما بعد على سماع رسائل مسجلة بشكل مكرر لمرات عدة، تحمل مضامين الإحباط بجانب تقنيات أخرى، لتصبح منهجاً معتمداً لدى وكالة الاستخبارات الأميركية في تعاملها مع السجناء والمعتقلين.

وتشير بعض منشوراتها إلى (**إنّ تطبيق الصدمة يجعل الخاضعين لها أكثر قابلية لتقبل الإيحاءات، وللإذعان أكثر مما كانوا عليه قبل تطبيقها**)، وهذا هو مرتكز النظرية والمخرج الذي تبحث عنه وكالة الاستخبارات الأميركية.

وكجزء مما يحمل العقل الأمريكي من تأثير مستقر يتغذى من معين الخلفية التاريخية لتجربة الولايات المتحدة مع الاستيطان والحرب الأهلية، والذاكرة الأمريكية المشحونة بمبدأ (**إن كل من يقف في وجه المصالح الأمريكية أو يواجهها، لابُدَّ من أن تتم إبادته، مهما كانت النتائج**)، تعاملت الولايات المتحدة في الساعات الأخيرة من تواجدها في فيتنام، بحمى الانتقام وإحداث الرعب والصدمة، فقد ألقت طائراتهم على القرى والأراضي الفيتنامية، ما يتجاوز بقليل (14) مليون طن من القنابل، كتعبير عن الحقد والضغينة والشعور بالهزيمة للولايات المتحدة الأميركية.

لذلك استقر التخطيط الاستراتيجي الأميركي على هدف توظيف (**الصدمة**)، وترقيتها إلى مستوى أن تصبح (**عقيدة**)، وتركزت ملامح ذلك عبر الاستفادة وتوظيف أبحاث وتجارب الطبيب النفساني الكندي Donald Ewen Cameron (1901- 1967)، الذي كان يقوم بتجاربه على المرضى من دون موافقتهم في مستشفى (Allen Memorial)، متعاوناً في جزء منها مع وكالة الاستخبارات الأميركية (CIA)، التي مّولت هذه الأبحاث والتجارب، بهدف إجراء تجارب على البشر في مجال عمليات الاستجواب والتعذيب، من أجل أضعاف الفرد وانتزاع الاعتراف منه، بالسيطرة على عقله، عبر غسيل الدماغ ومحو الأنماط السابقة (**الذاكرة**)، وتقوم (**نظرية الصدمة**) لكاميرون على مبدأين أساسيين هما:

المبدأ الأول: أن ما يتيح لنا الحفاظ على إدراكنا للعالم من حولنا هما **البيانات الحسية** التي نستلمها عبر حواسنا المختلفة.

المبدأ الثاني: ما تختزنه ذاكرتنا من صور ووقائع سابقة تجمعت على طول سنين حياتنا.

وعلى وفق افتراض كاميرون لابُدَّ من إجراء طريقتين من المعالجات على المرضى، لإعادة الفرد سواء أكان (مريض، سجين، معتقل ... الخ) **كصفحة بيضاء**، وهما:

الطريقة الأولى: إلغاء (**محو**) ذاكرة الشخص باستخدام الصدمات الكهربائية المتكررة.

الطريقة الثانية: منع وصول أية بيانات أو معلومات حسية يمكن للشخص الحصول عليها من محيطه أو بيئته، عن طريق العزل التام عن الضوء والأصوات،مع الحرمان من النوم.

وبإجراء هـذه المعالجـات يتحـول عقـل المـريض إلى صـفحة بيـضاء، مـما يتـيح لأجهـزة الاستخبارات تلقينه ما تريد، وهي تمثل حقن أفكار جديدة في عقل هذا الشخص، ليكـون سـهلاً عليها توجيهه فيما بعد.

واستخدمت الولايات المتحدة (**الخداع الاستراتيجي**)، عندما أشاعت بأن علماءها توصلوا إلى طريقة للتحكم في الدماغ عن بعد، عندما تمكن العالم الألماني (خوسيه ديلجـادو) مـن غـرس الكترودات في الدماغ، يتمكن بها من برمجـة الـسلوك الإنـساني بالتـأثير الخـارجي، هـذا الإعـلان المخادع أُريد منه التعمية على تجارب غسيل المخ والتداخل الجراحي الإجرامي، أو إزالـة بعـض المراكز في القسم الجبهي من الدماغ، أو استخدام العقاقير والصدم الكهربائي[1].

على وقع هذه التجارب النفسانية ولدت عقيدة الصدمة الأميركية، من أبـوين هـما علـم النفس وأجهزة الاستخبارات، وطبقتها على نطاق واسع ضد المعارضين مختلف أجهزة المخـابرات في العالم، وضد المقاومين للاحتلالات سواء في فلسطين المحتلـة، أو فيتنـام أو في أفغانـستان أو في العراق أو غوانتنامو.

ومـثلما أوصـلت تجـارب الـصدمة النفـسية الأفـراد إلى حالـة النكـوص الـسلوكي وحالـة الفـراغ المطلـق، بإمحـاء الـذاكرة والمعلومـات المكتـسبة تمامـاً، وإعـادة المـريض إلى الطفولـة، كما كانت وجهة الطبيب النفساني الكنـدي (**كـاميرون**)، تلقفـت المؤسـسات العـسكرية بـدعم مـــن أجهـــزة الاســـتخبارات تطبيقـــات نظريـــة الـــصدمة والرعـــب في الحـــروب والمعـــارك، لإصـابة المجتمعـات لا الأفـراد فحـسب بالـذهول والإحبـاط والـضعف والاستـسلام، مـن خـلال عنف القصف والاستخدام المكثف للآلة العـسكرية وبخاصـة الطـائرات، التـي تعـدها الولايـات

(1)ياسر بكر، حرب المعلومات، مطابع حواس، ط1، القاهرة، 2017، ص 30.

المتحدة الذراع القوي لفرض عقيدتها على أيِّ بلد يُـراد إخـضاعه أو تـدميره، وإيـصاله إلى حالـة مختلفة عما هو عليه.

هذا الأمر يمثل أقسى درجات العنف المغمس بالحقد في تدمير منجـزات الـشعوب كلِّهـا، بهدف إعادتهم بحالة ارتدادية إلى الخلف،وكما يسميها الأمريكيون العودة إلى ما يـشبه العـصر الحجري، وهو نص الكلام الذي بلغه (بيكر) وزير خارجية الولايات المتحدة عام 1991 إلى وزيـر خارجية النظام العراقي آنذاك، (**من أننا سنعيدكم إلى عصر ما قبل الصناعة**).

ومن تداول نتـائج تطبيـق هـذه العقيـدة عـلى الأرض، يمكـن القـول إن البلـدان التـي استهدفتها الولايات المتحدة، وأغلبها من البلدان النامية تم تدمير (**تصفير**) ممكناتها الاقتـصادية وأبنيتها المادية، عـن طريـق عـصف القـوة الـصلبة (**Sold Power**) وفـائض القـوة العـسكرية، وتجريب أخر منتجات المجمع الصناعي العسكري الأميركي، تتويجاً لعقيدة الصدمة التي تتبناها في إخضاع الخصوم.

ثانياً: عقيدة الصدمة والرعب

ظهر مفهوم الصدمة والرعب كالعادة في رواق مراكز التفكير والاستـشارات الأميركيـة، التـي هي الأكثر إنتاجاً وتأثيراً بحكم الروابط التي تحكمها بمؤسسات القـرار الـسياسي والعـسكري، وتعـد مؤسسة (راند- RAND) للأبحاث التي تقدم استشاراتها لوكالة الاستخبارات الأميركية (CIA)، هـي الحاضنة الأولى لهذا المفهوم بحكم عمل (هارلان أولمان) و(جـيمس وود) فيهـا، وإصـدارهما كتـاب حمل عنوان (**الصدمة والرعب**) عام 1996، إذ اجتمعت عنـدهما الـصفتان الأكاديميـة والعـسكرية، ويرجحان فيه أن التي سيشهدها العالم مستقبلاً ستكون مادتها الأساسـية هـي الحـرب النفـسية، في إضفاء الرعب وتعريض العـدو للـصدمة، وسـتتولى الماكنـة الإعلاميـة نـشر هـذا عـلى أوسـع نطـاق

وبطريقة مكررة، من أجل جعل العدو مربكاً وأقل تركيزاً، وهو ما يدفعه إلى تـشتيت القـدرات التي يحتكم عليها.

هذه الرؤى جرى إضافتها إلى العقيدة العسكرية الأميركيـة، ولعـل وزيـر الـدفاع دونالـد رامـسفيلد هـو مـن أكـثر المتحمـسين لتطبيقهـا، لـذلك أضـحت مـذهباً عـسكرياً معتمـداً في الإستراتيجية العسكرية،والمذهب يتوزع على مفهومين هما:

الأول: (**الصدمة- مدخلات المذهب**): تكثيف قوة النيران بأقصى ما يمكـن وبـأكبر حجـم ممكن، وهذه تعتمد على توجيه (**موجات متعددة**) من الـصواريخ الموجهـة (تومـا هـوك)، بمـا يؤدي إلى إحداث الدمار وإلحاق الخسائر الفادحة، ثم تلحقها موجات من الطـائرات الهجوميـة حتى تثير الذعر والخوف.

الثاني:مفهوم (**الرعب- مخرجات المذهب**): توليد موجة هائلة من طاقة الخوف بـأسرع ما يمكن، بحيث لا يكون عند الخصم، سوى الاختيار بين مواجهة الموت أو الانسحاب من مسرح المواجهة.

والنتائج المادية المباشرة المطلوبة لتحقيق مذهبية الصدمة والرعب، هي إحـداث تـدمير كبير ومخيف في مختلف المنشآت، لتدمير البنية التحتية سواء المدنية أو العـسكرية، وبمـا يـؤدي إلى حرمان الدولة والمجتمع من استخدامها، فضلاً عن الترويع نتيجة قتل أكبر عـدد ممكـن مـن الضحايا العسكريين والمدنيين.

هذا الأمر له جذوره التاريخية وممارساته، إلا أنه لم يرتقِ لأن يكون منهجاً، ويعد إستراتيجية لها أسسها وتطبيقاتها، وإن بدت للوهلة الأولى مجرد طروحات نظرية، فمعين الممارسـة العـسكرية الأميركية في إلقاء القنابل الذرية عـلى هيروشـيما وناكـازاكي اليابـانيتين، هـو مـا مهّـد لاستـسلامها في الحـرب العالميـة الثانيـة، وعمليـات القـصف الجـوي المكثـف عـلى بـرلين أربـك القيـادة الألمانيـة،

فضلاً عما فعله الجيش الأميركي في فيتنام، هذه جميعاً وفّرت تطبيقات أولية سابقة على تبنيها كعقيدة عسكرية.

ولعل الهدف الرئيس من تبنيها هو السيطرة السريعة أو تدمير أو إذهال الإرادة الإنسانية للعدو،لكي لا يجد أي خيار أمامه سوى التسليم وفق الشروط التي ستملى عليه.

هذه العقيدة المستندة إلى القوة العسكرية لا يمكن أن تكون خارج المنافع الاقتصادية للرأسمالية، فكل تدمير يحمل بشائر عقود إعمار للشركات، ومن ثَمَّ فأن شركات المجمع الصناعي العسكري تنتج وسائل التدمير والتخريب، والشركات المدنية الأميركية تقوم بإعادة الإعمار، كتب توماس فريدمان في نيويورك تايمز(**إن اليد الخفية للسوق لن يكون بإمكانها العمل إطلاقاً بدون قبضة خفية**)، فشركة ماكدونالد لا يمكنها أن تحقق الازدهار من دون ماكدونيل دوجلاس، إشارة إلى مصمم المقاتلة الأميركية (F-15).

وعمل العاملين في البنتاجون على تحويلها إلى مجموعة إجراءات في إطار إستراتيجية متكاملة (**إستراتيجية الصدمة والرعب**) للقوات الأمريكية، بحيث تم ترقيتها إلى مصاف أن تكون جزءاً جوهرياً من العقيدة العسكرية للجيوش الأميركية، لكونها ترتبط أشد الارتباط بطبيعة القوة العسكرية التي تحتكم عليها أمريكا في الوقت الحاضر، فضلاً عن أنها تتغذى باستمرار من معين البحث والتطوير(R&D) للمجمع الصناعي- العسكري، الذي يعمل بقوة لتوفير الأسلحة والذخائر اللازمة لاستخدامها.

لذلك صرح (هارلان أولمان) مهندس ومصمم هذه النظرية لشبكة CBS الإخبارية (الأميركية) في 24 كانون الثاني 2003 قائلاً: إنه سيتم قصف العاصمة بغداد في اليوم الأول للحرب ب(400-300) صاروخ كروز، وصلت

خلال عدة أيام إلى أكثر من (700) صاروخ، حولت أهدافها إلى **سحب على شكل فطر** دلالة على النشاط الإشعاعي لها.

وتقدر مراكز الأبحاث العسكرية أن عدد الصواريخ الجوالة التي أطلقت على العراق وأفغانستان، ما نسبته (67%) من إجمالي عدد الصواريخ المنتجة من هذا النوع، فيما أُلقي على العراق أكثر من ثلاثين ألف قنبلة،واستخدم بوش (الأب) ما بين (700-300) طن من اليورانيوم المستنفذ في حربه على العراق عام 1991، فيما أطلقت الدبابات الأميركية والبريطانية (9) مليون قذيفة معالجة باليورانيوم المستنفذ[1].

وتشير تقديرات بوب نيكولز إلى(**أن حجم الإشعاع الذي أطلق على العراق عام 2003 يعادل (250) ألف قنبلة نووية بحجم قنبلة ناغازاكي**)[2].

وعليه ففي المراحل الأولى من الحرب على العراق عام 1991، واحتلاله عام 2003، ضُرب المرافق الحيوية والمواصلات والجسور ومحطات الطاقة ومراكز القيادة، ثم تلتها موجات من الطائرات، ولم تكن الصدمة تقتصر على عصف القوة الصلبة، بل كانت هناك صدمة من نوع آخر، وهي صدمة تعطيل الاتصالات والرادارات ووسائل الكشف، إذا مُورست سياسة الأعماء التام لكل الوسائل التكنولوجية المتاحة، وقد لُوحظ الاهتمام والتركيز الأميركي والغربي عليها، حتى إن ممارسة التشويش على المعدات الالكترونية (**الحرب الالكترونية**)، وتغطية أجواء العراق بغيوم التشويش قد وصلت إلى آسيا الوسطى.

---

(1) عبدعلي كاظم المعموري، التلوث الاشعاعي الناتج عن الحروب، مصدر سابق.

(2) بوب نيكولز، الإشعاع (النووي) الأمريكي في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (5)، 2005، ص 143.

هذا يمثل مقدمات ما بات يعرف اليوم **بالحرب السيبرانية** (Cyber war)، فضلاً عن استهداف البنية التحتية الحرجة للدولة، والتي لا يمكن إعادتها للعمل بسهولة في وقت قصير، من مثل محطات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والاتصالات والجسور، ويشيع قصفها العجز والانكسار والضعف لدى المجتمع[1].

والمفارقة أن الحرب واحتلال العراق أقيمت على أكذوبة، تهديد العراق للأمن العالمي، بامتلاك أسلحة الدمار الشامل ومنها (**الأسلحة البيولوجية**)، مع أن الولايات المتحدة هي من سمحت للنظام السابق بامتلاكها، لاستخدامها في حربه ضد إيران، فالشركة التي زودت العراق بمستلزمات إنتاج الأسلحة الإحيائية، هي **شركة أميركية** تسمى (تايب كلتشوكوليكشن)، يقع مقرها في روكفيل بولاية ماريلاند، وحصلت على موافقة وزارة التجارة الأميركية على تصدير الأجهزة، وثبت ذلك في جلسات مجلس الشيوخ الأميركي 1994، وتم التحفظ على الأمر والأرشيف الخاص بهذه القضية[2].

إن اعتماد جورج بوش (**الأب- والآبن**) لعقيدة الصدمة والرعب،بالتكنولوجيا العسكرية المتقدمة وفائض القوة العسكرية والإفراط فيها ضد العراق ودول أخرى، كان بمثابة عقيدة عسكرية تم التفاخر بها لكونها لاتستهدف قوات العدو العسكرية فحسب، بل (المجتمع بأسره)، كما يشدد واضعوها، إذ إن خلق الخوف الجماعي هو الجزء الرئيس من هذه الاستراتيجية.

---

(1) ايهاب خليفة، الحرب السيبرانية .. مراجعة العقيدة العسكرية استعداداً للمعركة القادمة، تحولات استراتيجية، ملحق مجلة (السياسة الدولية)، العدد (211)، كانون الثاني 2018، ص17.

(2) للمزيد حول ذلك: جون بيلجر، حكام العالم الجدد، ترجمة: اسماعيل داود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008.

ويوصف مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق زبيغنيو بريجنسكي Zbigniew Brzezinski، سياسة دولته في نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الحالي، بأنها (**غوغائية رعناء**)، وأن القرن الحادي والعشرين أكثر أشكال الكارثة جنوناً، بعد القرن العشرون (**قرن الموت العظيم**- Mega death)، إذ بلغت ضحايا البشرية وفقاً لتقديرات بريجنسكي (180) مليون إنسان، أزهقت أرواحهم عمداً، في غمرة مجزرة ظلت تحدوها الدوافع السياسية على الدوام.

وتستهدف الإستراتيجية الأمريكية الحالية المرتكزة على الصدمة والرعب، إلغاء أو تضييق الحدود الفاصلة بين الدفاع والهجوم, فكل ما تريد الولايات المتحدة هو فرض الأمر الواقع من أن قوتها العسكرية لا يمكن مجاراتها، ومن يبدي رفضاً أو مقاومة عليه أن يتحمل نتائجها.

ويبدو أن أسلوب الصدمة والرعب قد تلبس العقل العسكري الأمريكي، وظهر هذا بوضوح في البلدان التي قامت باحتلالها كونها تمثل مجالاً مفتوحاً للتطبيق، فبجانب أسلوب الصدمة العسكرية عمدت إلى أسلوب إحداث صدمة كبرى هزت العالم، عندما جرى الكشف عن تبني وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية مع البنتاغون، برنامجاً سرياً ضد المعتقلين العراقيين، وهو ما سمي (**بالبرنامج السري**) المعتمد على رؤية قدمها عالم الاجتماع (اليهودي)الأمريكي من أصول هنغارية **رافائيل باتاي** (1916-1996)،الحاصل على الدكتوراه من الجامعة العبرية في الكيان الصهيوني، إذ ألّف كتاباً بعنوان(**العقل العربي**)،أفرد جزءاً منه عن العرب والجنس، فقد وصف الجنس كمحرم (**تابو**) يحيط به العار

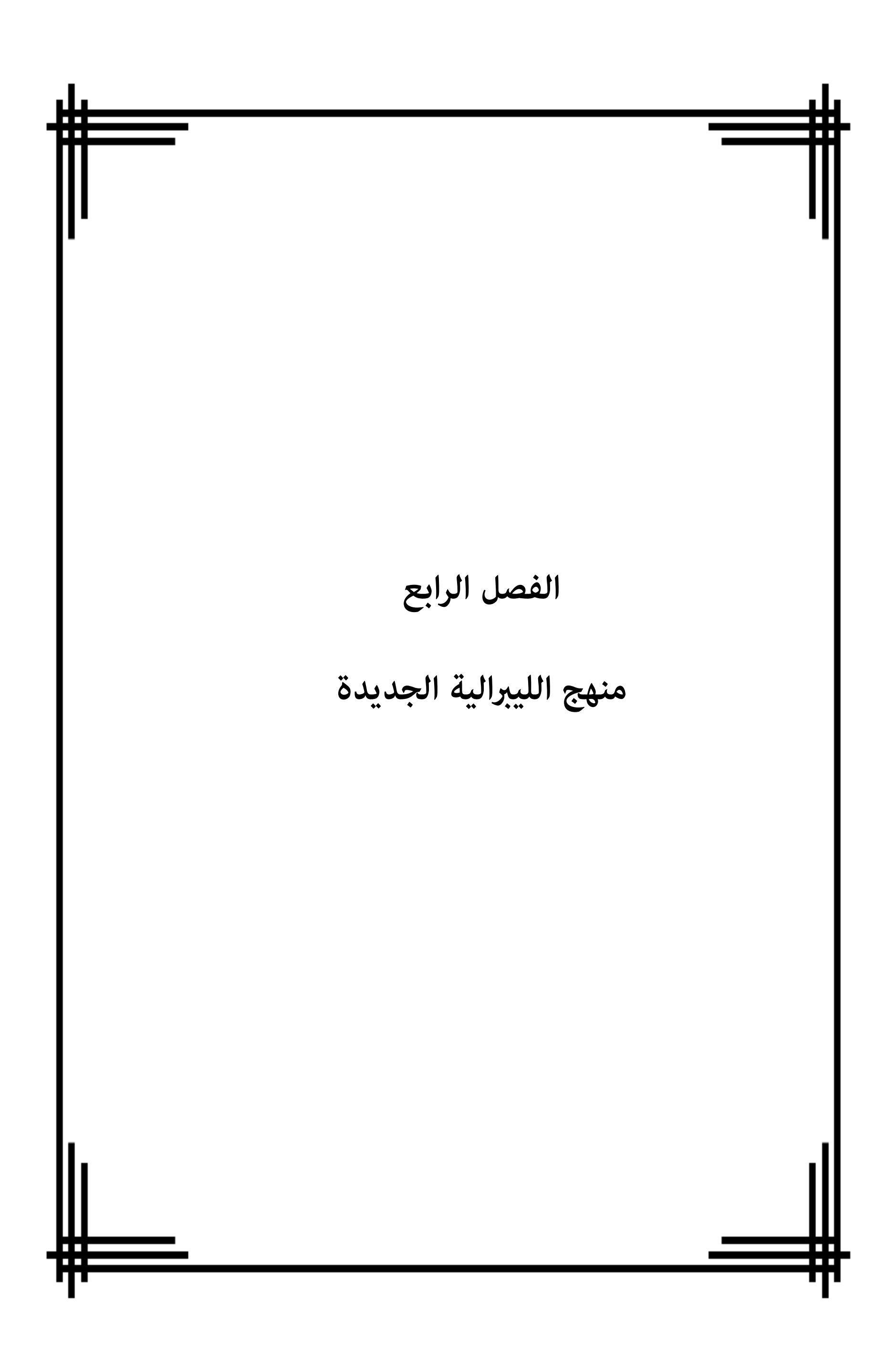
والكبت، هذا الكتاب يمثل **إنجيل المحافظين الجدد** فـيما يخـص التعامـل والـسلوك مـع العـرب والمسلمين[1].

لهذا أريد من هذا البرنامج والأسلوب الذي طُبِّقَ في السجون العراقيـة، ولعـل أبرزهـا في سجن (أبو غريب)، وهو ما اعترفت به رئيسة السجن العقيد كاربنسكي، بأن الأوامر صدرت من ضباط (**CIA**) إلى المكلفين بالتحقيق والأشراف الإداري، بتحويل حياة الأسرى إلى جحيم حقيقي، والتسريب كان مقصوداً لإيصال رسالة إلى العرب والمسلمين، وكل من يعارض الولايـات المتحـدة. فالصور التي سُرِّب جزء محدود منها، أريد منها إحـداث (**صـدمة للمجتمـع**)، والبيئـة الحاضـنة للسجناء والمعتقلين.

إن فلسفة الولايات المتحدة الأمريكية في إغواء الرأي العام العالمي والمحـلي، ترتكـز عـلى تصورات سرمدية مبالغ فيها، وتغيب عنها الحقيقية وتلفها مفردات من التعبير الإنساني المشوش للذهنية، تتسع معها مساحة الاختلاط والتداخل، بحيث يصعب الإقرار بفك حزمة ما يدفع من أهداف ومسوغات لأفعالها، مـما يـسمح معـه بعـدم القـدرة عـلى إلزامهـا بمـا تعهـدت بـه، أو محاججتها بالمنطق الذي تستخدمه، إذ تبقي في خطابها المبثوث دوماً قدراً من المسالك للتنـصل أو حرف الأشياء عن طبيعتها، وصولاً إذا ما اقتضت الضرورة إلى **الكذب والتضليل والـتحجج**، إذ ما حدثت انتهاكات أو جرائم لجنودهـا أو طياريهـا، وتعـدها تـصرفات فرديـة، أو تـسوغ ذلـك بأنهم كانوا تحت الضغط النفسي؟.

---

(1) للمزيد ينظر: سيمون هيرش، المنطقة الرمادية: كيف انتقل برنامج سري للبنتاغون إلى ابي غريب، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (305)، بيروت، 2004.



الفصل الرابع

منهج الليبرالية الجديدة

الفصل الرابع

منهج الليبرالية الجديدة

(تسويغ ذرائعي)

أولاً: نشأة الليبرالية الجديدة

على وقع عقيدة الصدمة بنسختها النفسانية، التي أضحت سلاحاً مجرباً ضد المعارضين للسيطرة الأميركية وهيمنتها وقهرها للشعوب، كان الاقتصادي الأميركي Milton Friedman (1912- 2006))، مهووساً ومنشغلاً بتطبيق هذه النظرية في الاقتصاد والسياسة الاقتصادية، لاسيّما أنه ظل أميناً على ولائه وانتمائه **للرأسمالية الصافية**، عندما شدد في كل كتاباته على العودة إلى منابع الرأسمالية وأصولها، ويقصد بها تلك التي وصفها آدم سميث[1]، ومقصده المرتجى هو تقييد الدولة وإطلاق الحرية من دون أية قيود لفاعلية قوى السوق أو ميكانزماته، لتكون هي أداة التضبيط الذاتي للأسواق والاقتصاد، وأن كل تدخل من الدولة هو إفساد لهذه الآلية، بل إن التدخل مهما كان مقداره، دفع باتجاه انحراف السوق وتشويه منظومة الأسعار وتخصيص الموارد. فالنموذج الرأسمالي الذي جاء به آدم سميث، أريد له أن يحاكي أو يستلهم أنموذج العلوم الطبيعية، الذي وضعه السير **إسحق نيوتن** (Isaac Newton)، في كينونته وتناغمه.

---

(1)طلب آدم سميث من اصدقاءه المقربين جداً العالم الكيميائي (جوزيف بلانك)، والجيولوجي (جيمس هوتون) وقبل أسبوع من وفاته بحرق كل مخطوطاته والبالغة (16) مجلداً من دون معرفتهم لمحتواها. وربما أنه تندر على ما كتبه، فبينما أغرق ثروة الأمم بالكتابة عن منافع حرية التجارة ودعه يعمل، قضى أخر (12) عاماً من حياته، يفرض قوانين الاستيراد الماركنتيلية الاسكتلندية، ويسحق المهربين، ومن المفارقة أن ملابسه كانت مهربه، وبينما كان منددأ بالتعريفات الجمركية، واصفاً السعي لتحقيق ميزان تجاري موجب بالسخيفة، ومعتبراً أن خلق الثروة لم تكن لعبة صفرية. للمزيد ينظر:مارك سكويسين، الثلاثة الكبار في علم الاقتصاد، ترجمة: مجدي عبد الهادي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2018.

لهذا يعد الاقتصاديون الليبراليون المتطرفون بأن ما قدمه آدم سميث للرأسمالية، هو **سفر التكوين** (Genesis)، وأن ما عمله كارل ماركس في رأس المال يمثل **سفر الخروج** (Exodus)، فالفيلسوف الاسكتلندي الخالق العظيم **لدعه يعمل**، والثوري الألماني كارل ماركس هو المدمر العظيم، ويعدون مالثوس وريكاردو هم من زرعوا **بذور الشقاق في الرأسمالية**، وكارل ماركس هو من **مزق أوصال الرأسمالية** ودمر أسس نظام آدم سميث في الحرية الطبيعية.

لذلك نلحظ نقداً جارحاً وتجريماً معلناً، لكل من خرج عن أطروحات آدم سميث مشككاً بكفاءة السوق، إذ يكال اللوم على ريكاردو بأنه أرتكب خطيئة فكرية كبرى، في اعتماده منهج التجريد والجهاز التحليلي الذي اعتمده، الذي أوصله إلى (**تحليل القيمة**)، واشتقاقه (**فائض القيمة**) الذي جرى توظيفه من ماركس لاحقاً.

فيما عد (التون مايو-Elton Mayo) الأستاذ بجامعة هارفارد، أن أصل سوء الفهم الذي قامت عليه كامل النظرية الاقتصادية، يعود إلى ريكاردو لابتعاده عن حقائق الاقتصاد الإنتاجي، وهو ما يوصمه بعدم الواقعية، وهو الانتقاد نفسه الذي وجه فريدمان لكينز، ويسخرون من كتاب ريكاردو (**مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب**)، بأنه (**كتاب ريكاردو للصداع**)، لأن ريكاردو عدَّ الرأسماليين شأنهم شأن مُلّاك الأرض في مقاربته للعوائد والأرباح، بقوله: (**إن مُلّاك الأرض يحبون أن يحصدوا حيث لم يزرعوا قط**).

حتى غالبريث يوبخ ريكاردو، عندما يشير إلى **أن البؤس لا مفر منه**، والقانون الاقتصادي لا يمكن الخروج عليه، تلك هي الرأسمالية، وذلك ما فعله ريكاردو بسمعتها، وليس لأحد أن يشك في ضرر يصدر عن نصير وصديق[1].

---

(1)جون كينيث غالبريث، تاريخ للفكر الاقتصادي، مصدر سابق،ص 99.

إن غزو الأفكار النيوليبرالية لم يأتِ بين لحظة وأخرى، بل شكل امتداداً لأطروحات ظهرت بقوة منذ أربعينيات القرن العشرين، ولعل أبرزها ما جاء به الثلاثي (فريديك فون هايك- كان لودفيج فون مايزس- كارل بوبر)، الذين اجتمعوا في عام 1947 في إطار لقاء جمعية (**جمعية مونت بيلرين**) في منتجع بيلرين السويسري، وما يجمع هؤلاء جميعاً هو العداء لليسار والشيوعية، حتى إن المخابرات الأميركية وزعت كتاب هايك (**المجتمع المفتوح وأعداؤه**) مجاناً،جزءاً من حملة التشهير بالاشتراكية، الذي أدى دوراً مهماً وكبيراً في الحوارات الفكرية مع أتباع الماركسية، وهال الاقتصاديون الثلاثة سعة مساحة انتشار الأفكار الاشتراكية (بنسختها) الماركسية وسيطرتها في أوربا والعالم.

وهكذا قدمت جمعية مونت بيلرين نفسها كقلعة للدفاع عن المثل الليبرالية، بقادتها الثلاثة الذين باتوا أنموذج لليبرالية الجديدة، التي لم تتنكر لمواريث الفكر الليبرالي (**بنسخته السمثية**- نسبة إلى آدم سميث)، بل تعاملوا معه بطريقة انتقائية، مشددين على مفصلين مهمين هما:

الأول: اليد الخفية التي تنظم السوق تلقائياً، والتي تطلق غرائز الإنسان في البحث عن الثروة،وإن حملت صفة البدائية والجشع، بِّعدها الأداة لصناعة التقدم والرفاه الاقتصادي، على الرغم من أن فكرة (**اليد الخفية**) هي (**استعارة لغوية بمباركة لاهوتية**)[1]، كما يرى بعضهم، فيما يرى آخرون أن آدم سميث استعارها من شكسبير (**الفصل الثالث من ماكبث Macbeth**)، عندما يطلب ماكبث من الظلمة أن تستر على الجريمة التي كان على وشك ارتكابها،التي وردت في النص:

---

(1)جون كينيث غالبريث، المصدر السابق، ص 77 .

تعالَ أيُّها الليلُ الشَّاهِد

أَلقِ وشاَحكَ على العينينِ الواهنةِ لذلك اليومِ البائِس

وباليدِ الدمويةِ والخفيَّةِ

أَبطِل ذلك الوثاقَ العَظِيمَ ومزِّقه إرَباً

ومـن المناسـب الإشـارة إلى أن المـدافعين عـن اليـد الخفيـة، التـي أضـحت رمـزاً شـائعاً لرأسمالية السوق الحرة، ربمـا لا يعلمـون أن آدم سـميث قـد اسـتخدمها مـرة واحـدة في كتـاب (**ثروة الأمم**)، وفي جميع كتبه (3) مرات ثم زهدها.ومن المفارقة أيضاً أن آدم سـميث أشـار إلى الطلب (**269**) مرة في ثروة الأمم، وهذا من المؤكد انه قد أسعد كينز كثيراً،على حين وردت كلمة العرض (144) مرة[1].

الثاني: معارضة الطابع التدخلي للدولة في المجال الاقتصادي التي جـاء بهـا جـون مينـارد كينز.

هذه الأفكار التي احتضنتها المؤسـسات والجمعيـات الرأسـمالية (الحكوميـة والخاصـة)، جذبت إليها العديد من رجال السياسة والمال والأعمال، وقد توسعت قاعدة مـشايعيها في أوربـا والولايات المتحدة، وألهمت أفكارها بعض السياسيين لتبنيها من مثـل(**مارجريـت تاتـشر**)، التـي أضحى معهد الشؤون الاقتصادية (Institute of EconomicAffairs) في بريطانيا منبراً للترويج لهذه الأفكار، فيما عدّت مؤسسة الـتراث (The Heritage Foundation) في الولايـات المتحـدة الراعي الرسمي لها، وقد اعتمد رؤيتها الرئيس الأميركي (**رونالد ريغان**).

واستطاعت هذه المنابر أن تجتذب العديد من التلاميـذ المهتمـين بـالفكر الليبرالي، الذين أضحوا لاحقـاً جيـل الاقتـصاديين الـشباب المتربعـين عـلى مواقـع في مؤسسات أكاديميـة مرموقـة، في العديـد مـن كليـات الاقتـصاد والـسياسة في

---

(1)مارك سكويسين، الثلاثة الكبار في علم الاقتصاد، مصدر سابق، ص 31.

مختلف الجامعات الأميركية والبريطانية والأوربية، لعل أبرزها (جامعة شيكاغو) التي استطاع ميلتون فريدمان جعلها معبد الليبرالية الجديدة، والرافد الرئيس لما سُمِّي ب (**فتيان شيكاغو**).

لم تكن مشكلة مشايعي النيوليبرالية (**مجموعة مونت بيلرين**) بقيادة هايك وفريدمان في انتشار أفكارها أو تمدد تأثيرها، بل جل ما كانت تهدف إليه، نسف الإجماع الغربي القائم على أن (دولة الرعاية)، ضرورة حيوية لإيقاف زحف الشيوعية في الغرب الأوربي، ومن وجهة نظر الليبراليين الجدد أن مفهوم دولة الرعاية هو الخصم اللدود لأيديولوجيا حرية السوق وميكانزماتها، وبدلاً من اعتماد الدفاع بإزاء الايديولوجيا الشيوعية، لابد من التحول نحو الهجوم عن طريق تفكيك منظومة (**دولة الرعاية**) [1]وسياساتها، بمقابل أطلاق يد السوق وفتح الحدود بإزاء انتقال الأموال والسلع، وإلغاء أو تقليص القوانين والتشريعات التي تحد من حريتها.

لقد يُسِّرَ لهذين التوجهين النجاح نتيجة حدثين على درجة عالية من الأهمية هما:

الأول: الأزمة التي حدثت في العالم الرأسمالي والمسماة (**الركود التضخمي**-Stagflation)، الذي ألقيت تبعاته على تعديل أسعار النفط والدولة المنتجة (منظمة أوبك).

الثاني: تراجع المخاوف من الخطر الشيوعي لأسباب أهمها: وصول نمط التنمية القائم على التوسع إلى نهاياته، حتى بدا واضحاً أنه دخل في أزمة نمو

(1)لم تنتج ثورة الرئيس الأميركي (**رونالد ريغان**) المضادة للرعاية الاجتماعية خفضاً يذكر في النفقات الحكومية على الرعاية الاجتماعية، لكنها خلقت وسطاً مناهضاً لمبدأ المسؤولية الجماعية للرعاية، وخلقت بيئة مناسبة لخصخصتها، تبعاً لأطروحات اليمين السياسي، للمزيد ينظر: جون ديكسون و روبرت شيريل، دولة الرعاية الاجتماعية في القرن العشرين، ترجمة: سارة الذيب، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، بيروت، 2014، ص 283.

وتطور. ولم يعد بإمكانه مجاراة التطور التكنولوجي الذي بدا متسارعاً جداً في العالم الرأسمالي.

ترافق ذلك مع انفلات موجة النيوليبرالية من عقالها لتضرب العالم بقوة، في حدثان العقد الثمانيني من القرن العشرين، ولتتبناها دولتان رأسماليتان هما الولايات المتحدة وبريطانيا، إذ لا يوجد هناك انفصال فكري بينهما، فهما (**ديمقراطيتان ليبراليتان مخلصتان للرأسمالية والسوق الحرة**)، فيما أضحت برنامجاً مشروطاً للبلدان المتعثرة في تنميتها أو التي تواجه الأزمات، ولعل أبرزها البلدان ذات الاستدانة الثقيلة، التي أُلزمت وفقاً لما سُمِّي ب (**تفاهمات واشنطن**)، بأن تتبنى المنهج النيوليبرالي الجديد.

ثانياً: الأب الروحي لليبرالية الجديدة

يعد فون هايك واحداً من أهم المنظرين في القرن العشرين في مجال السياسة والاقتصاد، ويعد الآب الروحي للفكر الليبرالي الحديث (Neoliberalism's) وأبرز المنتقدين للفكر الاشتراكي، كانت اندفاعته في نقد الليبرالية الكلاسيكية (**الليبرالية الجبانة**)، مفتاحاً لبلورة أفكاره تتجاوز ما دأبت عليه الليبرالية التقليدية، ورافضاً إلقاء اللوم على أسس الرأسمالية بما تتضمنه من آليات وقوانين اقتصادية، ومن ثم التحسر على ماضي التنظيم الرأسمالي والقيم التي زرعها، مقدماً نقداً لاذعاً لأسلوب الرأسمالية الأميركية ذي الطابع النفعي (البراجماتي)، ورؤيتها حيال الليبرالية واختزالها إلى المشاركة العامة والاختيار الفعال، من دون التخلص من القيود والضوابط التي تحد من فاعلية الليبرالية وتجذرها، لهذا فهو يعد الليبرالية الأميركية ليبرالية (**دولة**)،لا ليبرالية (**مجتمع**). وأنها ترتقي أن تكون أنموذجاً ليبرالياً مكتملاً.

بيد أن الفكر الذي طرحه (فون هايك) وإن خرج من تحت عباءة الفكر الليبرالي، إلا أنه اتجه به أتجاهاً جديداً أكثر شجاعة، مما طُرح في أثناء تراجع وضعف هذا الفكر، وقساوة الانتقادات التي وجهت إليه، على خلفية الأزمة التي قَضَّت مكامن قوته، ونالت من أسسه، وكشفت عن عجز ميكانزمات السوق التي افتتن بها هذا الفكر ومشايعيه، مع الرفض المطلق بأن تتولي الليبرالية السلطة تحت أي ظروف، ومن ثم تمتثل للتشريعات العامة التي تقيدها خياراتها.

ويظل(هايك) يرتكز في نظرته هذه إلى أفكار الآباء المؤسسين اقتصاديين كانوا أم سياسيين، بدءاً من (**هوبز**) إلى آدم سميث، فالدولة والسلطة هي في أحسن الأحوال (**شر موروث**)، بحسب التعبير الهيجلي، وهي (**الوحش**) بحسب التوصيف الهوبزي، و(**مبذرة ومسرفة**) بتعبير آدم سميث.

لذلك دأب الفكر الليبرالي بنسخته التقليدية والمحدثة إلى الحرص على المشروطية، التي تبناها ورفعها إلى مستوى (**المقدس**)، الذي لا يقبل النقاش، انطلاقاً من (**كون المقدس من المنظور الفلسفي يتجاوز العقل**)، والمقاربة هنا أن قوانين الاقتصاد الرأسمالي تفعل فعل القوانين الطبيعية، ولهذا فهي صحيحة لا يمكن التجاوز عليها أو تغييرها، أو الاعتداء عليها عن طريق إجراءات الدولة. فالمنظور النيوليبرالي يدفع برؤية لا تجعل من السوق عاملاً اقتصادياً، ولا فاعلاً أو مؤسسة من فعالية مجتمعية فحسب، بل يجعل منها كياناً له قداسه لا تقل شأناً عن أعتى المقدسات، التي يَحرُم التدخل فيها أو حتى توجيهها من سلطة خارجة عنها، وهذا يعد توثيناً جديداً يصنع صنماً تُخلَع عليه حلل القداسة بأبهى صورها[1]، بجانب (**وثنية رأس المال**) و(**وثنية السلعة**) بحسب ماركس.

---

(1) الطيب بو عزة، نقد الليبرالية، دار المعارف الحكمية، ط1، بيروت، 2007، ص 142.

هذه المنطلقات شكلت لبنات دفاع (**فون هايك**) عـن الليبراليـة التقليديـة، التـي سـعى حثيثاً لإعادة الحياة إليها في ظل تزايد الدعوات وعلو الانتقادات، بغية الأخذ بالتخطيط المركزي ودخول الدولة لضبط وتنظيم الاقتصادات الوطنية، التي باتت عـاجزة عـن حـل مـشكلاتها مـن خـلال منظومـة الـسوق، إذ يـشير إلى أن القيمـة العليـا للاقتـصاد الرأسـمالي تكمـن وتتجـسد بالمنافسة، ولا يمكن استبدالها بالتخطيط، ويستعير مقولة هنريك ابسن (H.Ibsen)، التـي تـشير إلى أنه (**يمكن أن تكون الأقلية على حق، وأن الأكثرية ليست دائماً على حق**)، وهو هنا يعبر عن مركزية الفردانية- Individualism في الفكر الليبرالي، وأن العبور إلى الاقتـصاد الكـلي (Macro-Economic) عـلى حـساب اقتـصاد المـشروعات (Micro-Economic)، يمهـد لانعـدام تـام للعقلانية، لذلك ينبغي رفض هذا التوجه،لكونه يلحق الضرر بأسس الليبرالية الاقتصادية القائمـة على استقلالية المشروعات.

فالليبرالية ليست ظاهرة سيئة كما يزعم جـون مينـارد كينـز وأخـرون، بـل لهـا فـضائلها وأصالتها ولكنها تعرضت لسوء الفهم. وأن اخضاع (كينز) الاقتصاد للأهداف السياسية بالمقايضة بين البطالة والتضخم، هو نفسه قد فتح باباً للصراع السياسي، ومن ثَمَّ فإن الصراع بـين الـضرورة الاقتصادية والمصلحة السياسية، ستظفر به السياسية حتماً، وسيكون صعباً على النظم الـسياسية الرأسمالية تحديد خياراتها باللجوء إلى الاقتصاد لوضـع الأسـبقيات، وحتـى إن نجحـت في ذلـك، فإنه سيؤدي إلى إعادة إنتاج قواعد مفضية للتضخم، لذلك أطلق عبارته الـشهيرة، التـي أضحـت حجة المدافعين عن السوق والليبرالية (**إن التورط السياسي المتعاظم في الاقتـصاد مـن شـأنه أن يؤدي إلى الاستبداد**).

لقد إمازت المدرسة النمساوية طوال تاريخ مخرجاتها الفكرية،بأنها تعتمد الزيجة المطلقة بين منهج الذاتية التي تحكم السلعة وطلبها، والأسس المنهجية للفلسفة الفردية التي نشأ وترعرع في حضنها الاقتصاد الرأسمالي.

ومن المناسب الإشارة إلى أن هناك أربع مدارس اقتصادية تتوافق مع المستويات المتفاوتة في الأيمان بالرأسمالية والسوق الحرة، وهي:

- **مدرسة الماركسيين المتشددين:** الذين لا يؤمنون بأن النظام الرأسمالي قادر على حل المشكلات الاجتماعية.

- **المدرسة الكينزية:** التي تشكك باليد الخفية. وبأولوية العرض على الطلب. والإنتاج على الاستهلاك.

- **اقتصاديو مدرسة شيكاغو:** عظيمو الإيمان بكفاءة الرأسمالية على ما سواها.

- **المدرسة النمساوية:** المؤمنون بطريقة عمياء بأن السوق قادرة على حل كل المشكلات.

لهذا فإن (**فون هايك**) يعد السوق هو الجزء العضوي في الاقتصاد الرأسمالي، والمعبر عن تلقائية عمل آلياته، والفضاء الذي تشتغل بظله اليد الخفية فيه، ومن ثم هو مرتكز النظام الاجتماعي ومؤسساته، ولا سيّما مؤسسة الملكية الخاصة، وطالما أن السوق تتشكل بالمسار الطبيعي للنظام، من دون أية تدخلات، فهو قادر على ضمان المنافع للمجتمع وحفظ أكثر القيم المتولدة منه، وهي الحرية الشخصية.

ولعل استدعاء الدولة في الاقتصادات الرأسمالية المأزومة قد أثار حفيظة (فون هايك)، إذ يثير الشك حول قدرتها على صوغ سياسات أكثر كفاءة من نظام السوق، وأنها مدعاة لضرب القيم الرئيسة للمجتمع الديمقراطي، وأن

المجتمع الذي يستبدل النظام الطبيعي بنظاماً تخضع فيه الحياة الاجتماعية لإفراده،وإلى عدد من الأهداف ذات المنحى السياسي، يصبح مجتمعاً، متكلساً فاقداً لروح الدينامية محكوماً عليه بالفشل.

لذلك يرفض هايك الرفاهية العامة (**المفروضة قسراً**) أو المخطط لها بفطرة رجل السياسة، إذ أن أي سياسي يدخل في مماحكة مع الدائرة الاقتصادية، يتسبب في وقوع أضرار، لأن الأمر بالنسبة إليه لا يتعلق في النهاية بتحقيق الهدف الاقتصادي، بل بالوصول إلى السلطة فحسب.

لقد ظل (فون هايك) مدافعاً صلباً عن النظام الليبرالي، منتقداً جداً لتدخل الدولة (**ليعده طريقاً للعبودية**) [1]، رافضاً للفكر الاشتراكي الذي يجعل التدخل بديلاً للحالة الطبيعية للنظام، وحتى فيما يخص الدورات الاقتصادية والأزمات كان يبتعد عن تحليل بنية النظام الرأسمالي وآليات اشتغاله، وفي تناوله لموضوعة الأزمات وظهورها المتكرر في الاقتصاد الليبرالي، لم يذهب إلى المسببات الحقيقية الكامنة وراء تناوبها وعصفها بقطاعات الإنتاج الحقيقي، بل ذهب إلى الالتفاف حول الأزمة، من دون بيان لماذا تقف آلية السوق واليد الخفية عاجزة عن فعل شيء ما حيال ما يمر به الاقتصاد الرأسمالي.

برغم النزوع الاقتصادي النيو كلاسيكي عند (**ليون والراس**- lion Walrus) وجيله، إلى محاولة اخفاء الطابع الاجتماعي للقوانين والنظريات الاقتصادية، عبر أثقال الاقتصاد بالمزيد من الرياضيات[2]، فالتفسير الميكانيكي

---

(1) ف.أ. هايك، الطريق إلى العبودية، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، دار الشروق، ط1، القاهرة، 1994.

(2) تشير الاقتصادية الانكليزية المعروفة جوان روبنسون إلى أن (**توازنات والراس**)، التي تستند إليها جل النظرية الاقتصادية الرأسمالية، هي توازنات مستوحاة من تخصص والراس (**الميكانيكي**)، وأنها تحمل فبركة وفذلكة رقمية. للمزيد ينظر: جوان روبنسون وجون ايتويل، مقدمة في الاقتصاد الحديث، ترجمة: فاضل عباس مهدي، دار الطليعة، بيروت، 1980، ص 81.

للحركة لا يعبر عن التضمين العضوي للمعلولات والعلل، للكل والأجزاء، لأنه يعامل الـزمن بأنـه مكان، وأن (**هندسة كل واقع هي اختزالية**) [1] من دون شك، وعدَّ ذلك منهجاً لإثبات أن آليـات السوق قادرة على أن تحقق (**التضبيط**) المفترض، من تلقـاء نفـسها، مـن دون أن تتـدخل قـوى خارجة عن منطقها، وبأن هذا التضبيط المزعوم يحقـق الأمثليـة (**Optimization**)* اجتماعيـاً، بيد أن هذا التصور يعاني من قصور في المنهج من ناحية، ومن فرضية لا تمت للواقع بشيء.إذ أن (أمثيلة باريتو) في توازن السوق أضحت المثل الأعلى للاقتصاديين، وأعطتهم صكاً بعدم التعـرض إلى مسائل العدالة، وعقبة كأداة في طريق أي اصلاح اجتماعي واقتصادي.

فالفهم الرأسمالي للمجتمع بأنه نتاج تجمع أفراد فحـسب، جعـل مـن هـذه التـصورات برغم فشلها في إثبات قدرة (**آليات السوق**) على (**التضبيط الذاتي**)[2] لأوضاع الاقتصاد تتمادى في المزيد من التعقيدات الرياضية، حتى فقد الاقتصاد في ظلها نكهته الاجتماعية والإنسانية، لـذلك يـشير المفكـر الايطـالي جيورجيـو إسرائيـل (Giorgio Israel)، إلى أن الغـاطس مـن تمرينـات الرياضيات يكشف دون لبس أن هناك تجليات لأحكام ايديولوجية مـسبقة، وأنهـا لم تـأتِ بـأي ثمار مفيدة. وبأن أصحاب هذه النظريات المغرقة بالرياضيات، هم ممن يرشحون لحصد جـوائز نوبل سنوياً[3].

(1) رجب بودبوس، فلاسفة معاصرون، المؤسسة العامة للثقافة، الجماهيرية الليبية، 2010، ص 153.

*- رائد الأمثلية الاقتصادي الفريد باريتو، والتي سميت باسمه (أمثلية باريتو).

(2)سمير أمين، حول نظرية التضبيط، بحوث اقتصادية عربية، العدد (1)، بيروت، 1992، ص 76.

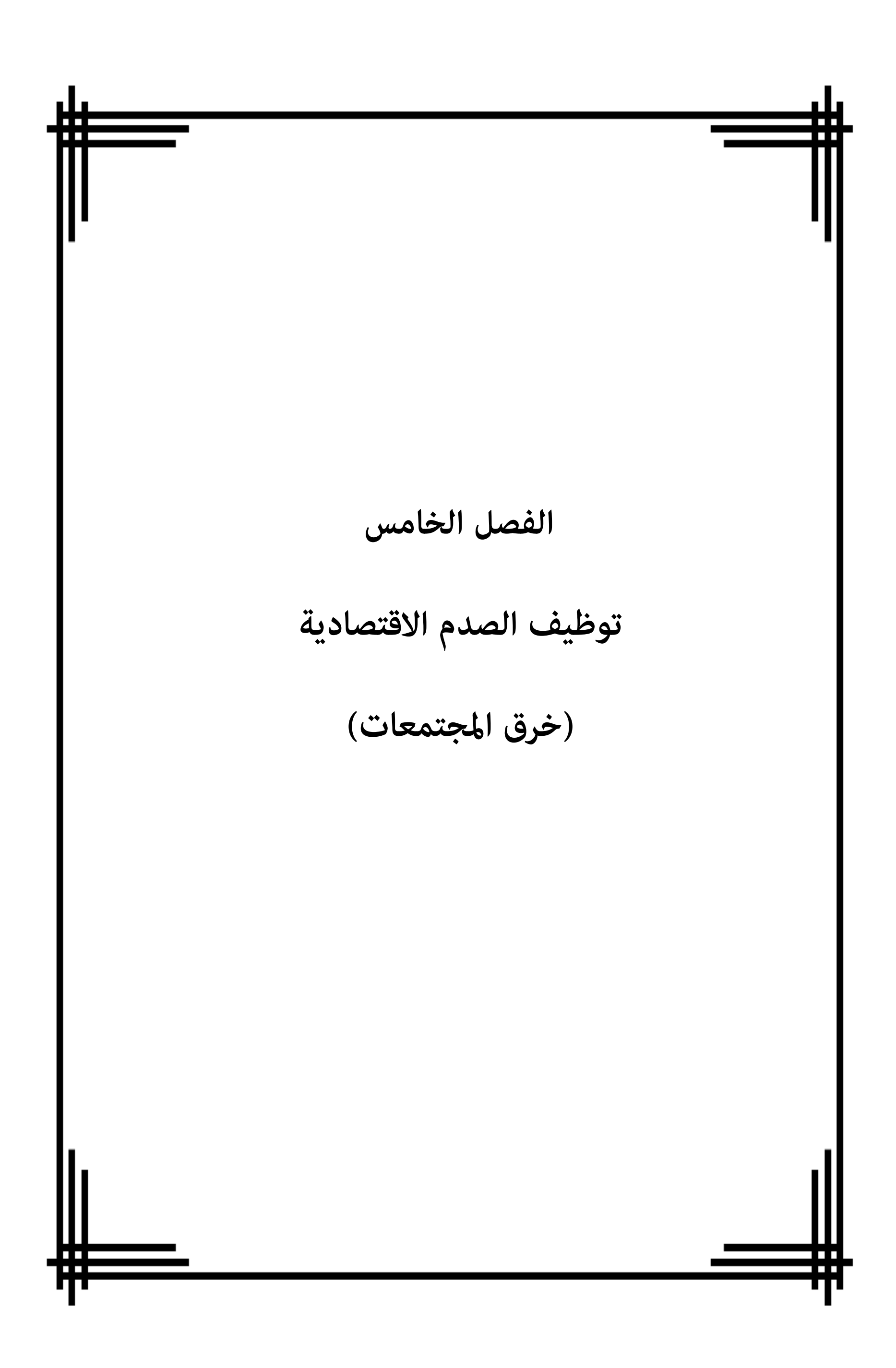
(3)سمير أمين، نقد روح العصر، ترجمة: فهيمة شرف الدين، دار الفارابي، ط 1، بيروت، 1998، ص 99.

وبشكل عام غالت المدرسة النمساوية (وفون هايك) في سقوطها الحاد في (**الفردانية**) وامتثالها لمنطقها، مما جعلها تواجه إشكالات عدة، سواء لجهة المنظور الأخلاقي أو المنظور الاقتصادي، أو لجهة المستوى المنهجي، عندما بالغت في انتهاج المنظور الفرداني في مقاربة الظاهرة الاجتماعية الاقتصادية. ولكنها نجحت في أن تكون إحدى أهم التراكمات الفكرية على طريق إطلاق النيوليبرالية على مستوى العالم.

ويشير بعض الباحثين إلى أن فريديريك هايك عدو الكينزية الرائد منذ ثلاثينيات القرن العشرين، ارتكب خطأً استراتيجياً بتجاهله كتاب (**النظرية العامة**) وقت صدوره عام 1936، وانشغاله بالفلسفة، وهو القرار الذي ندم عليه لاحقاً. ومن المحتمل أن السبب يكمن في عدم وجود مكانة له في المدرسة الاقتصادية التي تشكلت في رواق جامعة كيمبردج، نتيجة التفاف معظم الاقتصاديين حول جون مينارد كينز، بما فيهم اقتصاديو مدرسة لندن الذين انضموا إليها، برغم اعتناقهم لأفكار تتناقض معها، إذ جرى المحافظة على التوجهات الرأسمالية مع القبول بتدخل الدولة.

لذلك أصبح هايك خارج المنافسة الأكاديمية، وعند انتقاله إلى مدرسة شيكاغو عام 1950، أسس مع ميلتون فريدمان مدرسة شيكاغو للاقتصاد، وبينما كان كتاب كينز (**النظرية العامة للتشغيل والفائدة والمال**) لاهوت مدرسة كمبردج، كان كتاب هايك (النظام الاقتصادي والمجتمع الحر)، الذي يعد **لاهوت المدارس الليبرالية** بما فيها شيكاغو، حتى ظهور كتاب فريدمان (**الاختيار**).

هذه الجهود الفكرية التي استحسنتها المؤسسات الدولية والشركات العـابرة للجنـسيات وبيوتات المال، وفرت الفرصة لتكريم المفكر النمساوي (فون هايك) بحصوله على جائزة (نوبل) في الاقتصاد عام 1974، عن جهوده في ترسيخ النظام الاقتصادي الحر.



الفصل الخامس

توظيف الصدم الاقتصادية

(خرق المجتمعات)

الفصل الخامس

توظيف الصدم الاقتصادي

(خرق المجتمعات)

أولاً: الإقناع الفكري والفرصة التاريخية للصدم الاقتصادي

على وقع عقيدة الصدمة بنسختها النفسانية، التي أضحت سلاحاً مجرباً ضد المعارضين للسيطرة الأميركية وهيمنتها وقهرها للشعوب، كان لابد أن ترافقها صدمة من نوع آخر، على أن تكون موجعة ومؤلمة لزمن ليس قصيراً، وتشكل أزمة 1929 أول صدمة حقيقية لأدوات الاقتصاد الرأسمالي (**اقتصاد السوق**) ونظم اشتغاله، وآليات المحافظة على الاستقرار الاقتصادي فيه، والتي أماطت اللثام عما لم يكن ممكناً قوله آنذاك. حتى أن الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت، كان قاسياً في تسبيب الأزمة عندما عزا أسبابها إلى الحريات المفرطة للسوق، والمراكمة الفاحشة للثروات الخاصة[1].

وكلا الانتقادين يقضان مضجع (**اليد الخفية**)، ويؤكدان (**سوء التوزيع**)، ويغيبان أطروحة قدرة السوق الذاتية على التصحيح (**التضبيط الذاتي**)، ويسوغان (**تواجد الدولة**)، وهذا يتناقض نصاً وروحاً مع دفوعات الليبرالية عن اقتصاد السوق.

لذلك اندفعت الدول الرأسمالية صوب تبني الكينزية، لينعم الاقتصاد الأميركي والأوربي في سماء الكينزية المدفوعة بتدخل الدولة، بعقود زاهية أو (**الثلاثون الرائعة**) من النمو الاقتصادي. نتيجة الحفز الدائم للطلب الكلي الفعال، وقد عبر بول كروغمان عن نجاعة الحل الكينزي بقوله:(**في أثناء التدهور**

---

(1) نقلاً عن: عبد الله البريدي، فخ النيوليبرالية في دول الخليج العربية، المستقبل العربي، العدد (470)، نيسان 2018، ص31.

الاقتصادي يبدو العرض موجوداً في كل مكان، لكن الطلب غير موجـود في أي مكـان) [1]. لـذلك يقال إن جون مينارد كينز كان مهووساً **(بأيدي الناس)** التي تنفق الاموال، على حـين كـان كـارل مـاركس **(مهووسـاً بجماجمهـم)**. فـيما اعتمـد آدم سـميث عـلى **(المـشاعر الأخلاقيـة)** لفلـسفة المصالح.

لهذا لم يكن بمقدور الاقتصاديين الليبراليين المدافعين عن أيلولة قوى السوق، العـودة إلى تنظيم الاسواق وضبط التوازنات المفترضة في مجالها الكلي (Macro)، بعـد فـشلها عنـد حـدثان الأزمة الاقتصادية 1929- 1933، إلا بفكر اقتصادي يعيد الهيبة إلى أسس اقتـصاد الـسوق، التـي تآكلت مع موجة التشكيك بسلامة متضمنات اقتصاد السوق، من ضبط التفاعلات الجاريـة مـن دون هنـات كبـيرة، تطـيح بعوامـل الاسـتقرار الاقتـصادي، وتـشيع الفـوضى في المفاصـل الماليـة والإنتاجية، وتنشر التوقعات المتشائمة. وبما يؤدي إلى إضعاف وقـع الفكـر الكينـزي القـائم عـلى ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد، وبدا حتمياً الـدفع بفكـر ليـبرالي جديـد (نيـوالبيرالي)، ركـائزه (**اقتصاد السوق**) و(**عدم التدخل الحكومي**)، والفردانية الشخصية، والخصخصة.

وبذلت مجموعة الليبراليين الجدد من مثل (ميسيز- هايك- هكس- فريدمان... الخ)، التـي شيعت لهذا الفكر جهوداً حثيثة في دفاعها عن الفكـر الليـبرالي والعـودة إليـه بثـوب جديـد، عـلى الرغم من ظروف الاقتصادات الرأسمالية وموقعيتهـا في دورة الأعـمال (Business Cycle) آنـذاك، وعدم استهلاك أطروحات كينز لمرحلتها التاريخيـة، وكانـت أولى أولويـاتهم إعـادة الفكـر الليـبرالي

(1) من الكينزيين المحدثين وحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2008، بول كروغمان، العودة إلى الكساد العظـيم، ترجمة: هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت، 2010، ص 24.

واقتصاد السوق إلى المكانة التي كانت يتمتع بها قبل أزمة الكساد العظيم، والإطاحة بفكرة تدخل الدولة.

ولعل الظروف التي توافرت للاقتصادي الأميركي ميلتون فريدمان Milton Friedman 2006 -1912))، برغم معاصرته لطروحات الليبرالية الجديدة منذ خمسينيات القرن العشرين، ولم يكن أكثر حماساً من الاقتصاديين الليبراليين الذين حملوا مهمة النهوض الجديد للأفكار الرأسمالية، إذ توافرت ظروف عدة لكي تأخذ شخصية (فريدمان) وأفكاره هذه المساحة من الاهتمام والتطبيق والتبني، ليظهر بشكل لافت من بين الليبراليين الجدد في شدة دعوته بالتمسك بأسس الرأسمالية، التي وصفها (**الأصول- المنابع**)، ولابُدَّ للأفكار الاقتصادية أن تظل تنهل من معين التوصيف الأولي للرأسمالية القائمة على الفردانية.

لقد كان ميلتون فريدمان مغرماً حد الثمالة بتطبيق الأشكال الأولى من الرأسمالية، وهي في حدثان عهدها، والتي يزعم بأنها كانت(**الرأسمالية النقية**) أو (**الرأسمالية العفيفة**)، التي لم تكن قد تدنست بعد بالتدخل الحكومي أو الاعتبارات الاجتماعية. ويعكس إصرار فريدمان على التطبيق النيوليبرالي بنسخته التجريدية، بما يحمله من حرمان وإفقار وتهميش وعذابات، لم يستطع المعتمون بفلسفته تسويغ دوافعها، إن كانت مستقاة من نجيع سلوك الرأسمالية ومواريثها، أو أنها نتاج ذاتي لفريدمان بسبب جوانب سيكولوجية أو عداء مستبطن، أو نزعة انتقامية.

لهذا عَّد بعضهم أن فريدمان قد تجاوز (فون ميسيز) و(فريديريك هايك)، في إعادة البريق والثقة باقتصاد السوق وآلياته (**ميكانزمات الأسعار- Price Mechanism**)، وفي تقويض الثقة بالنظرية الكينزية، وتعطيل دورها في الاقتصادات الرأسمالية التي اعتمدتها بعد الحرب العالمية الثانية، منتقداً اهتمام

كينز بالسياسة المالية المرتبطة بالإنفاق والضرائب من دون المال نفسه. مبيناً خطأ الإقرار الكينزي على فشل عمل آليات النظام الرأسمالي واقتصاد السوق.والادعاء بأن الرأسمالية **تخلق أزمات تنزل بحياة الناس دماراً هائلاً**.

وأسس (فريدمان) لمنطقه هذا بدفاعه عن المنهج التجريبي والنفعي في الاقتصاد، ورفضه أية نظرية (ويقصد هنا نظرية كينز)،التي لا تتوافر لها فرص (**الاختبار والنجاعة**)، ولم تستند إلى معطيات رقمية وإحصاءات، وأدرك فريدمان مبكراً ضرورة الإتيان بمعطيات كمية،لكي يعزز أطروحاته ويوفر الإقناع لها، لذلك ركز على العمل العلمي التقني، وخصوصاً الأدلة التجريبية التي يستطيع بها اختبار النموذج الكينزي، فقد تعلم أهمية التحليل الكمي المتطور من سيمون كوزنتس (Simon Kuznets)، وكذلك من ويسلي ميتشيل (Wesley Mitchel)، وغيرهم من نجوم المكتب القومي للبحوث الاقتصادية(NBER).

لقد تناسى فريدمان عمداً أن أفكار كينز هي أفكار (**أزمة**)،يعود لها الفضل في إنقاذ (**الرأسمالية من نفسها**). ولم تكن أفكاره معدة لزمن أبعد، لذلك عندما سُئل عن المستقبل، قال: (**أننا جميعاً أموات في الأجل الطويل**)، فيما أهمل فريدمان عمداً حجم الكلفة الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب على تطبيق السياسات الاقتصادية، التي نهلت من أفكاره وطبقت في الكثير من البلدان.

وترجم فريدمان تمسكه بإعادة الثقة مجدداً إلى النظام الرأسمالي، بادِّعاء القدرة التي يمتلكها السوق، في كتابه (**حرية الاختيار**- free of choice) [1]، الذي ألّفه مع زوجته (روز دي فريدمان)، مدعياً أنه استطاع **(اكتشاف)** دور السوق مجدداً، ومن الأفضل للأفراد تبعاً لنظام السوق، اتخاذ القرارات التي تتناسب مع توجهاتهم الفردية ورغباتهم، بدلاً من ترك اتخاذها للبيروقراطيين في المكاتب، وبأن (**اليد الخفية**-Invisible Hand) للسوق مع سياسة (**دعه يعمل**)، ستكون أكثر قدرة على تنظيم الأسواق من (**اليد الثقيلة للحكومة**).

فالسوق الحرة (غير المقيدة بتدخل من الحكومة)، من شأنها تنسيق نشاطات ملايين البشر من خلال منظومة الأسعار، بطريقة تبتعد كلياً عن الشخصنة، وبهذا تكون الفعاليات الاقتصادية خالية من الرشى والفساد أو النفوذ الخاص أو الحاجة إلى آليات عمل سياسية.

وكان جل اهتمامه إقناع الآخرين بأن اقتصاد السوق، يظل المنظم الأمين لحركة الاقتصادات، وتقديس فرضٍ يجب أن يؤمن به كلُّ الليبراليين، وبشكل مطلق مهما حدث، من مشكلات أو أزمات تعتري مسيرته، فضلاً عن إصراره الذي لم يفتر يوماً عن بيان مساوئ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ووضع حد لهذا التدخل مهما كانت ولأي سبب، لكونه يقع في خانة الإفساد لحرية الأفراد والمشروعات وتعطيل لميكانزمات الأسعار، التي تعد المرتكز في توجهات وتحركات المبادرة الفردية.

---

(1) Milton Friedman & Rose D. Friedman, Free to Choose: A personal Statement, Harcourt Brace Jovanovich INC, 1979.

لهذا فإن فريدمان في كتابه (التاريخ المالي للولايات المتحدة 1867-1960) المشترك مع (**آنا شوارتز**)، قد ألقى باللوم على البنك الفيدرالي الأميركي، الذي أظهر عجزاً واضحاً في منع الاحتياطي المالي من التراجع إلى ما دون (50%)، ولم تكن إجراءاته فاعلة، برغم أن الركود كان بسيطاً، وكان من الممكن التعامل معه بسهولة، قبل أن يتحول إلى أزمة اقتصادية طالت الاقتصاد العالمي سميت بالركود التضخمي (Stagflation).

ومن وجهة نظر فريدمان لم يعد بمقدور نظرية كينز معالجة الأزمة الناشئة عن هذه الاختلالات المالية. فضلاً عن التضخم الذي بدا يقض ممكنات الاقتصاد الأميركي في القدرة التنافسية في الأسواق العالمية، دافعاً قاعدته المشهورة بأن عرض النقد طوال السنوات السابقة، قد سجل نمواً أكبر بكثير من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وهو ما أدى إلى حدوث موجات التضخم. وهو بهذا يبعث الروح في نظرية كمية النقود التي عفى عليها الزمن، حينما يقول (**يمكنك إغفال بعض الناس كل الوقت، وبعض الناس بعض الوقت، لكن لا يمكن إغفال كل الناس كل الوقت**)، هذه النظرية تربط ربطاً كمياً وميكانيكياً بين ازدياد الكتلة النقدية في السوق وبين التضخم.

ويزعم ميلتون فريدمان بأن جهوده الفكرية وقناعته بسلامة مبادئ الرأسمالية، اسفرت عن قيامه بتطوير نظريتين هما:

الأولى: التحكم بعرض النقد عن طريق الربط المحكم بين معدل نمو عرض النقد ومعدل النمو للناتج المحلي الإجمالي، وهذا يتم عن طريق الحكومة (البنك المركزي)، وإذا سارت الأمور بشكل خاطئ، فمرد ذلك إلى فشل الحكومة في ضبط كمية الأموال المتداولة في الاقتصاد، وقد أطلقت عليها المؤسسات

الأكاديمية (**النظرية النقودية**)، مع أن الممارسة العملية أظهرت إشكالية ضبط سرعة تداول النقود التي يفترضها فريدمان مستقرة [1].

وكذا الحال على مستوى النظام المالي العالمي، ولعل الولايات المتحدة بعد عام 1971 عندما فكت العلاقة بين الدولار والذهب، كانت لديها قصدية في أن تغرق السوق العالمية بالدولار الذي يشكل القاعدة الرئيسة للعرض النقدي.

الثانية: الدفاع عن الحكومات الرأسمالية في عجزها عن خفض مستويات البطالة، بإشارته إلى وجود معدل طبيعي للبطالة، وهنا يعود (فريدمان) إلى الإرث الرأسمالي في المحافظة على عرض مقبول من العمل أكبر من الطلب عليه، بغية الحفاظ على الأجور عند مستويات مرغوب فيها للمنتجين الرأسماليين، أي القبول بجيش احتياط من العاطلين عن العمل بحسب ماركس.

هذا ما وفّر للشركات ورجال الأعمال والطبقات الحاكمة تسويغاً أيديولوجياً، للنيل من قوانين العمل والأجور للعمال وخفض مستويات معيشتهم. لذلك نلحظ التمجيد المفرط لفريدمان ونظرياته من قبل الرأسماليين والشركات العابرة للجنسيات. وحتى الاقتصاديين الذين ألقوا باللوم على الدولة في ضعف تدخلها في الاقتصاد إبان أزمة 1929- 1933، اضحوا في ظل الأزمات الجديدة يلقون باللوم على هذا التدخل. وعلى سبيل الإبانة لا الحصر يشير الاقتصادي المصري (جلال أمين)، إلى أن الكثير من الاقتصاديين المصريين

(1) هناك جدل كبيرة وخلاف حول مصداقية افتراض فريدمان لاستقرار سرعة تداول النقود، إذ إن عدم ثباتها من شأنه أن يطيح بالمتطابقة المحاسبية القائمة على أن المعروض النقدي مضروباً في سرعة تداول النقود يساوي النفقات الأسمية في الاقتصاد، ينظر: ثروت جهان و كريس بابا جورجيو، ما هي المدرسة النقودية، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2014، ص 38.

الذي ناصروا إجراءات عبد الناصر الاشتراكية، وبناء القطاع العام، هم نفسهم الذين ناصروا إجراءات خصخصة شركات هذا القطاع[1].

على وقع عقيدة الصدمة بنسختها النفسانية، التي أضحت سلاحاً مجرباً ضد المعارضين للسيطرة الأميركية وهيمنتها وقهرها للشعوب، كان Milton Friedman مهووساً ومنشغلاً بتطبيق هذه النظرية في الاقتصاد والسياسة الاقتصادية، لا سيّما أنه ظل أميناً على ولائه وانتمائه للرأسمالية الصافية، مشدداً في كتاباته بالعودة إلى منابع الرأسمالية (آدم سميث)، ومقصده المرتجى هو تقييد الدولة وإطلاق الحرية من دون أية قيود لفاعلية قوى السوق، لتكون هي أداة التضبيط الذاتي للأسواق والاقتصاد، وأن كل تدخل من الدولة هو إفساد لهذه الآلية، وهو دفع باتجاه انحراف السوق وتشويه لمنظومة الأسعار وتخصيص الموارد. والنيوليبرالية **لا تريد للدولة أن تصاب بالعقم**، ولكنها تريد تخلي الدولة عن القيام بوظائفها الاجتماعية.

لقد كان فريدمان الذي أسس مدرسة شيكاغو للاقتصاد منذ عام 1950، قبالة مدرسة كمبردج ذات المنحى الكينزي، التي أضحت مصدراً لنشر الليبرالية الجديدة ومنهجاً للإدارات الأميركية المنتمية للمحافظين الجدد، رافعة شعار (**الخصخصة-privatization**) في كل بقاع الأرض لإنهاء القطاع العام، وتقزيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي، هي بنظر الأوساط الرأسمالية قد ساهمت في خلق الثروات وتوسيع التجارة، والأهم هو مساهمتها في الانتصار على المعسكر الاشتراكي.

(1) للمزيد ينظر: جلال أمين، الدولة الرخوة في مصر، دار سينا للنشر، القاهرة، 1993.

ومثلما كان (كاميرون) عّراب الصدمة النفسية وطبيبها، أضحى (فريدمان) عّراب الصدمة الاقتصادية وطبيبها حتى سُمِّي بطبيب (**الصدمات الاقتصادية**)، عندما نقل مفهوم الصدمة من ساحة علم النفس إلى ساحة الاقتصاد ونظرياته. هذا الهوس الفريدماني بالرأسمالية النقية غير المقيدة، وإطلاق يد السوق في كل المجالات بحرية، لم تكن بعيدة عن تأثير الشركات متعدية الجنسيات ومجمعات التصنيع وبيوتات المال.

ويجمع الكثيرون في العالم (مفكرين ومؤسسات)، على أن طروحات (فريدمان) ومتبنياته الفكرية وما ترتب عليها من سياسات اقتصادية، قد ألقت حمماً من الفقر والحرمان الموجع والمستمر على غالبية مواطني المجتمعات التي أجبرت على تطبيقها،ففي التقويم الأخير أن الليبرالية الجديدة لم تكن تتسم بالصفاء الاقتصادي،من دون تجسيد مصالح الرأسمالية واحتكاراتها وحسب، بل كانت في حقيقتها منهجاً ايديولوجياً صريحاً، ظهر بقوة على أعتاب زمن بدت فيه **الايديولوجيا** تضع أوزارها، وتفتح الباب من جديد لموجة عاتية من نزح الفائض الاقتصادي من دول الجنوب.

ثانياً: الترويج المؤسساتي للصدم الاقتصادي

لم يحظَ مفكر اقتصادي بدعم من لدن الشركات الكبرى والمؤسسات الاستخبارية ومؤسسات بريتون وودز (IMF-WB) مثلما حصل لميلتون فريدمان، وحتى الأوساط الأكاديمية الأميركية والعالمية هي الأخرى قد أولت الاهتمام به، وهو ما وفّر له مساحة انتشار واسعة، وقد أُطلق العديد من الأوصاف على ميلتون فريدمان، وربما كان أشهرها هو (**عّراب الاقتصاد الحرّ والخصخصة**).

وتسويغ هذا الاهتمام الاستثنائي بأن أفكاره تلتحف دائماً بالحرية والديمقراطية كُمثُلٍ عليا لليبرالية، بوجهيها الاقتصادي والسياسي، حتى بات **متلازمة (اقتصاد السوق)** مع (**الديمقراطية**)، وصفة علاج مشروطة للتخلص من أزمات التدخل السابق للدولة والقطاع العام، أريد لها أن تنتشر وتطبق في كل أصقاع الأرض، لكي يتم إعادة بناء الاقتصادات على أسس سليمة، بعيداً عن القيود والتنظيمات الحكومية والبيروقراطية.

وفي ظل المنافسة التامة التي قال بها آدم سميث مجلبة للتخصص والكفاءة، ويعدّ الكثير من مشايعي الليبرالية أن أنموذج الأسواق التنافسية (**المنافسة التامة**)، الفرضية الأساسية في علم الاقتصاد، والتي يسميها جورج ستيجلر (**درة تاج علم الاقتصاد**)، أو المقترح التقني الأكثر أهمية في كل علم الاقتصاد[1].

هذه الأفكار والنظريات وجدت لها أوساطاً أكاديمية ومؤسسات أبدت استحساناً لها، ودعماً لتطبيقها، وعدت **كلية الاقتصاد في شيكاغو قبلة الدارسين لليبرالية الجديدة وأفكار فريدمان**، وهذا ما كان له أن يحدث من دون تهيئة جرى الإعداد لها ودعمها بشكل استثنائي، وأكثر الجهات الداعمة لنشر الليبرالية الجديدة بما تحمله من خصخصة المشروعات العامة، هي (**الشركات المتعدية الجنسيات /أو فوق القوميات**)، التي تأثرت من دخول الدولة وقطاعها الاقتصادي، والقيود التي فرضتها، وهو ما يجعل من الصعوبة الدخول إلى تفاصيل الحياة للمجتمعات، فضلاً عن هدفها في فتح الأسواق وأن كان عنوة، بهدف تصريف منتجاتها والحصول على الأرباح، ومن ثَمَّ وضع مفردات حياة البشرية رهناً **لمنطق العرض والطلب**، هذا ما وفرت ممكناته أفكار فريدمان.

---

(1) نقلاً عن: مارك سكويسن، الثلاثة الكبار في علم الاقتصاد، مصدر سابق، ص 13.

وعلى وفق ذلك تعاونت جهات أميركية عديدة (الخارجية- وكالة الاستخبارات- الشركات- مراكز الأبحاث والتفكير... الخ) لإسناد أفكار فريدمان ووضعها موضع التطبيق، فقد جرى منح زمالات دراسية لاقتصاديين شباب من بلدان نامية عديدة من وزارة الخارجية الأميركية، وبتمويل ضخم ساهمت فيه الشركات المتعدية الجنسيات، لدراسة اقتصاد السوق الحر في كلية الاقتصاد بشيكاغو، وعلى يد ميلتون فريدمان وزملائه، وتبعاً لذلك تخرّج جيل يافع من الاقتصاديين حاصلين على درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جرى تسميتهم ب (**فتيان شيكاغو-Chicago boy's**)، أُعيدوا إلى بلدانهم، ليتولوا إعادة صوغ سياسات بلدانهم الاقتصادية، بما يتوائم مع أفكار فريدمان وتوجهاته.

فيما اضطلعت وكالة الاستخبارات بتمويل أو دعم أكثر من (50) مؤتمراً وندوة أو ورشة عمل في مختلف دول العالم حول (**الخصخصة**)، بحسب (محمد محمود الإمام). من أجل تقييد دور الدولة لصالح إطلاق يد الشركات في هذه الاقتصادات، حتى يكون بمقدورها الحصول على شهادة (**حسن السلوك والسيرة**)، التي يمنحها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بغية الاستفادة من الدعم الذي يقدمانه للاقتصادات المتلكئة، أو لتقديم خطاب ضمان إلى (**نادي باريس**) لإعادة جدولة ديونها.

هذا الأمر يضع البلد المدين بمواجهة مع الجهات الدائنة لمناقشة الإجراءات والضمانات التي يقدمها والتي هي واجبة وملزمة، لكي يتم تسهيل سداد الديون المتراكمة وخدمة الدين، وسبق أن اقترح جون مينارد كينز في بريتون وودز عام 1944، **فرض ضريبة على الدول الدائنة**، بهدف الحيلولة دون وقوع الدول الفقيرة في الاستدانة الدائمة، فرد عليه الأمريكان اذا ما جرى

الإصرار على هذا المقترح، لن يكون بمقدور بريطانيا الحصول على **قروض الحرب**، التي أنتم بحاجة ماسة إليها. هذا يحدث مع بريطانيا فكيف الحال مع الدول الصغيرة والفقيرة، من مثل اليمن أو الصومال.

وجرت الاستعانة بماكنة الإعلام الأميركي التي تتمتع بإمكانات جدُّ واسعة ومؤثرة، في تنظيم حوارات متلفزة للترويج لأفكار فريدمان، وأهمها على الإطلاق (**تحييد دور الدولة**)، إذ يشير فريدمان في إحدى حواراته التلفزيونية، إلى (**أن الحكومة لا السوق هي من يتسبب بدورة الأعمال**Business Cycle)، وأن الحكومات إذا ما توقفت عن تقديم الخدمات وتوفير الدعم والتدخل، سيكون بمقدور الاقتصاد ضبط نفسه بنفسه، ويجب النظر إلى كل شيء حولنا على أنه سلعة لها سعر في سوق حر، تتحدد عن طريق العرض والطلب. فالماء والطعام والدواء والعلاج والتعليم، كلها سلع من الممكن أن تقدمها شركات متخصصة على وفق أسعار محددة، وفي ظل أجواء تنافس تام، ومن لا يملك ثمنها لا تلزمه، وهي دلالة على تسليع كل شيء في الحياة، حتى تصبح البشرية بإزاء (**وثنية السلعة**)، جنباً إلى جنب مع (**وثنية رأس المال**)،ولم يعد وفق هذا الفهم وجود لشيء عام، حتى الجيوش يمكن أن تجري خصخصتها، وهو ما حدث في نهاية القرن العشرين[1].

ففي خضم الإعداد للقرن الواحد والعشرين اقترح المحافظون الجدد Neo-conservatives))، الذين تربعوا على مراكز صنع القرار (**عصبة وولفويتز**)، أن الجيش الأميركي في خضم دوره في الحفاظ على الهيمنة في العالم، لابُدَّ أن يعتمد على الشركات من خلال خصخصة الكثير من المجالات، ففي احتلال العراق

(1) ينظر البعد الاقتصادي: وسن احسان عبد المنعم، خصخصة الحروب في العالم بعد الحرب الباردة، مجلة قضايا سياسية، العدد (23-24)، كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين، بغداد، 2011، ص 20.

أوكلت مهمة تأمين الغذاء والمتطلبات الحياتية للجنود إلى شركة (بكتل وأخواتها)، فيما كلفت شركة (بلاك ووتر)، بتوفير الحماية للمسؤولين الأمريكان[1].

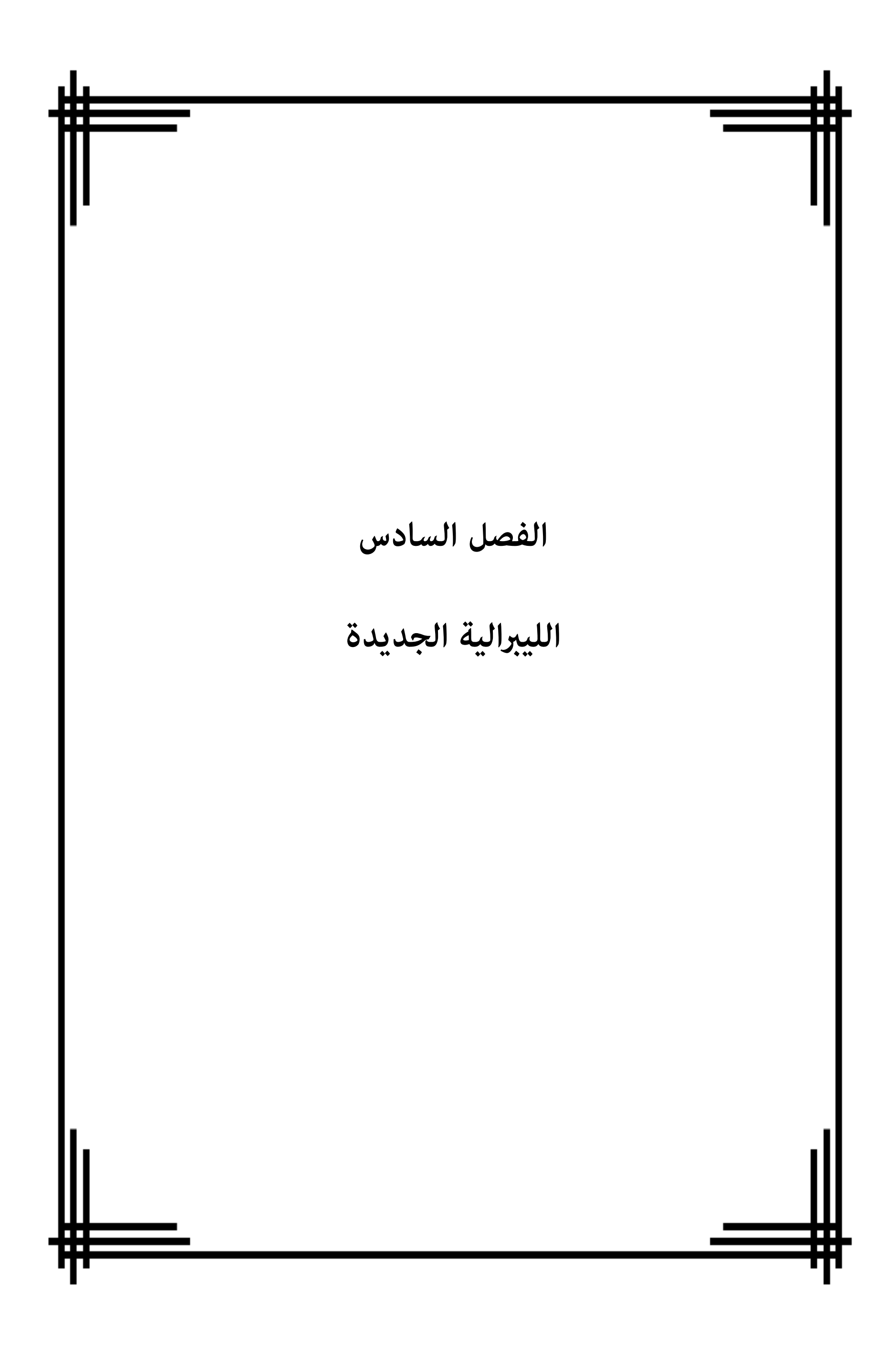
وعليه فإن خصخصة كل شيء بجانب رفع الدعم عن الكثير من المتطلبات الحياتية للشرائح والطبقات الفقيرة، وضع ملايين البشر دون خط الفقر بمواجهة الموت جوعاً، لصالح تحقيق الأرباح للشركات، وهو ما يقدم تطبيقاً اقتصادياً لعقيدة الصدمة. لذلك يعد فريدمان (**الصدمة الاقتصادية**) علاجاً، يشجع المجتمع على تقبل أفكار (**نقية وجديدة**) لرأسمالية متحررة. مثله مثل المريض (**بالصدمة النفسية**).

وتمجيداً لما قدمه ميلتون فريدمان وبمناسبة الذكرى المئتين لإعلان الاستقلال الأميركي، والذي ترافق مع ذكرى صدور كتاب آدم سميث (**ثروة الأمم**) مُنِحَ جائزة نوبل في الاقتصاد، وفي عام 2002 أقام البيت الأبيض احتفالاً رسمياً بمناسبة عيد ميلاده التسعين، وفي كلمة دونالد رامسفيلد وزير الدفاع آنذاك قال (**إن فريدمان هو تجسيد لحقيقة معينة، وإن الأفكار لها عواقب**)، مستنداً إلى توصيف فريدمان (لن يتحقق التغيير الحقيقي سوى بالأزمات سواء كانت قائمة أو أخذت بوادرها تلوح بالآفق، فعندما تحدث الأزمة تتحدد الإجراءات المتبعة وفقاً للأفكار المحيطة، حتى يتحول ما هو **مستحيل سياسياً** إلى ما هو **حتمي سياسياً**) [2]، هذا الأفكار حولتها الإدارات الأميركية المختلفة

(1) عبدعلي كاظم المعموري، عولمة القتل: الحضارة الأميركية الجديدة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد- بيروت، 2013.

(2)ميلتون فريدمان، الرأسمالية والحرية، ترجمة: مروة عبد الفتاح شحاته، دار كلمات عربية للترجمة والنشر، ط1، القاهرة، 2011، ص17.

بمعاونة المؤسسات الرأسمالية المختلفة إلى قوة مادية مؤثرة وفاعلة في المجـال الاقتـصادي، كـيما تنعم به البلوغ قمة الهيمنة والسيطرة على العالم.



الفصل السادس

الليبرالية الجديدة

الفصل السادس

الليبرالية الجديدة

(لبوس ايديولوجي)

قبلت دول عالم الجنوب الخطاب الاقتصادي المبثوث بقوة وتركيز، ولا سيّما من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية، بعدما أضاعت بوصلة توجهاتها وتورطت في قبول النهج الليبرالي المفتوح، من دون ضوابط حتى مجتمعية، تحت زعم الانفتاح على العالم والتحررية الاقتصادية، وإطلاق قدرة القطاع الخاص لمعاونة الدولة في النهوض بأعباء التنمية الاقتصادية، فضلاً عن الاعتماد المتبادل في محيط عالمي (**بلا ضفاف أو قيود**).

هذا الخطاب المروج للفكر النيوليبرالي بنسخته الفريدمانية، الذي أريد له أن يتسم بالصفاء والنقاء الاقتصادي، ويكون موغلاً في الحسابات والأنموذجات الاقتصادية المكمة بحنكة وفذلكة رقمية، تشكل إغراءً صادماً لمن لا يحسن حساب التكاليف الجانبية والمستقبلية بوجهتها الاقتصادية والاجتماعية. عندما يتم عرضها على مكاتب المفاوضات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وروافع هذا الفكر ومسانده الأخرى.

أولاً: البعد الايديولوجي لمنطق النيوليبرالية الاقتصادي

إن التبحر في مضامين الفكر الليبرالي والنيوليبرالي الجديد، وما يتبعه من اشتراطات وسياسات اقتصادية ومن ثم سياسية تحت سوط المؤسسات الدولية، والتي باتت تكتسب صفة الإلزام القسري، والرفع إلى درجة أنها بمثابة الصراط المستقيم، والطريق إلى الخلاص، من براثن المشاكل الاقتصادية والعجوزات الاقتصادية والترهل الاقتصادي، وصولاً إلى الرشادة والكفاءة الاقتصادية.

لـذلك أضـحت اليـد الخفيـة تماماً كالمعـادلات الطبيعيـة، إذ يـسميها مـشايعيها باليـد (**الكريمة**)، واليد (**الحكيمة**)، واليد (**بعيدة النظر**)، واليد التي (**تحسن حياة الناس**)، فيما ينعتها معارضوها باليد (**المرئية**)، واليد (**المخفية**)، واليد (**النهابة**)، و(**القبضة الحديدية**)، و(**القدم التـي تدوس على آمال الناس وتدمر أحلامهم**)، من كل هذا نلمس ومن دون عناء عدم الـبراءة فـيما يكمن خلفه، فالسياسات والإجراءات المستتبعة لقبول ذلك، لا يمكن نزع الـدوافع الكامنـة مـن وراءها. فهي ككرة الثلج في تدحرجها.

لـذلك فـإن الإصرار عـلى تعظـيم المنطـق الاقتـصادوي المجـرد في مـضامين النيوليبراليـة الجديدة ومرافقاتها، يراد منه إزاحة الاهـتمام عـن العقـد الايديولوجيـة المتفـصلة في المتبنيـات الاقتصادية، بما يخفي **الذئبية** المتأصلة في الطابع الرأسمالي، الذي ظل متسماً على طول تاريخـه، بأنه (**فظاً وأغبـشاً**) [1] عـلى حـد تعبـير(سـمير أمـين). وهـو كـذلك (**منطـق هـوبزي**)، فـالمنطق التنافسي الذي جاءت به الرأسمالية (**نظرياً**) جعـل البـشر (**يغـزون مـن أجـل الكـسب**)، وهـي مقاربة فكرية مع ثيوسيديدس لتسبيب السعي نحو الـربح[2]. أو هـي أقـرب إلى توصـيف بيـير جوزيف برودون (**الملكية هي السرقة**).

إن القـول بـبراءة الليبراليـة الجديـدة مـن الـدفع الايـديولوجي، لا يـستقيم مـع طبيعـة مفاعيل التوجهات الرأسمالية في عـصر العولمـة، بـرغم الادعـاء بالإشـاحة عـما هـو ايـديولوجي، بعدما وضعت الحرب الايديولوجية بين الاشتراكية والرأسمالية أوزارها بتفكك الاتحاد السوفيتي.

---

(1) للمزيد حول نزح الفائض الاقتصادي ينظر: سمير أمين، التطور اللا متكـافئ، ترجمـة: برهـان غليـون، دار الطليعـة، ط4، بيروت، 1985.

(2)نقلاً عن: دايفد باوتشر، النظريات السياسية في العلاقات الدولية، ترجمة رائد القـاقون، المنظمـة العربيـة للترجمـة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص 300.

وعليه فالتركيز الفكري على إضفاء الاستقلال والحرية والعقلانية في سلوك كل ذات (**فرد أوشخصية معنوية= مؤسسة**)، وجعله شرطاً ضرورياً ووحيداً لتكوين الرأسمال وإنعاشه، يعد لبوس مزيف يكتسي بوهم الحرية الفردية، مثله مثل استقلال الفرد عن نوازعه غير الإنسانوية، كما يعبر عنها (هوبز) بأن (**الإنسان ذئب لأخيه الإنسان**)، يعد وهماً لا يتساوق مع مخرجات الفعل الاجتماعي للرأسمالية منذ نشأتها. وهو الرأي نفسه الذي دفعه جان جاك روسو في العقد الاجتماعي بأن الإنسان (**نبيل متوحش**)[1].

وعند ماركس أن انسلاخ الإنسان عن أخيه الإنسان (Alienation of man from man)، عاقبة مباشرة لانسلاخ الإنسان عن نتاج عمله، أي الاغتراب[2].

لذلك نلحظ دأب الأجهزة الأيديولوجية الرأسمالية بالضخ المستمر المبني على التزييف وتعظيم الشعور الوهمي، بالتركيز على قيم الحرية والاستقلال والذاتية والفردانية، هذه الأجهزة هي المدرسة والجامعة ووسائل الميديا المختلفة، التي تمارس **الإغواء والتزييف والأعماء الفكري**، أما القيم فهي تلك التي تحتضنها الأيديولوجيات الكبرى مثل الدين والليبرالية والوطنية وغيرها. لذلك يمكن القول إن ركائز النظام الرأسمالي الحقيقية هي الأجهزة الايديولوجية، لاالوسائل القمعية التي لن يكون بمقدورها تحقيق ذلك برغم أهميتها.

إن مكانة الادلوجة في المدركات الفكرية الرأسمالية، تستند إلى قاعدة تحويل الفرد الملموس إلى ذات مجردة، لكي يتناغم بناؤها مع أسس تحليل ظاهرة السوق الحرة الرأسمالية، مادامت هذه السوق هي بنية أريد لها أن تتحكم في الأفراد وتوجهاتهم ونوازعهم وسلوكياتهم، وهي لن تكون كذلك في مضامينها

---

(1)نقلاً عن: نيال فرغسون، الحضارة: كيف هيمنت حضارة الغرب على الشرق والغرب، وكالة المطبوعات الاهلية، ط (2)، بيروت، 2014.

(2) دايفد باوتشر، النظريات السياسية في العلاقات الدولية، مصدر سابق، ص 686.

الرأسمالية المستهدفة، إلا إذا جرى غسيل دماغ للأفراد (كما هو نتاج الصدمة النفسية)، بحيث تكون الأجهزة الأيديولوجية قد تمكنت من إيهام الأفراد في أي مجتمع،بأنهم أصبحوا أحراراً يتمتعون بالاستقلالية المفترضة. ليختاروا بكل حرية، والاقتصاد كعلم قائم على فكرة (**الاختيار-choice**)، إلا أن الكثير من الأفراد لن يتمتعوا بهذه السمة، تحت ضغط الدخل المحدود.

فالنيوليبرالية التي جرى تصويرها منذ ثمانينيات القرن الماضي بالحمل الوديع للاقتصاد العالمي، وأنها تسعى للمحافظة على أسس الرأسمالية، التي يمكن أن تجلب الخير كله للبشرية، ظهرت في معيار التطبيق مزيج من **الداورنية والنيتشوية والميكافيلية**، التي لها القدرة على نصب الفخاخ والحبائل، وتورطت هذه الليبرالية في تمويل عمليات للتزوير في الانتخابات لإيصال شخصيات تخدم مصالح النيوليبرالية ورأس المال الاحتكاري العالمي، أو دفع الرشاوى لتمرير صفقات السيطرة على شركات القطاع العام أو للاستثمار في الموارد الطبيعية، فيما تعد مصيدة الاستدانة أسلوباً مجرباً لاصطياد فرائسها من البلدان النامية، تحت ضغط العوز المالي.

هذه الليبرالية بأدواتها تبدو (**مخادعة**) بوضوح في عوالمها الداخلية والخارجية، فهي تمارس دور (**الذئب**) عندما تمرّ الاقتصادات الرأسمالية بمرحلة الانتعاش والرخاء في دورة الأعمال، وتطلق شعارات كبرى (**نحن لا يمكن إخضاعنا للتوجيهات الحكومية**)، وفي مرحلة الانكماش والركود تمارس دور(**الحمل**) في استعطافها ووداعتها، وتعبر عن ذلك بدعوة الحكومة والمجتمع للحفاظ عليها، وبأنها (**مؤسسات كبرى ليس من الصالح العام تركها تنهار**).

لقد استطاعت الرأسمالية عبر منظومة الفكر بكل تلويناته (الكلاسيكية وما بعدها)، أن تجعل المجال الاقتصادي هو(المهيمن) على حياة الفرد والمجتمع، ولتجعل من حكم القوانين الاقتصادية (**قوانين السوق**)، كما هو حكم القوانين الطبيعية والعلوم الصرفة (قوانين الفيزياء)[1].

وظل الخطاب (الاقتصادي) الرأسمالي، يصرُّ على ضرورة الإذعان الفردي والمجتمعي لهذه القوانين (الاقتصادوية)، زاعماً بحتمية تفردها في التحكم والقدرة على التنظيم والتضبيط في كلِّ حين. حتى لا يمكن العودة إلى الاقتصاد السياسي الذي ساهمت المدرسة الحدية مع مدرسة التوازن العام، بإشاحة الاهتمام به، على خلاف ماجرى تسميته منذ تأسيسه (أعطى ماركس مكانة إلى **وليم بتي** وعّده **أب الاقتصاد السياسي**) [2]، لكي يتم نز ع الجانب الاجتماعي منه، عبر تفكيك منظومته إلى فرعيات و إغراقه بالأرقام والنماذج.

ويقع الفكر النيوليبرالي كما هو حال كل الفكر الرأسمالي، في إشكالية كبيرة هو التعميم والإدماج ما بين المجالات المحكومة بقوانين الطبيعة،التي على العلوم الطبيعية اكتشافها، وبين المجالات الذي تحكمها قوانين المجتمع، التي تختلف اختلافاً جوهرياً عما هي عليه في مجالات الطبيعة، التي من الممكن أن ترتدي أشكالاً مختلفة، عندما تحاول الإجابة عما يواجه المجتمع في لحظة تاريخية معينة.

---

(1)عدّ الاقتصاديان البريطانيان جون ستيورات ميل والفريد مارشال: (**أن القوانين الاقتصادية ليست علمية بكل معنى الكلمة، ولا تصل في دقتها إلى مستوى القوانين العلمية المعروفة في العلوم الطبيعية**)، وهي تقع في المرتبة الوسطى بين العلوم الطبيعة الدقيقة والعلوم التقريبية أو الاتجاهية، عزمي رجب، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار العلم للملايين، بيروت، 1964، ص 22.

(2) عارف دليلة واسماعيل سفر، تاريخ الأفكار الاقتصادية، منشورات جامعة حلب، ط1، سوريا، 1977.

حتى جون مينارد كينز قد شكك بما دأب عليه جيل الاقتصادية الحديين وما بعدهم، من الاستخدام المغالى فيه للرياضيات في الاقتصاد، لا سيّما وأن وليم ستانلي جيفـونز (**أحـد مؤسـسي التحليل الحدي**)، قد أشار إلى أن علم الاقتـصاد حتـى يكـون علـماً حقـاً، يجـب أن يكـون علـماً رياضياً، ومن الواضح أنه لا مكان للقيم الأخلاقية في العلم الرياضي[1]. وهذا المنطق رفـضه كينـز مشيراً إلى ضرورة العودة إلى الاقتصاد السياسي، الذي يترك مساحة للملاحظـات المهمـة للـسلوك الاقتصادي، الذي لا يمكن التعبير عنه من خلال الرياضيات، بقوله (**من الأفضل أن تكـون قريبـاً من الصواب عن أن تكون مخطئاً على نحو جازم**) [2].

وعلى وفق هذا بدت النظرية الاقتصادية الرأسمالية مبنية في جلها حول هاجس رئـيس، إلا وهو إثبات أن السوق تفرض نفسها كقانون طبيعي، من شأنه إنتـاج (**التـوازن العـام**) وأنهـا تـؤمن الـصيغة الأمثـل اجتماعيـاً، وهـذا هـاجس يعـبر عـن الحاجـة الايديولوجيـة الكامنـة في الرأسمالية، وهـو إضـفاء المـشروعية عليهـا وجعلهـا قرينـة (**صـنو**) العقلانيـة. التـي تختزلهـا في السلوك الفردي الباحث بنهم عن الربح، وما يترتب عن كل هذا السلوك يمكن تـسويغه، تحـت بند عدم اكتمال الأسواق أو **التشوهات** التي لحقت بميكانزمات الأسعار، نتيجة التنظيمات شـبه الاحتكارية في بعض البلدان المجهزة للمواد الأولية، أو تدخل الحكومات[3].

---

(1)روبرت سكيدلسكي، جون مينارد كينز: مقدمة قصيرة جداً، ترجمة عبد الرحمن مجدي، مؤسسة هنـداوي، القـاهرة، 2015، ص 188.

(2)جون كينيث غالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي، مصدر سابق، ص 138.

(3)سمير أمين، الفيروس النيوليبرالي، ترجمة: سعد الطويل، دار الفارابي، ط1، بيروت، 2004، ص17 .

إن النواة الصلبة في الايديولوجيا الليبرالية التي ظلت طوال هذا التاريخ من عمر البشرية، تلوك عن عمد وبطريقة إغوائية وذرائعية عبارات ذات طابع طوباوي، تتبدى في أن عمل السوق من شأنه أن (يضبط) الحياة الاجتماعية المعاصرة من تلقاء نفسه بصورة مقبولة، مثلما تضبط الأسواق نفسها بنفسها، إلا أن الملاحظ أن أيديولوجيا الاقتصاد السياسي للرأسمالية، لا تعبر عن نفسها بهذا الشكل المتطرف، إلا في ظروف استثنائية. مغيبة عمداً أن حركة التاريخ ليست (**انتقالات منتظمة على خط مستقيم**)، وأنها ذات اتجاه ثابت، لا تعتريها الالتواءات أو الانكسارات.

وتفيدنا حركة التاريخ بأنها حركة متتابعة يشوبها فترات تقدم وتوقف، مراوحة ونكوص، ارتداد وانغلاق، وتعافٍ وأزمات، لذلك لا يمكن القول إن الخط العام يعد مقرراً مسبقاً، وهو ما ينفي صفة الاستمرار على الحال نفسه، أو حتمية ديمومة صلاحية القوانين في وجهتها الاجتماعية.

ويقع هذا الفكر في تناقضات فاضحة، في تسويغه للبعد الاجتماعي لعمل قوانين الاقتصاد وآليات اشتغال نظام السوق، إذ يزعم الليبراليون الجدد ومعهم المفكرون القدامى.

أن اقتصاد السوق يصل إلى نتائج إجمالية (**كليانية**)، بالرغم من أنه لا يضع ولا يهتم بالجانب الكلي (Macro Economic)، بافتراض فلسفي أن الفرد في سعيه لتحقيق مصالحه الذاتية، يحقق دون قصد مصالح المجتمع، ولكنهم يتعاموا عمداً، ولا يجيبوا عن الظاهرات الاقتصادية التي تتنامى في المجتمعات الرأسمالية، وعلى مستوى العالم، متمثلة باتساع فجوة الدخول بين الأغنياء والفقراء، ظواهر البطالة والتهميش، تلويث بيئة البشرية بفعل الصناعة الرأسمالية، (**الإفقار المعمم**) لشعوب عالم الجنوب.... الخ.

في حين يشير النيوليبراليون في سياق الدفاع عن السوق، ورفض تدخل الدولة وما سُمِّي بدولة الرفاهية، إلى أنهم ليسوا بحاجة إلى رفاهية مجتمعية عامة، فكلمة مجتمعي بنفسها لا تخلص إلى دلالة موضوعية، ومن ثَمَّ فأن الاهتمام بالجوانب الاجتماعية وتضمينها، من شأنه أن يفتح الباب واسعاً لدس أنف الدولة، مما يحرم المشروعات من جزءاً من الأرباح التي يتم فيها تمويل النفقات الاجتماعية، بجانب ما يترتب على ذلك الإضرار بكفاءة (**الاسواق**)، مع أن جون ستيورات ميل يقرر(**قدسية العدالة الاجتماعية**)وتربعها الواجب على سلم الأخلاق[1].

واذا ما جرى التسليم بالطروحات من مشايعي التدخل الحكومي ومعارضيه، يمكن التثبت أنه من غير المنطقي القبول بمجتمع السوق المنفلت، وهو ما أشار إليه جون كينيث غالبريث عام (1989) في جامعة ادنبره، بأن المجتمعات الرأسمالية لا يمكن أن تتحمل مجتمع السوق[2]،وفي ذلك يقول جيمس توبين إن (**اليد الخفية**) لآدم سميث تحتاج إلى (**اليد الظاهرة**) لكينز.

وعلى الجانب الآخر لا يمكن القبول بالدولة المتدخلة في كل شيء، لهذا نلحظ تجربة اقتصاد السوق الاشتراكي في الصين، وتجربة اقتصاد السوق الاجتماعي في ألمانيا والدول الاسكندنافية، وجميعها تفترض مراقبة السوق لضبط مساراته والتدخل للتصحيح، مع مساحة من الدعم الاجتماعي. بغية التخفيف من وطأة الآثار التي تمارسها منظومة السوق.

---

(1)مايكل ساندل، الليبرالية وحدود العدالة، ترجمة: محمد هناد، مراجعة (عروس الزبير- عبد الرحمن بوقاف)، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009، ص37.

(2)جون كينيث غالبريث، اليمين ليس هو الحل، مجلة المنار، العدد (63)، 1990، ص 76.

والفوضوية اليمينية المعادية للدولة برمتها، تريد توظيف الأفكار الاقتصادية في هجومها، لنزع الصفة الاجتماعية التي طغت على سلوك وأفعال الدولة بعد أزمة الكساد العظيم 1929-1933، وما رافقها من أفكار المدرسة الكينزية المتوسلة بالدولة، لكي تعمل رافعة للطلب الكلي لتحقيق التوازن والتضبيط الاقتصادي، الذي فشلت (**ميكانزمات الأسعار**) واليد الخفية من تحقيقه، والرأسمالية في فكرها الليبرالي والنيوليبرالي على حد سواء، لا تمتلك أدوات فاعلة مجربة وموثوقة، في ضبط تفاعلات الاقتصاد الكلي بوجهتيه الداخلية والخارجية، ومع هذا تستخدم وسائل ايديولوجية رخيصة، لقبول الرأسمالية بوصفها أمراً واقعاً وشرعياً، ومن ثم إعفاؤها مما هو واجب مفروض على كل نمط مجتمعي مهما كان، في الخضوع للمراجعة والنقد والتجاوز إلى نمط آخر أكثر منطقية وفاعلية.

ومعركة الفكر التي ستظل رحاها تدور، بين أنصار الرأسمالية المتحررة من كل قيود، بما فيها سيادة الدول ومصالح شعوبها، وبين معارضيها من مشايعي تدخل الدولة، فبينما ينظر الليبراليون إلى الاقتصاد القومي من الأسفل (**الفرد**)، سواء أكان (**منتجاً أومستهلكاً**) في العملية الاقتصادية، نلحظ أن أنصار التدخل الحكومي ينظرون إلى مجمل مفاصل الاقتصاد القوميمن الأعلى، ليتبينوا تأثير مخرجات الاقتصاد في المجتمع كله.

لهذا يعتد أنصار التدخل بالاقتصاد الكلي، ويسوقون لذلك حجتهم عندما يقوم الكل بالادخار، فسوف يعيل المجتمع نفسه من الكوارث، على حين يعتد الليبراليون الجدد بالاقتصاد الجزئي، ويدعمون دفاعهم بأن كل اقتصاد منزلي (**شخصي**) لا يقوم بالادخار، فأنه يعرض نفسه وعائلته للخطر، ويعطون

مثلاً لذلك يـرجح كفـة الفـرد عـلى المجمـوع،**فـالفرد الواقـف في المـسرح، يمكنـه رؤيـة العمـل المسرحي بصورة أفضل مما لو وقف الجميع.**

ولم تقتصر تعاليم النيوليبرالية الجديدة على المجتمعات التي ولدت في كنفها، بل تعدتها لتعمل عـلى نـشر متبنياتهـا بـسياسات اقتـصادية مـشروطة في مختلـف بلـدان العـالم، بمعاونـة الـسياسات الخارجيـة للولايـات المتحـدة والمؤسـسات الماليـة الدوليـة، وحتـى منظماتهـا غـير الحكومية، فهي تعلن من دون مواربـة، أنهـا تحتـاج العـالم كلـه وبحـدوده المفتوحـة، وهـي لا تحتاج إلى أية دولة، وبخاصة تلك الدولالتي تفكر في أتباع سياسة جمركية فعالـة. فهـي عملـت عن طريق ما سُمِّي (**إجماع واشنطن**) الذي صاغه جون ويليامز عام 1990، عـلى إجبـار الـدول الشيوعية السابقة فضلاً عن (**الدول المأزومة مالياً**) من دول الجنـوب، عـلى خصخـصة شركاتهـا العامة بغية تصفية قطاع الدولة الاقتصادي، وتحرير أسواقها المالية وتبادلاتها التجارية.

ويشير الاقتصادي الأميركي المعروف (**جوزيف ستجليتز**) [1]، إلى أن صندوق النقـد الـدولي لم يحقـق إلا غرضـاً واحـداً يـسعى لـه، تمثـل بـزج الـدول التـي سـمّاها(**الـدول المتحولـة**)، في أتون سياسات أدت إلى خلق فروقات هائلة في الدخل بين الفقراء والأغنياء. لـذلك يمكـن القـول إن الليبرالية على الرغم مـن أنهـا تنهـل مـن طروحـات آدم سـميث (**الـذي عـد مـصدر الـثروة يتأتى مـن الإنتـاج**)[2]،إلا أنهـا تميـل إلى إعـادة توزيـع الـثروة بـدلاً مـن خلقهـا، وتـولي الاهـتمام

(1) جوزيف ستيجليز، عولمة السُّخط، جريدة العرب القطرية، الخميس،1 شباط 2018، على الرابط:
https://www.alarab.qa/authors

(2)وضع آدم سميث غاية أساسية لعلم الاقتصاد، هي الوصول إلى الثروة، واعتقد أن تحقيقها يكون عبر عنصري الإنتـاج والعمل، وما يساعد على زيادة الإنتاج هو التخصص وتقسيم العمل، للمزيد ينظر: كامـل وزنـة، آدم سـميث: قـراءة في اقتصاد السوق، معهد الدراسات الاستراتيجية، اربيل، 2007، ص 16.

الأكبر(**بهندسة السوق**) بما يراكم الثروات الخاصة على نحو متصاعد، دفعاً لتوسيع التفاوت والطبقية بشكل مستمر ومتسارع.

والليبرالية الاقتصادية القائمة على الكفاءة الاقتصادية والتخصيص الأمثل للموارد وحدها لا تمثل للنيوليبرالية غرضاً، يمكن إشاعته وإجبار الدول على تطبيقه، من دون أن تكون نواته (الايديولوجية) مغلفة بقناعٍواهٍ ومزيف،ذلك أن اكتساح السياسات الاقتصادية المتطرفة (**اللا إنسانوية**) لبلدان نامية عدة، يتم عبر التسلح بالحرية والديمقراطية، لإغواء المجتمعات التي ترنو إليها، على حين أن الحقيقية الماثلة أن نشر الليبرالية الاقتصادية بنسختها الفريدمانية، احتاجت إلى **صدمات وأزمات وحالة طوارئ**، وتم على وفق أسلوبين هما:

1- عقيدة الصدمة والرعب بالقوة العسكرية (**القوة الصلبة**–Sold Power). كما في حالة العراق.

2- عقيدة الصدمة الاقتصادية، وهذه تنقسم إلى نوعين:

أ- جراحة من دون تخدير، كما في حالتي روسيا وتشيلي والعراق.

ب- جراحة مع التخدير، كما هو في بلدان أوربا الشرقية.

ومن الجدير بالذكر أن الزعم الفريدماني بأن اقتصاد السوق و(**الخصخصة وتوابعها**)، يتحركان بفعل التوق والقبول في فضاء من (**الحرية والديمقراطية**)، وهو ما تدحضه الوقائع على الأرض، فقد احتاجت السياسات الاقتصادية النيوليبرالية إلى الصدم الاقتصادي والأزمات وحالات الطوارئ، ولم تكن محمولة على بساط الحرية والديمقراطية، وهو ما اعترف به فريدمان في سياق بيان الكيفية التي يتم فيها توظيف الأزمات،لإحداث التغييرات المطلوبة في اقتصاديات البلدان المستهدفة، بقوله:**إن الأزمة الحقيقية أو المتوقعة** هي وحدها

تستطيع إحداث التغيير الحقيقي، بشرط أن تتغذى الخطوات ما بعد الأزمة من الأفكار الموضوعة لتوظيفها.

وعندما يواجه تطبيق النيوليبرالية، رفضاً شعبياً أو تخوفاً من الحكومات نتيجة ردود الأفعال المجتمعية، لما تتركه من مساحات واسعة من الحرمان واتساع الفوارق الطبقية، لا يعارض فريدمان إمكانية الاستعانة بالوسائل المتاحة (**اقتصادية- مالية، عسكرية-استخبارية، قلاقل- وخريف**)، لخلق أزمة ما، لكونها تعد المناخ المثالي الذي يتيح للولايات المتحدة ومن خلفها المؤسسات المالية والنقدية الدولية، بالضغط على (**صاعق الصدمة**)، لكي تضبط عملية تطبيق (النيوليبرالية)، وعندئذ سيجري تأمين وتحقق أهداف الصدمة، التي تتوزع على:

1- **اغتيال** ماضي الشعوب وجعلها بلا مواريث أو بلا تاريخ / أو عزلها عنه .

2- **شل** حاضر المجتمعات من خلال ما يُسمّى بأعراض (**ما بعد الصدمة**)، التي يطلق عليها (**خدر الصدمة**- بحسب **علم البيولوجيا**)، وهنا تكون الشعوب مستكينة ومتقبلة لآثار الصدمة بمحض إرادتها، فاقدة لكل الحلول بلحاظ تشتتها. نتيجة كم الانشغالات. بما فيه **خنق** المستقبل للشعوب المتعرضة للصدمة، لأن من لا يكون **مسيطراً على حاضره**، لن يكون بمقدور ضبط مسارات مستقبله.

ثانياً: ايدلوجية تدجين المجتمعات

ما هو ضروري لاقتصاديي عالم الجنوب هو ضرورة إخضاع الفكر النيوليبرالي مفهوماً وتطبيقاً لملاحظات تراكمية في بعديها الأجنبي والمحلي،لكونه مفهوماً مترحلاً متغولاً، ويعتمد منهجاً تجريدياً قاسياً وراديكالياً. برغم مزاعمه

التنظيرية القائمة وتحشيد لمنافع مزيفة وغير مؤكدة، في تبني اقتصاد السوق وتقزيم دور الدولة الاقتصادي، واستثمار المؤسسات الاقتصادية الدولية، فضلاً عن إيصال مشايعيها إلى سدة القرار الاقتصادي في البلدان الرأسمالية المتقدمة (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة)، والاستعانة بالأجهزة الاستخبارية والشركات الاحتكارية والمؤسسات الدولية لخداع /أو إجبار مختلف بلدان العالم الثالث، لتتبنى برامج تعليم اقتصادي خاصة وموصوفة، بغية تهيئة أطر وكوادر فيها لدعم وتطبيق الليبرالية الجديدة، حتى بوجهها الموحش والقاتل، لتجعل منهم (**قتلة اقتصاديين**- Economic Hit Men) على غرار جون بركينز (John Perkins) [1].

لم يعد منطقياً الحديث عن وجود ليبرالية (**رحيمة**) وأخرى (**شريرة**)، والشيء المؤكد كمخرجات للنيوليبرالية أنها تشيع الفاقة، بتبنيها أساليب تتسم بالمخادعة والتفنن والوهم، ومساحات عنف اقتصادي لا يمكن نزعها أو تحجيمها، إلا عن طريق تدخل عقلاني ومحسوب للدولة. ففي العالم غير المرئي للنيوليبرالية تظهر ملامح نظام متقدم للنهب العالمي،تتمثل منظومة مخالبه الرئيسة (**فكر ليبرالي – مؤسسات دولية – دولار**)، استطاعت أن توقع (90) بلداً في العالم منذ ثمانينيات القرن العشرين، وأجبرتها على اعتماد برامج (**التثبيت والتكييف الهيكلي**)، كي تحظى دولها بالمقبولية ويعد الحكم فيها حكماً صالحاً.

ولعل دراسات (**جوزيف ستيجليتز- وهو أبن الرأسمالية**)، قد أثبتت بحجج منطقية وشواهد عملية، أن تقييد السوق أو مراقبة اتجاهات لا يعد شراً

(1)جون بركينز، اعترافات قاتل اقتصادي، ترجمة بسام ابو غزالة، دار ورد، الاردن، 2012، ص40.

مطلقاً كما تزعم النيوليبرالية[1]، ولا سيّما عند الأزمات أو عند السعي لتحقيق أهداف اجتماعية، لا يمكن بلوغها من دون تدخل حكومي قائم على الرشادة والعقلانية. هذه الدراسات بدت في الضفة الأخرى، المواجهة للنيوليبرالية واستطاعت تعرية استخفافها بالعدالة الاجتماعية، والخيبة التي تركتها عندما جرى تدمير تجارب تنموية ناجحة تحت ضغط النصح النيوليبرالي، بحجة الكفاءة والتخصيص الأمثل للموارد ورفع الإنتاجية.

ولا أحد في العالم ينكر أن الليبرالية الجديدة قد دفعت أوضاع الكثير من بلدان الجنوب نحو اللا استقرار بكل عناوينها، وهو ما أضاف المزيد من الهشاشة في الجوانب المعيشية (الاجتماعية)، التي باتت مهماز تحركات الشرائح الاجتماعية الأكثر تأثراً من شحة الإنفاق الاجتماعي للدول والإجراءات التي يجري اعتمادها على وقع نصائح واشتراطات (المؤسسات الدولية)، حتى إن غونار ميردال (**الاقتصادي السويدي**)، كان قد حذر من الاستشارات والوصفات الاقتصادية الجاهزة، كما هو (**حال الأكلات في دليل الطبخ**).

بيد أن أنموذج الليبرالية يظل منسجماً مع توجهات الرأسمالية منذ بواكير نشوئها، في توظيف القسر الاقتصادي لانتزاع فائض القيمة من الطبقة العاملة، وما طورته النيوليبرالية من أساليب تتصل (**بالعنف الاقتصادي الناعم**)، مندفعة بقوة صوب استغلال (**الاضطرار الاقتصادي**) للعديد من البلدان التي تعاني موازناتها من عجوزات مالية، لتجعل منه بوابة لصوغ أوضاع اقتصاداتها، من خلال إجبارها على التنفيذ الحرفي والصارم لمتطلبات (IMF وWB).ولتضع مجتمعاتها تحت وقع الصدم الاقتصادي النيوليبرالي، الذي ترتب عليه تسليم حاضر ومستقبل هذه المجتمعات إلى شرائح (**طفيلية**) محلية، تعاونت مع

(1)Joseph E stiglitz, Capital`s Ideological Crisis, The economic times, 11-jul-2011.

الشركات الرأسـمالية للاسـتحواذ عـلى الأصـول الانتاجيـة، مـستفيدة مـن موجـة (الخصخـصة)، والاستقواء بالاستثمار الأجنبي لحل مشكلات التنمية المتعثرة. معرضة اقتصاداته الجرعات كبيرة من (النيوليبرالية)، تتجاوز قدرة مجتمعاتها على تحملها، لذلك كانـت أثارهـا مؤلمـةفي جوانبهـا الاجتماعية.

وفي ظل مسار اقتصادي يتسم بشيء من المغامرة وشـيوع لنزعـة الفردانيـة، والتقتـير في برامج الرعاية الاجتماعية، ومقايضة رضا المؤسسات الدولية برضا مجتمعاتها. وعلى وفق نـصائح النيوليبرالية ووكلائها، تضاعفت مديونية الارجنتين ما بين 1976-1996، عـشرين ضـعفاً، أي مـن (7-139) مليار دولار[1]، مما يجعل الانفلات من قبضة المؤسـسات الدوليـة والمـصارف التجاريـة أمراً شبه مستحيل.

ويرتكز (التغول النيوليبرالي) في ثلاثة مفاصل أساسية للحياة البشرية المعاصرة، وهي:

أ- التدمير الممنهج للبيئة العالمية نتيجة أنـشطة القطـاع الخـاص والـشركات الكـبرى، ورفض كل الاتفاقات العالمية للتخفيف من التلوث.

ب- الإفقار المعمم للبشر وبقسوة في الأطراف وأقل منه في المراكز.

ت- الطـابع الوجـودي لليبراليـة الـصبغة الإمبرياليـة والهـادف إلى تـسليع كـل شيء في الحياة، حتى الإنسان بوجوده المقدس على الأرض، فالتسليع والتبـضع والاسـتهلاك المفـرط، هـي فـروض وجوبيـة لاسـتبدال المقولـة الوجوديـة(**أنـا أفكـر.. أنـا موجـود**) إلى (**أنـا أتـسوق... أنـا موجود**)[2].

---

(1)Miguel Teubal, Rise and collapse of Neoliberalism In Argentina: The Role of Economic Groups, Journal of Development Countries, Vol.20, N.3-4, 2004, p.176.

(2)استعاره من الفلسفة الديكارتية: مهدي فضل الـلـه، فلسفة ديكارت ومنهجه: دراسة تحليلية ونقدية، دار الطليعـة، بيروت، 1996، ص 61.

وعملـت الرأسـمالية مدفوعـة بالـسعي نحـو الـربح، إلى أسـاليب تـسويقية مغريـة للمستهلكين مع تسهيلات مالية متجددة، من أجل دفعهم نحو الاسـتهلاك بغيـة حفـز الطلـب، لذلك يقول أندرو كارينجي(**إن الرأسمالية هي نظام يقوم بتحويل الكماليـات إلى ضروريـات**). وليس هذا بمستغرب فعند قيام الثورة الفرنسية كان (**الشاي**) في عداد (**سلع الرفاهية= كمالياً**)، ولم يكن مشروباً شعبياً (**ضرورياً**).

ونلحظ تصاعد الطلب الاستهلاكي عند الكثـير مـن المجتمعـات، نتيجـة أسـاليب الدعايـة والإعلان والتسويق عبر وسائل الاتصال المختلفة، وهو يأتي في إطار توجهات الرأسـمالية المعولمـة نحو (**عولمة الاستهلاك**)، وترقيته إلى مـصاف الايديولوجيـة (**ايديولوجيـة ثقافـة الاسـتهلاك**) [1]، حتى بات مجمع التسوق فسحة عامة لها سحرها وجاذبيتها (**سحر مجمع التسوق**)، لكونها ثاني أهم أنشطة الفراغ التي تستحوذ على اهتمام الناس. ففي دول مجلس التعاون الخليجـي وصـل حجم الإنفاق الاستهلاكي إلى **(865,5)** مليار دولار لعام 2014، وهو رقم مخيف يعبر عن **شراهة وهوس استهلاكي.**

وتسعى النيوليبرالية لممارسة الإقناع ولـو بـالقوة، بـالتحريف والسفـسطة أحيانـاً، وتحميـل عبئها على عاتق الفقراء في مجتمعات الأرض،ومقايضة اقتصاد السوق وتوابعه من مثل الخصخصة والتـسليع وتمجيـد الفردانيـة، والاسـتدانة الثقيلـة، بالحريـة والديمقراطيـة، وعـدهما ثمنـاً مقبـولاً للطبقية المقيتة وتغييـب التكافليـة الاجتماعيـة، وهـذا مـن شـأنه الإطاحـة بالتـسويغ النيـوليبرالي المبثوث وهو نشر الديمقراطية والحريـة، ومـن ثَـمَّ فـضح الهـدف مـن موجـة الليبراليـة الجديـدة

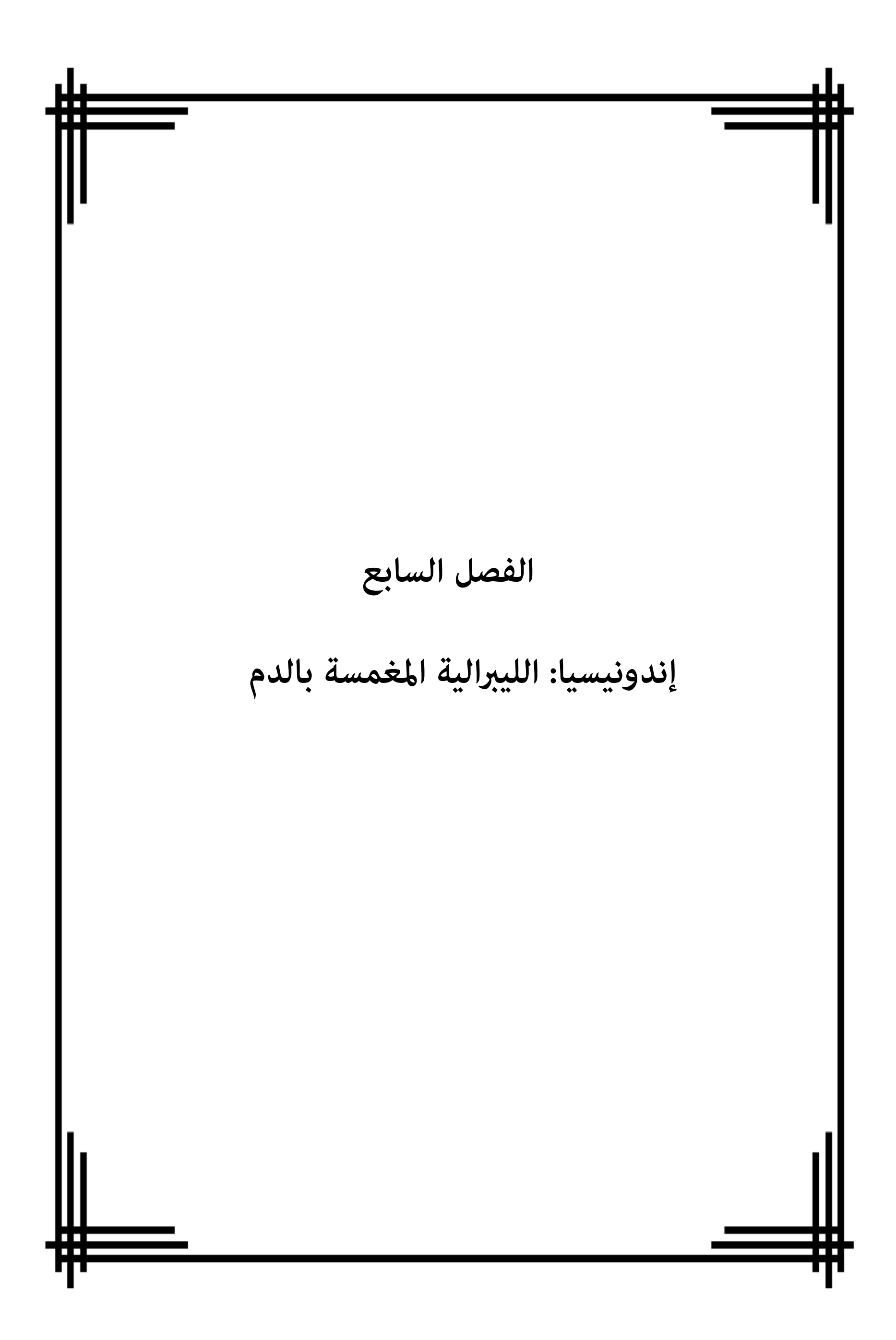
---

(1)ج. تيمونز روبيرتس و أيمي هايت، من الحداثة الى العولمة، ترجمة: سمر الشيشكلي، عـالم المعرفـة، الكويـت، 2004، ص 248.

المتمثل في تعظيم ظاهرتي **(التركز والتمركز)** [1] لرأس المال العـالمي. وهـما ظاهرتـان أصـليتان في السلوك الرأسمالي الفردي والمؤسـسي،وجعل **الواحديـة الايديولوجيـة** (Single Ideology)**نهايـة التاريخ**، وبأن تكون الولايات المتحدة الأميركية **الحاضر الأبدي** (Eternal Present).

---

(1) أول من أشار إلى رأس المال المالي هو المفكر النمساوي رودلف هلفردنج في كتابه (**رأس المال المالي**) عاداً الرأسـمالية ظاهرة للتركز ولتمركز رأس المال المالي. للمزيد حول ظاهرتي التركـز والتمركـز: ينظـر: كـارل مـاركس، رأس المـال: المجلـد الأول، ترجمة: فالح عبد الجبار وآخرون، دار التقدم، موسكو، 1987.



الفصل السابع

إندونيسيا: الليبرالية المغمسة بالدم

الفصل السابع

إندونيسيا: الليبرالية المغمسة بالدم

(العلاج بصدمة الجثث)

تجربة إندونيسيا مع الليبرالية تمثل تدريباً أولياً، حول إدخال الليبرالية قسراً إلى مجتمعات ودول منتخبة بعناية فائقة، من قبل أجهزة الولايات المتحدة الاستخبارية، وتعاونت الشركات الرأسمالية الكبرى مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في اسقاط الليبرالية فكراً وتطبيقاً بطريقة (**فوقية وقسرية**)، ومن دون حساب لهذه المجتمعات واقتصاداتها، فيما اذا كانت قادرة على تحمل هذه التكاليف الاجتماعية والاقتصادية أم لا.

وتكمن أهمية إندونيسيا في موقعها الجيو استراتيجي، فضلاً عن أنها تعد أرضاً بكراً لم تستثمر كما يجب، فهي تحتضن أغنى مخزون للموارد الطبيعية في هذا الجزء من العالم، كما أن العامل الايديولوجي كان له أثراً في دفع الولايات المتحدة للاهتمام بها، نظراً لانتشار الأفكار اليسارية وبخاصة (**الماركسية**) بنسختها الصينية بين صفوف العمال والفلاحين، مما يخرج هذه الدولة الممتدة على أرخبيل مقوس ممتد على طول (300) كم، ويضم 17508 جزيرة، ويسكنها (100) مليون إنسان، من قبضة الرأسمالية العالمية وتأثير نواتها الولايات المتحدة.

ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأميركية، قد ناصبت العداء لنظام الحكم في إندونيسيا بعد الاستقلال، لاختلاف توجهاته عما تطمح إليه الولايات المتحدة، لهذا يقول الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون عام 1967،

عقب إسقاط نظام حكم (**أحمد سوكارنو**) فيإندونيسيا، بأنها (**الجائزة الكبرى لأميركا في جنوب شرق آسيا**)[1].

أولاً: إشكالية نظام الحكم الوطني في إندونيسيا

استعمرت إندونيسيا من قبل البرتغال ردحاً من الزمن، ومن ثم جرى استعمارها من قبل هولندا حتى الاستقلال، وهذه من بين الامبراطوريات الاستعمارية الكبرى، التي لم تستولي على أراضي جديدة، باستثناء نشر سيطرتها الفعلية على الجزر الإندونيسية، التي كانت تمتلكها رسمياً[2].لحين حصول اندونيسيا بقيادة احمد سوكارنو على استقلالها في 27 ديسمبر 1949. لهذا اضحى سوكارنو هو مؤسس الجمهورية الإندونيسية ومن أشهر الزعماء فيها، ورمز محوري للحركة الجماهيرية ضد الاستعمار قبل الاستقلال، وقد أدار سوكارنو البلاد بطريقة فيها الكثير من الغموض الإيديولوجي، مستعملاً ما يسمى بالديمقراطية الموجَّهة، واتبع نظاماً رئاسياً يقوم على التمثيل الديمقراطي، فيما حصلت على شهرتها في مؤتمر باندونغ عام 1955، الذي لمع فيه نجماحمد سوكارنو وجمال عبد الناصر آنذاك،لدورهما في تأسيس حركة عدم الانحياز، لاسيّما وأن إندونيسيا هي الدولة الإسلامية الأكثر سكاناً على مستوى العالم.

وبحكم تأثر الرئيسين بالتجربة الاشتراكية في الاعتماد على الذات ونهج الاستقلال، وضعهما هذا بالضد من سياسة الإلحاق التي تمارسها الولايات المتحدة والدول الغربية مع دول ما بعد الاستقلال، لذلك أتهم احمد سوكارنو بدعم الحزب الشيوعي الإندونيسي الذي يتمتع بقاعدة شعبية كبيرة – تذهب

---

(1)نعوم تشومسكي، ثقافة الارهاب، ترجمة: منذر محمود صالح محمد، العبيكان للنشر، ط1، السعودية، 2015، ص 200.

(2)اريك هوبزباوم، عصر الامبراطوريات: ترجمة: فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، المجلد الثالث، بيروت، 2011، ص 126.

بعض التقديرات إلى أنه يعد من أكبر الأحزاب الشيوعية خارج الاتحاد السوفيتي السابق-. لا سيّما وأن توجهات سوكارنو اليسارية كانت مبعث سخط الغرب عليه، حتى الكتاب الذي صدر لسوكارنو بعنوان (Sarinah)، والذي يضم مجموعة محاضراته عن الدور المستقبلي للنساء في دولته الجديدة، والمتأمل فيه أن تنتقل اندونيسيا إلى أمة حديثة مدعومة من طبقات الشعب المحرومة، بما يحقق العدالة والإنصاف في ظل نظام أبوي مستنير.هذه الطروحات عدتها الولايات المتحدة وحلفائها توجهات اشتراكية معادية للغرب.

فيما أتهم عبد الناصر بمناصرة الحركة القومية العربية، التي أضحت بعد استقلال معظم الدول العربية، تحظى بالتأييد الشعبي. وهو ما جعل الولايات المتحدة في دوامة من القلق، بإزاء ما يترتب على الوضع الاستقلالي الجديد لهذه البلدان.

وبعد ما قمع سوكارنو وبمساعدة الجيش انتفاضة للفلاحين عام 1948والمدعومة من الصين، وأتهم الحزب الشيوعي الإندونيسي بالدعوة لها. لم يعد ممكناً أتهام سوكارنو بمحاباة الشيوعية، بل بدا واضحاً التزامه القومي وطريقه المستقل، وهو مالا يرضي الولايات المتحدة، لذلك عملت على استمالة الجيش والتنسيق مع قياداته من أجل توظيفه لاحقاً، سواء ضد الرئيس (سوكارنو) والأحزاب الإندونيسية المعادية لها. ومنها الحزب الشيوعي الذي صممت للقضاء عليه أولاً، كما استُهدفت لاحقاً حتى الأحزاب اليسارية الصغيرة، مثل حزب إندونيسيا (بارتيندو) وحركة الشيوعيين الشباب (اكوما)، ويعد الحزب الشيوعي الإندونيسي هو أكبر تلك القوى وأكثرها نمواً،ودعمت الولايات المتحدة في عهد سوهارتو عملية ضرب الأحزاب الإسلامية (**الراديكالية**)، التي وقفت موقفاً مؤيداً لأسقاط سوكارنو، بعد ما انتهت من

توظيفها. فانفكت صلات القربى- كما جرى وصفها- بين الحكومة والإسلاميين[1].

لهذا لم يفتر عضد الولايات المتحدة إزاء إسقاط تجربة سوكارنو، فقد جربت دعم محاولة انقلابية تستهدف اغتياله، ومن ثم ذهبت إلى تشويه سمعته باستخدام هوليود وماكنة الإعلام، ثم ذهبت إلى التدخل المباشر عن طريق محاولة انقلابية، شارك فيها طيارون أمريكيون، ألقت طائراتهم قنابل على القصر الرئاسي في محاولة لقتل سوكارنو، وعندما فشلت في ذلك، اعتمدت أسلوب خفض المساعدات الاقتصادية وتعظيم الدعم العسكري، وهذا أسلوب مجرب عندما يتم الإقرار على أسقاط تجربة أية دولة، ويقع تحت ترتيبات كلاسيكية يراد منها التحضير لانقلاب عسكري، والأسلوب نفسه تم تطبيقه في تجربة تشيلي.

والعملية تسمى أميركياً (**عملية العنقاء- operation phoenix**)[2]، والتي جرى تطبيقها في فيتنام، كان الإدراك الأيديولوجي الأميركي القائم على المواجهة مع الشيوعية، يرى بأن سقوط دولة ما في قبضة الشيوعية، من شأنه أن ينقل (**الفايروس الشيوعي**)، إلى دول فتسقط واحدة بعد أخرى، كما في الدومينو، وعلى وفق هذا تعمد الولايات المتحدة إلى التدخل بعمليات عسكرية انقلابية تجهض حالة تساقط الدول.

---

(1)محمد سالمان طايع، القيم السياسية في إندونيسيا، في: هدى ميتكسيس، القيم الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 2007، ص 201.

(2)جون بيلجر، حكام العالم الجدد، مصدر سابق .

هـذا يعـد تبريـراً وتـسويغياً ذرائعيـاً مكـشوفاً، لإعطائهـا الحـق في التـدخل العـسكري والسياسي والاقتصادي تحت ذريعة إجهـاض الزحـف الـشيوعي، فـيما عملـت عـلى اسـتخدامه لتبرير إسقاط النظام العراقي تحت دعوى أسلحة الدمار الشامل، وبأن للنظـام قـدرة في توجيـه ضربة كيمياوية بزمن يستغرق (45) دقيقة، والتي يمكن أن تطال بريطانيا مثلاً كما زعـم (تـوني بلير- رئيس وزراء بريطانيا). والأمر ذاته في إسقاط النظام الليبي... الخ.

وعلى وفق كل المعطيات التي توافرت لمؤسسات الولايات المتحـدة الأميركيـة مـن خـلال وزارة الخارجية والبنتاغون ووكالة الاستخبارات (CIA)، جرى الإقرار عـلى الـتخلص مـن الـرئيس (سوكارنو)، والآتيان برجل الولايات المتحدة (سوهارتو)، لذلك دفعت بالسفير الأمريكي (مارشـال كرين) والملقب بـ (**سـيد الانقلابـاتcoup master**) ، والـذي وصـل إلى جكارتـا بعـد شـهور مـن الإطاحة بالزعيم الكوري (**سيجمان زي**)، الذي كان الأمريكيون وراء إزاحته من السلطة بانقلاب عسكري،وكان السفير (**مارشـال كـرين**)العقـل المـدبر لـه. بجانـب ذلـك جـرى توظيـف الـدعم والمعونات العسكرية لتقوية شوكة الجيش الإندونيسي بقيادة (سوهارتو).

وعند مثول وزير الدفاع الأميركي آنذاك(**روبرت ماكنمارا**) في شهادة أمام مجلس الشيوخ، سُئل ما إذا كانت المعونة العسكرية الأمريكية لإندونيسيا قد أتت أُكُلها، فأجاب نعم أتت أكلها فعلاً،وشجعت الجيش الإندونيـسي عـلى التحـرك ضـد الحـزب الـشيوعي. فـيما عـدت الـسفارة الأميركيـة في جكارتـا قـوائم بأسـماء (**خمـسة الآف**) مـن قيـادات الأحـزاب اليـسارية وبخاصـة الشيوعيين، وسلمتها إلى الجيش لغرض تصفيتهم، وكان مسؤولي الـسفارة يقومـون بحـذف اسـم من يقتله الجيش.

ومن الجدير بالذكر أنه تم اطلاع الرئيس الأميركي في بداية شهر شباط من عام 1966، بذبح (100) ألف شيوعي، فيما قدرت وكالة المخابرات الأميركية عدد القتلى ب (250) ألف قتيل، وتذهب تقديرات رئيس جهاز أمن الدولة الاندونيسي بنصف مليون، أما منظمة العفو الدولية فقد أعطت رقماً لضحايا (**مجزرة اليسار**) في إندونيسيا بأكثر من مليون. حتى أن الكثير ممن طالهم الإعدام (**من دون محاكمة**)، متهمين بإخفاء ميولهم اليسارية.

وساهمت الماكنة الإعلامية الأميركية بتمرير المذبحة، بل والترحيب بما حصل، عندما عدت صحيفة (نيويورك تايمز) ما حدث من مجازر بأنه (**شعاع ضوء في اسيا**)،وهذا نجده ايضاً عند الصحف (التايمز- اللندنية) وكريستيان ساينس مونتير والإيكونومست، حتى أن هذه الأخيرة وصفت بما قام به سوهارتو لصالح الولايات المتحدة والغرب، بأنه (**احتل مكانه في القلب**)، وقد عبر رئيس وزراء استراليا (**هارولد هولت**) عما جرى بقوله: عندما يتم التخلّص مما يتراوح بين خمسمائة ألف ومليون من المتعاطفين مع الشيوعيين، ففي اعتقادي أنه يمكن القول بكل طمأنينة (**أنه قد حدث تحوّل في التوجّه**).

هكذا أريد لإندونيسيا أن تكون تحت السيطرة الأميركية، وأن يتم نهب خيراتها من قبل الشركات متعدية الجنسيات، وزرع الليبرالية من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، **وفي مقابلها عمدت إلى اقتلاع الجماجم،مثلما جرى اقتلاع الأشجار في غابات إندونيسيا.**

ثانياً: نظام سوهارتو: أنموذج للتلميذ النيوليبرالي

لم تكن إندونيسيا عام 1965 إلا بلد نامٍ شأنه شأن معظم البلدان النامية، التي خرجت للتو من الاستعمار الهولندي، الذي خلف اقتصاداً زراعياً بسمة واضحة، وقطاعاً صناعياً بسيطاً جداً، وبرغم ذلك كان الغرب وشركاته

طامعين في هذه الأرض البكر التي تحتضن موارد طبيعية نادرة، وأيدي عاملة كبيرة ورخيصة، وحاولت الولايات المتحدة وشركاتها الاحتكارية الولوج إلى هذا الاقتصاد عبر البنك الدولي، إلا أن نظام سوكارنو كان شديد التخوف من التعامل الاقتصادي بمنهج رأسمالي، وكذلك التعامل مع المؤسسات الدولية الرأسمالية (**صندوق النقد الدولي والبنك الدولي**)، وقد قام سوكارنو بطرد ممثلي البنك الدولي ورفض القروض التي عرضت على إندونيسيا، لكونها تحمل شروطاً تضر بتوجهات النظام وتحاول اختراق الاقتصاد الإندونيسي، بقولته المشهورة بحق البنك الدولي (**ليذهبوا هم وقروضهم إلى الجحيم**).

لهذا كانت الولايات المتحدة والغرب عموماً يتحين فرصة حدوث انقلاب عسكري ضد سوكارنو، ليتم أزاحته وفتح أبواب الاقتصاد الاندونيسي لشركاتها لتستحوذ على الموارد الطبيعية المتوافرة، ومع نجاح الانقلاب العسكري جرى الاتفاق مع شركاء سوهارتو على فترة انتقالية لمعالجة ما سمي بالسلبيات التي خلَّفها نظام سوكارنو، والتي هي في حقيقتها تصفية كل التشريعات والقرارات التي تحد من التدخل الاقتصادي والسياسي الخارجي.

وبدا واضحاً أن مسرح العمليات لنشر الليبرالية في إندونيسيا يتم تهيئته على عجل، وهذا كان يجري بإسناد حزب العمال (الجولكور)Golongan Karya, Golkar، الذي هو الحزب الحاكم بجانب المؤسسة العسكرية، وجماعات إسلامية جرى التفاهم معها،لكي يتم إضفاء الشرعية الوطنية على(النظام الجديد)، والتبشير بالحرية الاقتصادية وصنوها الديمقراطية أي محاولة استنساخ الليبرالية الغربية برؤى أميركية، وتنظيف إندونيسيا من تراث عهد سوكارنو ذا التوجهات الاشتراكية.

لذلك بدا واضحاً تهافتت رجالات الولايات المتحدة لمساعدة نظام سوهارتو عسكريا واقتصادياً، وقد أشرفت مؤسسة فورد على إعادة ترتيب البيت الاقتصادي الإندونيسي، لاستقبال الانفتاح الاقتصادي والاستثمار ودخول الشركات، مستعينة بعدد وافر من ممثلي المؤسسات الأميركية والدولية من مثل البنك الدولي و(USAD)،هذه الأخيرة أعادت (**ستانلي آن دنهام**) والدة الرئيس الأميركي(**اوباما**) إلى جكارتا كأحد موظفيها الرئيسيين، بعدما تركتها قبل الانقلاب، لمساعدة نظام سوهارتو الجديد. بجانب (**دافي كولي**) الاقتصادي بجامعة هارفارد،الذي جرى تكليفه من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للعمل في الجهاز المالي والنقدي،بعد نجاحه في إعادة صوغ القواعد المصرفية المطلوبة في كوريا الجنوبية.

ومن المعروف جيداً أن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAD)، هي واجهة لوكالة المخابرات الأميركية (CIA). فضلاً عن مركز الدراسات الدولية ومؤسسة ستانفورد للأبحاث.

لهذا فإن تجربة تغيير النظام السياسي في اندونيسيا، تحت دعوى المجيء بالحرية والديمقراطية، وبما تتطلبه من فرض لليبرالية الاقتصادية، يعد تدريب على التدخل لنشر هذه المتلازمة، هذه لن تكون سلسة ويسيره، من دون تعريض المجتمع المستهدف إلى صدمة ما، بحسب ما هو مخطط لها، لقد تمثلت صدمة تطبيق الليبرالية في إندونيسيا بأعداد القتلى، والتي تراوحت تقديراتها ما بين (**1- 1.5**) مليون إنسان، تركت جثثهم ممده في الطرقات، كشكل من أشكال العلاج بالصدمة للمجتمع. انطلاقاً من رؤية أميركية والمؤسسات التي تعتمدها، بأن لكل بلد لابد من نوع معين من الصدمة، التي توجه له لكي يتقبل

الليبرالية الجديدة. وهكذا كان نصيب اندونيسيا نوع خاص من الصدمة، وهو (**العلاج بصدمة الجثث**).

استندت عملية تحرير الاقتصاد على مجموعات متعاونة مع الولايات المتحدة والمؤسسات الدولية، وهذا أضحى سياق لتطبيق الليبرالية في تشيلي وروسيا والعراق ... الخ، وقد بدأ التحرير الاقتصادي عام 1966، بعدما ضمن النظام الجديد هيمنته على الدولة، وجرى الركون إلى مجموعة من التكنوقراط الذين درسوا في الغرب بشكل عام، والولايات المتحدة بخاصة، أطلق عليهم (**مافيا بيركلي- Berkeley Mafia**)،لكون أعضائها سبق وأن حصلوا على منح دراسية من الحكومة الأميركية، للدراسة في جامعة كاليفورنيا في بيركلي، وعلى رأسهم (ويدجوجو نتيساترو-W.Nitisatro)، الذي أسندت إليه رئاسة المجلس الوطني للتنمية والتخطيط للسنوات (1967-1983)[1].

وجرى دعم هذه الإجراءات بعقد مؤتمر للمستثمرين عام 1967، وأغلبهم ممثلي للشركات الكبرى، من مثل مجموعة روكفلر- شركات نفط – المصارف الكبرى- جنرال موتورز- بريتش أميركانا توباكو- سيمنس- شركة الورق الدولية- والشركة الأميركية للصلب، لتوزيع الموارد والقطاعات على الشركات وهذه الموارد هي: النفط والنحاس والذهب وجوز الهند وكل شيء عرض لاستثمار الشركات من دون قيود.

وكان الهدف الأول لهذه المجموعة تأهيل الدولة والمجتمع الإندونيسي، لكيفية التعامل في ظل الانفتاح الاقتصادي، وتهيئة ظروف صحية لدخول الاستثمار الأجنبي عبر الشركات، كتعبير عن القبول بالليبرالية، وقدمت هذه

---

(1)هدى ميتكيس، الإسلام والتنمية في إندونيسيا، في: ماجدة علي صالح (محررة)، الإسلام والتنمية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة،القاهرة، 1999، ص108.

المجموعة حلول أتسمت بالنجاعة عبر أدوات السياستين المالية والنقدية لكبح جـماح التـضخم، والذي تراجع مـا بـين 1966-1970، مـن (636%) إلى (9%)، وهـو مـا وفـر مـساحة مجتمعيـة ومؤسسية للوثوق بالحلول الليبرالية في مجمل القضايا الاقتصادية، والاندفاع نحو تعظـيم فـرص الاستثمار الأجنبي، والذي انعكس نجاحاً واضحاً في تحقيق معـدل نمـو سـنوي في النـاتج المحـلي الإجمالي عام 1968 بلغ 10.9% [1].

استطاعت مجموعة (**مافيات بيركلي**) على تنظـيم توافـق إندونيـسيا مـع البنـك الـدولي وصندوق النقد الـدولي فـضلاً عـن بيوتـات المـال الغربيـة، وعندئـذ ضـمنت الولايـات المتحـدة الأميركية والشركات، انتقال مقود السيطرة الاقتصادية الحقيقية من الفضاء الـوطني الإندونيـسي إلى الفضاء الدولي، عبر سيطرت المجموعة الدولية والممثلة بأعضاء من دول رأسمالية عدة، لعـل أبرزها الولايات المتحدة وكندا واستراليا وأوروبا بجانب عـضوية البنـك الـدولي وصـندوق النقـد الدولي.مما حدى بأحد المسؤولين الاندونيسيين في حكومة سوهارتو، بوصف حالة تكالب الغرب وشركاته على الاقتصاد الاندونيسي، بأن الشركات الأميركيـة والبريطانيـة، قـد تقاسـمت قطاعـات الاقتصاد فيما بينها، من دون استشارة مندوبي الحكومة.

لقد أفرزت الأوضاع اندونيسيا تحـت حكـم (سـوهارتو)، بـأن قـدر المـرأة والمجتمع متشابكاً مع سياسات مصممة لدمج الـبلاد في اقتـصاد الـسوق الحـرة، ومن بينها اعتماد زراعة هجينية وتقنيات حديثة ومـشروع القـروض الائتمانيـة،

(1) Michael R.J. Vatikiotis, Indonesia Politics under Suharto: The rise and fall of the New Order (London: Routledge, 3ed, 1998), p.47.

والتـي أدت إلى تهمـيش وافقـار النـساء القرويـات، والاسـتيلاء عـلى الأراضي لـصالح مـشروعات الشركات الأجنبية، وحشر النساء للعمل في الصناعات.

لقد بدا واضحاً الأرباح التي تحققها الشركات، نتيجة ظروف التـشغيل القاسـية والأجـور المنخفضة، إذ تحصل النساء العاملات في الشركات عـلى أجـر قـدره (50) سـنت عـن كـل سـاعة عمل، مع أن الأجر الرسمي يبلغ (1,06) دولار للساعة الواحدة، وهذا الأمر أكثر بشاعة بالنـسبة للأطفال دون سن العمل. والتي تقل اجورهم بنحو عـشرة اضـعاف عـن الأجـر الرسـمي[1]. ومـا يسجل على الحكومة الإندونيسية، هو غياب الرقابة على الـشركات، مـن حيـث ظـروف العمـل والاجور، وما تتركه انشطتها من تلوث في البيئة.

هذا الأمر كـان موضـوع استحـسان الـرئيس الأمـيركي (جونـسون)،بقولـه عـما حـدث في إندونيسيا، بأنها(**القصة الرائعة التي تجسد الفرصة السانحة والوعد المنبعـث**).ويعـبر جوزيـف ستيغليتز الاقتصادي الأميركي الحـائز عـلى جـائزة نوبـل في الاقتـصاد، عـن قبـول الـدول الناميـة بتدخلات صندوق النقد الدولي: (**إن البلدان التي تقبـل مـساعدة الـصندوق، كانـت في الواقـع تتنازل عن قسط كبير من سيادتها الاقتصادية**)[2].

---

(1) نقلاً عن: قاسم الحموري و أسامة القلعاوي، تأثير الصدمات الاقتصادية التجارية على الاقتصاد الاردني، مجلـة كليـة الادارة والاقتصاد، جامعة قطر، العدد (10)، الدوحة، 1999، ص 284.

(2جوزيف إ. ستيغليتز، خيبات العولمة، ترجمة: ميشال كرم، دار الفارابي، ط1، بيروت، 2003، ص140

لقد توافرت ظروف عدة ساعدت على انتشار الليبرالية في إندونيسيا، أبرزها الآتي:

الأمر الأول: تجريم مرحلة سوكارنو في توجهاتها الاقتصادية على الأقل، مما ألغى بشكل نهائي فرص الآتيان ببديل اقتصادي وطني، إذ لم ترقِ توجهات سوكارنو للشركات الغربية وحكوماتها.

الأمر الثاني: هو اعتماد المبادئ الخمسة (بنتشاسيلا-Pancasila)، وتتكون من مقطعين (بنتشا=**خمسة**) سيلا = **مبادئ**)، كفلسفة للدولة والنظام الجديد، والتي لها القابلية على الأتساع لقبول كل التأويلات الايديولوجية والتكيف معها.

قدر النظام الجديد (**بقيادة سوهارتو**)أن التعامل مع الليبرالية الاقتصادية، من شأنه تعديل أوضاع الاقتصاد الإندونيسي ونقله من حال إلى حال، بعدها أنموذج أنمائي قادر على حفز التنمية ودفع مستويات المعيشة إلى مستويات أفضل. مهووسين بالتجربة اليابانية، من دون الانتباه إلى أن مساوئ الليبرالية قد ألجمتها منظومة حضارية أصيلة، مع وجود لقيادة فاعلة وشعب طامح، مما فرض معادلة جديدة وهي: (**احتضان اليابان لليبرالية، ولم تحتضن الليبرالية اليابان**). فلم يصيبهم التغريب الذي تحمله، بل ظلوا محافظين على خصوصيتهم وثقافتهم وتقاليدهم، على خلاف الإندونيسيين والعراقيين وغيرهم.

وبعد أزمة أسعار النفط عام 1986 (**الصدمة السلبية**)، احتاج الاقتصاد الإندونيسي المعتمد على النفط إلى موجة جديدة من الليبرالية، مشفوعة بالقروض وإجراءات تحرير عميقة للاقتصاد، وهو ما مثل فرصة متاحة لجيل جديد من التكنوقراط، سموا أنفسهم (**جماعة هارفارد**) بعد الأزمة النفطية عام

1986، مع تعاون خبراء أجانب لإعادة هيكلة الاقتصاد، مما أتاح تطبيق الليبرالية بكل أبعادها، وإطلاق الأسواق من غير أي قيود أو مراقبة من الدولة.

بحلول الأزمة المالية الآسيوية انكشفت عورات الليبرالية، فقد اتضح أن التكنوقراط اعتمدوا لتطبيقها على سياسة الاقتراض المفرط من الخارج، والقبول بالفساد عند تمويل المشروعات الاستثمارية، وهذا أزداد منذ اعتماد حكومة (سوهارتو) عام 1989 سياسة إلغاء الرقابة على الاقتراض الخارجي، وحررت التدفقات المالية إلى الخارج، وسمحت لغير المقيمين بالاستثمار في سوق الأوراق المالية، تحت ما سمي إصلاح القطاع المالي والمصرفي.

يقول جيفري وينترز الخبير الأكاديمي في الشؤون الإندونيسية، إن الدور الذي أداه السفير الأميركي في إندونيسيا آنذاك (**وولفويتز**)، عندما كان سفيراً فيها، يتلخص بمساهمته في أعداد المسرح الاقتصادي الإندونيسي (**المصرفي**) ما قبل الأزمة،التي ضربت دول النمور الآسيوية عام 1997. والذي نتج عنها انهيار القطاع المالي، نظراً لارتفاع مكون الأموال الساخنة وحركتها، والتي سرعان ما هربت خارج البلد نتيجة ظهور علائم الأزمة [1].

وبفعل قبول الليبرالية والتعامل مع المؤسسات الدولية، اضحت إندونيسيا تحت رحمة البنك الدولي،لتصبح ثالث أكبر اقتصاد مدين (**مديونية ثقيلة**) على مستوى العالم[2]. فإندونيسيا التي لم تكن مدينة إلى الخارج طيلة حكم سوكارنو، وبعد الأزمة المالية عام 1997، وصلت ديونها إلى(160) مليار دولار، وهو

(1)مانويل جويتيان، كيف تدار التدفقات العالمية لرؤوس الأموال، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد35، العدد2، كانون الثاني، 1998، ص16.

(2)نعوم تشومسكي: طموحات إمبريالية، ترجمة: عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2006.

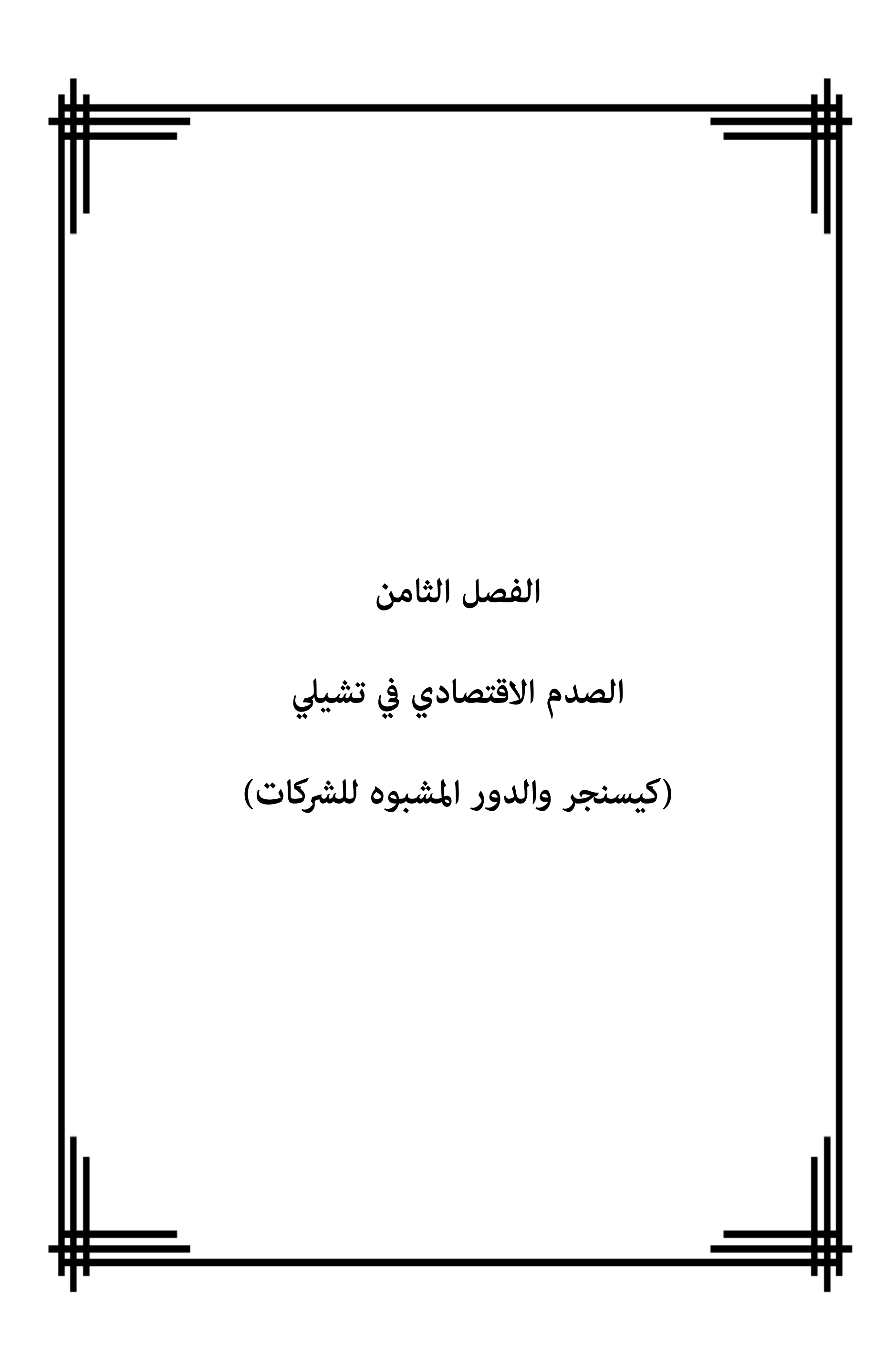
أكثر من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) عند نهاية حقبة سوهارتو. منها (20%) تمت سرقتها من قبل سوهارتو وكبار قادة الجيش.

وبرغم ما يعزى من نجاحات إلى الليبرالية، إلا حصادها في إندونيسيا كان ثراً في كلفته الاقتصادية والاجتماعية، فبجانب المديونية الكبيرة، سوء توزيع الدخل، هيمنت الشركات المتعدية الجنسيات على مفاصل الاقتصاد الإندونيسي، قد ساهمت بدفع (60) مليون مواطن اندونيسي نحو الفقر، وساهمت الأزمة المالية عام 1997، بأنها خلفت وراءها (36) مليون إندونيسي تحت خط الفقر، مما يؤشر بوضوح أن منهج الليبرالية المنفلت، مع انزياح الدولة جانباً عن مسؤولياتها، تحت ضغط المؤيدين من الداخل والمؤسسات الدولية من الخارج، قد فشل في مقاومة الأزمة أو تخفيف أثارها.

دأب الرؤساء الأمريكان الذين تعاقبوا على البيت الأبيض، بكيل المديح لإندونيسيا ورئيسها (سوهارتو)، حتى أن الرئيس الأمريكي بيل كلنتون وصفه بأنه:(**الشخص الذي من نوعنا**)، إلا أن مادلين اولبرايت وزيرة خارجيته، طلبت عقد اجتماع عاجل مع (سوهارتو)، الذي حكم البلاد منذ نهاية 1965-1998، لتبلغه الآتي: (**هذا اليوم الأخير لك رئيساً لإندونيسيا... غداً تترك هذا القصر**)، هذه القرارات دأبت الإدارات الأميركية على إبلاغها لرجالاتها في البلدان النامية، الذين تنتهي صلاحيتهم خدمتهم لصالح الولايات المتحدة الأميركية،مثل شاه إيران، ماركوس في الفلبين، مبارك في مصر... الخ.

وكما هو حال الغرب وبعد ثلاثة عقود من حكم سوهارتو، تحول الإعلام الغربي وبخاصة الأميركي ليوصف نظام سوهارتو بأنه نظاماً حكمه شخصاً هو الأكثر وحشيه في آسيا[1]، فيما مضى كان يصفونه بأنه(**من نوعنا**)، ربما كان المقصود هو الاشتراك (**بالوحشية**).

(1قصي الصافي، أساطير الليبرالية الجديدة، الحوار المتمدن (ح2)، 3-7-2017.



الفصل الثامن

الصدم الاقتصادي في تشيلي

(كيسنجر والدور المشبوه للشركات)

الفصل الثامن

الصدم الاقتصادي في تشيلي

(كيسنجر والدور المشبوه للشركات)

أولاً: الاستقلال السياسي والاقتصادي: عداء لأميركا

شكلت التجربة التنموية في تـشيلي التـي قادهـا الـرئيس التـشيلي (**سـلفادور الينـدي**)، المعروف بتوجهاته الاشتراكية، بنظر الكثير مـن المتـابعين أنموذجـاً لمـا يمكـن أن يكـون فيـه دور للدولة في حشد الموارد، والاعتماد على استراتيجية للنهوض بالاقتـصاد، ومـا أفردتـه مـن مـساحة للعنصر البشري بالتعليم والصحة، والاستثمار الوطني للموارد الطبيعية عـبر (**التـأميم**)للأنـشطة التي كانت تسيطر عليها الشركات الأميركية بوجه خاص، إذ تمتلك تشيلي وحدها ما يقارب ثلث احتياطي العالم من النحاس، ويوجد فيهـا أكـبر مخـزون مـن معـدن النحـاس في جبـال الانـديز، وتسيطر شركتان أميركيتان على استخراجه وتعدينه هما اناكوندا وكينوكوت، فيما تسيطر شركات أخرى على تعدين الذهب والفضة والمنغنيز والحديد و(النترات الطبيعية)، في حين تسيطر شركة (ATT) الأميركية على قطاع الاتصالات.

وبسبب من هذه التوجهات بجانب دور الشركات الأميركية، مع فشل الجهود التـي بـذلتها (إدارة نيكـسون) والمؤسـسات الأميركيـة لثنـي الـرئيس التـشيلي (سـلفادور الينـدي) عـن برامجـه وتوجهاته، والتي باتت في ظلها التجربة التنمويـة التـشيلية أنموذجـاً تـشير إليـه مـن قبـل شـعوب أميركا اللاتينية، مما شكل خطراً داهـماً عـلى مـصالح الولايـات المتحـدة وشركاتهـا، لـيس في مكـان بعيداً عنها، بل في الحديقة الخلفية لها. وهو ما عّبر عنـه وزيـر الخارجيـة الأمـيركي آنـذاك (هـنري

كيسنجر) بقوله: (**لا أفهم لماذا يجب أن نجلس جانباً ونراقب دولة تسير في طريق الشيوعية، نتيجة لعدم تحمل شعبها المسؤولية**).

واتهمت أغلب الأوساط المحلية التشيلية والتقدمية في العالم (**هنري كيسنجر**) ووكالة المخابرات الأميركية (CIA)، بتدبير الانقلاب العسكري واسقاط حكم (سلفادور الليندي)، وتشير الوثائق التي رفعت عنها السرية ضلوعهم بتمويل وترتيب الانقلاب، وإسناد حكم (بينوشيه)، من أجل عدم تمدد الشيوعية في أميركا اللاتينية ولصالح الشركات الاحتكارية.

وتبعاً لذلك شنت الولايات المتحدة الأميركية هجوماً ثلاثياً على تشيلي، وعبر ثلاثة محاور رئيسة، هي:

1- **محور العقوبات المالية والاقتصادية** والضغط على حلفائها في أميركا اللاتينية وأوربا، للسير وراءها في التطبيق، برغم أنها لا تمثل عقوبات أممية تكتسب صفة الإلزام. وأسلوب العقوبات المالية الأميركية يعد سلاحاً مجرباً، لكونها دولة (**الدولار**) عملة التسويات الدولية، وهي المتحكمة عن طريقه بالنظام المالي والمصرفي العالمي.

2- **المحور العسكري والأمني** عن طريق ما تقوم به وكالة الاستخبارات الأميركية (CIA)، من إعدادات باستمالة وتجنيد القادة والضباط العسكريين في صفوف الجيش التشيلي للقيام بانقلاب عسكري، وهذا أسلوب تقليدي دأبت مؤسسات الولايات المتحدة على العمل به، إذ يتم اسقاط النظام السياسية بطريقة الانقلابات العسكرية بتجنيد القادة في جيوش البلدان المستهدفة.

3- **المحور الفكري والاقتصادي**، عندما هيأت (**فتيان سانتياغو**)، لقبول وتبني طروحات النيوليبرالية الجديدة بنسختها (**الفريدمانية**)، ومنها إلغاء تأميم الشركات الأميركية في النحاس التشيلي وإعادتها للعمل في مناجم النحاس

والموارد الأخرى، إعداد مخطط لبرلة كل الاقتصاد التشيلي، إلغاء تحديد الحد الأدنى للأجور، وكل قوانين وإجراءات حكومة الوحدة الوطنية (حكومة سلفادور ال‍يندي) المتهمة بميولها الاشتراكية.

ثانياً: دولة لرجال الأعمال والشركات الأميركية

ولعل تصريحات وزير الخارجية الأميركي آنذاك (**هنريكيسنجر**) واهتمامه بالحكم الوطني في تشيلي، ما يثبت الاتهام الموجه إلى (كيسنجر) ووكالة المخابرات الأميركية (CIA)، بتدبير الانقلاب العسكري وإسقاط حكم (سلفادوراليندي)، وتشير الوثائق التي رفعت عنها السرية إلى ضلوعهم بتمويل وترتيب الانقلاب، وإسناد حكم (بينوشيه)، من أجل عدم تمددا لشيوعية في أميركا اللاتينية، فضلاً عن خدمة مصالح الشركات الاحتكارية الأميركية. وقد أشار (بينوشيه) بوضوح إلى الدور الذي يجب أن يؤديه بقوله: **أطمح إلى جعل تشيلي أمة رجال الأعمال، لا البروليتاريين.**

إن إسقاط نظام سياسي منتخب من الشعب، يمثل تناقضاً فاضحاً مع الدعوات الأميركية والغربية، في رفضها لإسقاط النظم الديمقراطية، وعد النظم التي تأتي في ظل الانقلابات العسكرية، بأنها نظم غير شرعية، والانتخابات الحرة هي الأسلوب الوحيد لإكساب النظم لشرعيتها المفترضة، إلا أنها استبدلت بنظام شرعي نظاماً ديكتاتورياً.

لذلك جرى الإقرار مبكراً على إسقاط تجربة التنمية التشيلية، وعبر تزاوج ثلاثي المصالح وهم:

1- **الشركات الأميركية** المستفيدة من التعدين (**النحاس**) والموارد الطبيعية الأخرى.

2- **وكالة الاستخبارات الأميركية** التي تتولى محاربة النظم الاشتراكية أو الوطنية في دول عالم الجنوب.

3- **الكومبرادورية** (**عملاء الاستعمار**) بشتى مهامهم ومواقعهم وأنشطتهم. (المجلس العسكري التشيلي- الرأسماليون المحليون... الخ).

وبجانبهم فريق اقتصادي (Santiago boys) تم أُعِدَّ ليتجمع في الجامعة الرئيسة في تشيلي (جامعة سانتياغو)، التي أضحت بمثابة كتدرائية التعاليم الفريدمانية، وصار قسم الاقتصاد في الجامعة أنموذجاً مماثلاً لكلية الاقتصاد في شيكاغو، وهؤلاء شكلوا المرتكز بإعداد الخطط والسياسات الاقتصادية، التي تستهدف احداث (الخصخصة) الواسعة، بطريقة (**الجراحة من دون تخدير**).

وبعد إسقاط حكم الرئيس (**سلفادور الليندي**)، شهدت تشيلي بواكير تطبيق النيوليبرالية عبر سياسات الصدم الاقتصادي ب(الخصخصة)، التي روّج لها ميلتون فريدمان،إذ أعاد تشكيل الاقتصاد التشيلي من جديد، وبجانبه نظام سياسي تمثل في العداء للطروحات التي تتبنى المصالح الوطنية، وطبعتها الاشتراكية القائمة على تدخل الدولة، وهذا يتناسب مع ما يراد أن تحققه (**الصدمة النفسية**)، من وجهة نظر وكالة الاستخبارات الأميركية (CIA) وعلمائها النفسانيون، إذ جرى محو كل إجراءات حكومة (الليندي) الاقتصادية من مثل: إزالة الرقابة على الأسعار، بيع الشركات المملوكة للدولة، إزالة حواجز الاستيراد، تخفيض الإنفاق الحكومي، وتسريح العاملين في القطاع العام.

وعلى الرغم من أن نظام (**أوغستو بينوشيه- قائد الجيش إبان حكم سلفادور الليندي**)، نظام ديكتاتوري دموي غابت عنه الحرية والديمقراطية، وهو ما يمثل تناقضاً مع زعم (فريدمان)، بأن التحول نحو اقتصاد السوق واعتناق الليبرالية (**ايديولوجياً**) يسير في فضاء الثلاثي الايديولوجي (**التحررية،**

والديمقراطية، وحقوق الإنسان)، وقف فريـدمان إلى جانـب هـذا النظـام في النـصح والمـشورة، والإشادة به من عاصمة تشيلي (سانتياغو)، وهو ما مثّل صدمة أخلاقية وسياسية لدى مـشايعي أفكاره، بل إنه ذهب مذهباً آخر، عندما اعترف بأهمية التجربة التشيلية، بقوله:**لقد كانـت أول حالة يتم فيها تحويل نظام اقتصادي ماركسي، إلى نظام يقوم على السوق الحر بالكامـل**، وهنـا يكمن جوهر الفكر الفريدماني و(النيوليبرالية)، والبعد الايديولوجي الكامن فيهما.

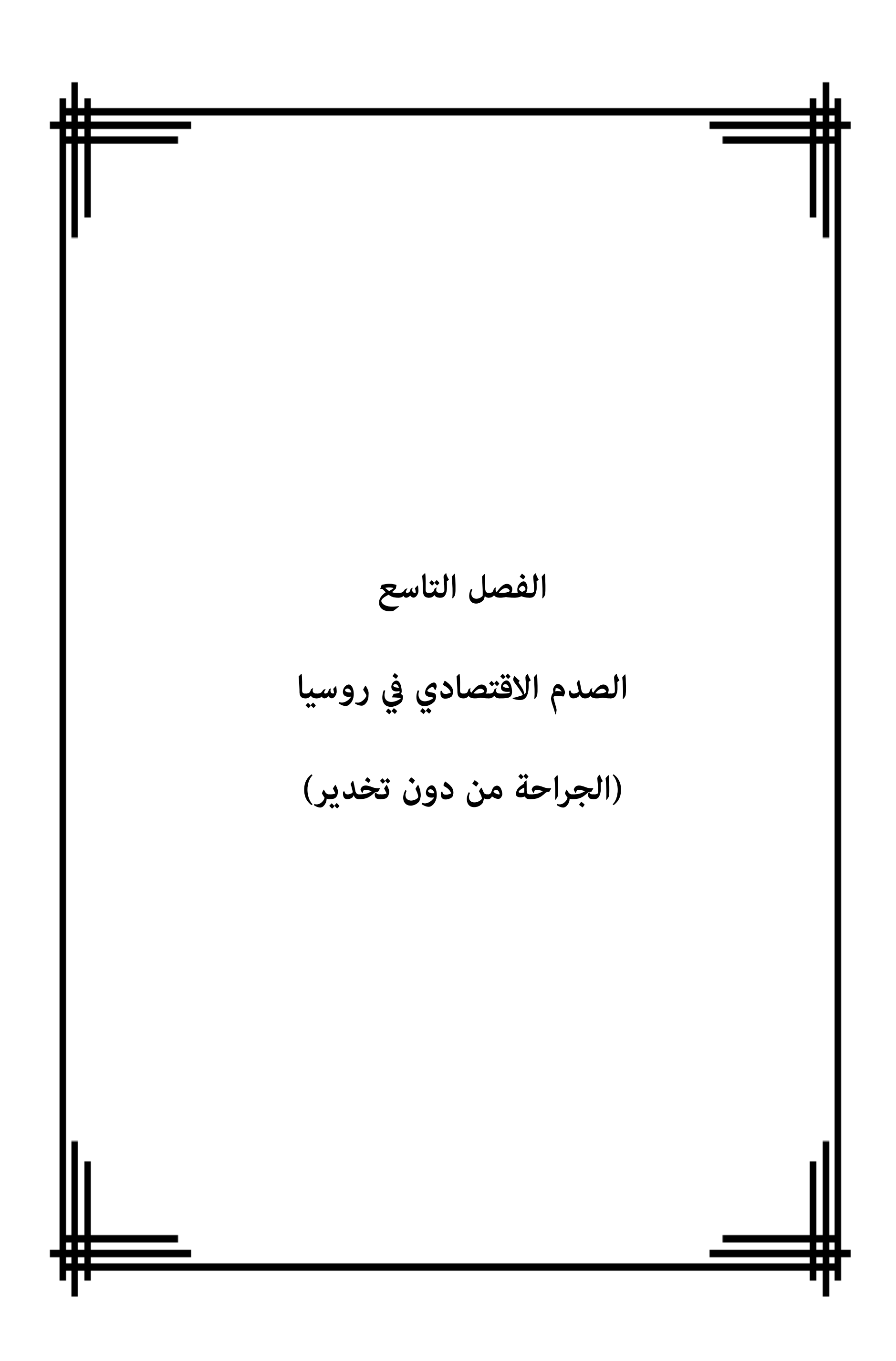
لقد حصل ميلتون فريدمان على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1976، على الـرغم مـن أن وصفة الصدم الاقتصادي (الفريدمانية) للاقتصاد الشيلي كانت وبالاً، وبـرغم كـل النتـائج كانـت وصايا فريدمان لنظـام (بينوشـيه) اعـتماد المزيـد مـن سياسـات التقـشف، وخفـض مـستويات الإنفاق الحكومي إلى أدنى مستوياتها، وبعـد ثمـاني سـنوات مـن تطبيـق الوصـفة (الفريدمانيـة) القائمة على الصدم الاقتصادي، وجدت تشيلي بأن مؤشرات اقتصادها وأوضاعها الاجتماعيـة قـد تراجعت إلى الوراء بعقود من الزمن، ومن هذه المؤشرات الآتي:

1- بلغت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) عام 1980 أقل من مثيلتهـا عام 1970.
2- وصل حجم الدين الخارجي عام 1973 إلى 18 مليار دولار.
3- انخفاض قيمة العملة الوطنيـة التـشيلية (أسـكودو)، مـما أدى إلى ارتفـاع أسـعار السلع الأساسية ومنها الخبز إلى (3700٪).
4- ارتفع معدل البطالة من (4,3%) عام 1973 إلى (22%) عام 1983.
5- هبطت الأجور الحقيقية بنسبة (40%) لضمان الاستقرار الاقتصادي ودرء الضغوط التضخمية.

6- أدى الانخفاض في الإنفاق الحكومي إلى تراجع الخـدمات الـصحية بحـوالي (50%) عام 1983 مقارنة بعام 1973.

7- وصل نسبة الـسكان دون مـستوى خـط الفقـر (44%) مـن إجـمالي الـسكان عـام 1985.

8- سجل عام 1981 إعلان إفلاس البنوك الكبرى في تشيلي، بعد ما يقارب (8) سـنوات من اعتماد الصدم الاقتصادي والنيوليبرالية.



الفصل التاسع

الصدم الاقتصادي في روسيا

(الجراحة من دون تخدير)

الفصل التاسع

الصدم الاقتصادي في روسيا

(الجراحة من دون تخدير)

أولاً: يلتسين: الخطيئة الكبرى

تعد تجربة التحول الاقتصادي في روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، تجربة تحمل مضامين عديدة، لاسيّما أن البيروسترويكا (**إعادة البناء**) [1]، التي بدت كأنها إعلان رسمي بضرورة اصلاح الاقتصاد بعد الترهل والتراجع في أدائه، مع أن السنوات 1961-1964 قد شهدت طروحات فكرية ذات نهج إصلاحي(**ليبرمان وآخرون**) [2]، إلا أنها جوبهت بعدم القبول لحساسية الجانب الايديولوجي آنذاك.

لقد تلقفت الدول الرأسمالية وثالوثها المؤسساتي، فرصة إلغاء الشيوعية وما يترتب عليها من جوانب اقتصادية مركزية: (الملكية العامة لوسائل الإنتاج والتخطيط المركزي)، لتحقيق هدفين مركزيين هما:

الأول:إحداث جراحة سريعة للاقتصاد الروسي ومن دون تخدير (خصخصة مشروعات القطاع العام)، والتركيز على قطاعات الطاقة.

الثاني: إضعاف القدرات المالية للدولة الروسية، وإجبارها على الوقوع في فخ المديونية، لكي يكون ممكناً تكبيلها سياسياً وعسكرياً.

لقد نجحت الولايات المتحدة وحلفائها من تحقيق جملة أهداف في روسيا، على خلفية تفكك الاتحاد السوفيتي، حتى بدت هذه الدولة العظمى في مصاف

---

(1)دُرست البيروسترويكا والاصلاح الاقتصادي في الصين في رسالة ماجستير للباحث: دراسة تحليلية لأنموذجات من الاصلاح الاقتصادي في بلدان اشتراكية مختارة، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، 1989.

(2)موريس دوب، ف.م. كولناي وآخرون، الاصلاح الاقتصادي في الدول الاشتراكية، ترجمة: احمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1972.

البلدان النامية، نتيجة تعرضها للصدم الاقتصادي، الذي أوصلها إلى عدم القدرة على دفع رواتب موظفي الدولة. فيما عدت (المافيات) من وجهة نظر الغرب (قطاعاً خاصاً/ أو مستثمرين)، والتي توافرت لها الفرصة للعبث في الاقتصاد والأوضاع الاجتماعية، ونظرت الولايات المتحدة وعموم الدول الرأسمالية لما يحصل في روسيا من فوضى وخسائر والتأثيرات الاجتماعية بما فيها حالة عدم الاستقرار، تماثل "**رجع الصدى**"أو(**نظرية الصدى**)، التي صاغها الإستراتيجيون الأميركيون،لكونها تتسق مع إستراتيجية إعادة صياغة روسيا الجديدة، حتى لا يمكن لها أن تنهض يوماً لتزاحم الولايات المتحدة في هيمنتها على النظام العالمي.

كان الهدف غير المعلن للولايات المتحدة وحلفائها الأوربيين يتمثل بتحويل روسيا الاتحادية إلى قوة دولية متواضعة، عن طريق إستراتيجية إضعاف وتقزيم مكانتها وسلب ممكناتها، حتى لا يكون بمقدورها النهوض مجدداً، ليتم ترقية هذا الهدف إلى مصاف حماية الأمن القومي الأميركي مستقبلاً، والسماح لها بالتفرد في الهيمنة على العالم، لذلك ابتدعت مفهوماً جيوبولتيكياً جديداً (**الحدود الشفافة**)، وعملت على خطين متوازيين في آن واحد:

الأول: التدخل بشكل غير مباشر في الجوانب الاقتصادية والمالية لروسيا.

الثاني:التدخل بشكل مباشر في الدول المحيطة بروسيا.

وعلى وفق ذلك عملت الولايات المتحدة وحلفاؤها على دعم أوليغارشية مالية روسية بقوة رأس المال العالمي، وتم تصنيعها بسرعة وإظهارها، لكونها لم تكن موجودة قبل 1991، من أجل العمل بمختلف الأساليب على تصفية الدولة الروسية برمتها، وشكّلت إدارة (بوريس يلتسين) فرصة كبيرة لها،

نتيجة الانشغال باستيعاب صدمة التفكك من جهة، و(**أثار ما بعد الصدمة**)المتمثل بالانشغال بالحفاظ على وحدة الاتحاد الروسي من جهة أخرى.

لذلك اندفعت الاوليغارشية الروسية ومعظمها من **اليهود الروس** من أمثال (بيريزوفسكي– خودوركوفسكي- جوسينكسي) للهيمنة على مفاصل الاقتصاد،مستفيدة من (تاتيانا) أبنة الرئيس (**بوريس يلتسين**)، ويهوديته زوجته للاستيلاء على مشروعات الدولة، ومساهمتهم في تهريب مليارات الدولارات خارج روسيا،بقنوات متعددة، ومن ثم القفز لإدارة الدولة من الخلف.

ولا أحد ينكر أن الضعف في الاقتصاد الروسي يتأتى من جملة مسببات، لعل أبرزها الاختلال البنيوي الذي هو متوارث من الحقبة السوفياتية، بجانب الفوضى التي عاشها الاقتصاد بعد عام 1991، حتى الرئيس الروسي (بوريس يلتسين)، وصف حال الاقتصاد بأنه(**غير جيد**)، عندما سأله رئيس الوزراء البريطاني (جون ماجور).

ويقيم يفغيني بريماكوف رئيس وزراء روسيا أوضاع روسيا فيقول: إن روسيا تعد دولة ضعيفة بمقاييس القوة الاقتصادية والسياسية، وليس بمقدورها مواجهة الولايات المتحدة وأوربا، ولا يمكن لها أن تعود كقوة عظمى، إلا إذا استطاعت المحافظة على المحيط القريب منها في الفضاء الروسي. وهو تعبير عما كانت أوضاع روسيا للسنوات1991-1998، في مختلف المجالات والتي كان يشوبها الضعف والفوضى بجانب اهتزاز مكانة الدولة، لعل أبرز مظاهرها ليس بمقدور الدولة فرض إرادتها أو القيام بواجباتها، لا سيّما في المجال الاقتصادي والمالي، وانفلات السوق المحلية وتصاعد عجز الموازنة الحكومية، وتوقف الدولة عن دفع رواتب الموظفين العموميين، وهو ما أنعكس على مستوى ثقة المواطنين بدولتهم.

هذه الأوضاع التي مرّت بها روسيا أبان عهد الرئيس السابق بوريس يلتسين، يصفها المتابعون بأنها الأسوأ **في تاريخ روسيا القديم والحديث**،لما شهدته من سرقات لم يشهدها تاريخ العالم من قبل، مما حدا بالكسندر روتسكوي إلى أن يطلق على (يلتسين) لقب (**مهندس هدم**) الاتحاد السوفيتي.

ثانياً: الهدم المبرمج لاقتصاد روسيا

لقد أبدى الرئيس الروسي (يلتسين)إعجابه بالغرب وأمريكا تحديداً، ومن ثم قناعته بالليبرالية الجديدة،فجمع خريجي جامعة هارفارد من الأمريكان الروس **مزدوجي الجنسية**، أو ما يطلق عليهم (**Harvard boy's**) وفي تسميه أخرى (**Harvard thieves**) وهم من المشبوهين بصلاتهم بالاستخبارات الأمريكية (CIA)، الذين أقنعوا الرئيس الروسي (يلتسين) بإجراء خصخصة عميقة وواسعة للاقتصاد الروسي، والذي سمي (**العلاج من دون تخدير**).

واختار الرئيس الروسي بوريس يلتسين(**ايغدور غيدار**)، ليقود فريق الخصخصة وإدارة الاقتصاد،وهو الذي يحفظ الدرس النيوليبرالي بدقة، معتمداً على أطروحة فريدمان نفسها، بقوله (**إن الإصلاح يتمثل في هدم كل شيء**)، واختار لمعاونته في ذلك أكثر الخبراء الاقتصاديين الأميركيين اليهود تطرفاً (**جيفري ساكس**) [(1)]، لكي يتم استزراع الليبرالية الاقتصادية الجديدة في روسيا، والتي نتج عنها ارتفاع الأسعار عشرات الأضعاف، حتى خلت المتاجر من البضائع والمواد الغذائية، وتخلت الدولة للمرة الأولى منذ عام 1917 عن ضمان العمل والخبز والتعليم والمسكن والخدمات الطبية للمواطنين.

---

(1)هذا الخبير الاقتصادي من حملة راية الليبرالية الجديدة، يقول عن نفسه (**أنه اقتصادي مختص بعلاج اقتصادات دب المرض في احشائها، وأنه يعالج مرضاه بالصدمة طلباً للشفاء السريع**)، ينظر: أولريش شيفر، انهيار الرأسمالية، ترجمة: عدنان عباس علي، عالم المعرفة، ط1، الكويت، 2010، ص 135.

لقد سمحت سياسة تبني الليبرالية لرؤوس الأموال العالمية السيطرة على الصناعات الوطنية، مباشرة أو عن طريق الوسطاء التجاريين والماليين من (**الأوليغارشيين**) الروس الجدد، الذين وضعوا خطة لنهب الصناعات الروسية،والغريب في الأمر أن روسيا قبل عام 1990 لا يوجد فيها مليونير واحد، ولم تتم الإجابة عن السؤال من أين جاء عديد المليارديرات الذين استولوا على الشركات الروسية العملاقة، ضمن برامج الخصخصة بأثمان بخسة.

ويقدر البرلمان الروسي (الدوما) خسائر برامج الخصخصة للسنوات 1993- 1999، بنحو (**3 تريليون دولار**)، وهو أكبر من مجموع موازنات الدول الأوربية مجتمعة عام 1993. وعلى وفق ما جرى في روسيا من عملية تنفيذ لليبرالية، والتي سميت (**جراحة بدون تخدير**)،قد كشفت عن جهدين متوازيين ومتزامنين، وفي نطاقين هما:

الداخلي: قاده اليهود من أصول روسية، للسيطرة على المفاصل الاقتصادية.

الخارجي: قادته واشنطن لتفكيك الاقتصاد وإضعاف القدرة الروسية، وجعلها ترزح تحت عبء الديون الثقيلة، كان كل ذلك يحدث تحت إشراف (**ايغدور غيدار**)، الذي أصبح رجل النيوليبرالية والغرب في روسيا، لذلك أُسندت له مهام (نائب رئيس الوزراء) ومن ثم (رئيساً للوزراء)،لكي تمضي عملية تطبيق الليبرالية الجديدة في روسيا من دون عراقيل.

هناك فكرة تحمل الكثير من الحقد والتشفي والإذلال والتحقير، في الدفع باتجاه بيع مؤسسات الدولة والأصول الثابتة للمجتمع بالمزاد العلني، وتساوم عليها مجموعات من المافيات والفاسدين والكمبردورية الجديدة، وتحتضن الفكرة

نفسها الحط المريع لرمزيات المجتمع، التي أُنجزت كتعبير عن التطلع الحضاري للمجتمع ولإثبات الذات.

ومن الأمثلة على قبح الخصخصة واستهتارها بأصول أي مجتمع، هو بيع أكبر ميناء روسي بمبلغ (120)ألف دولار، في حين تقدر قيمة موجوداته وأصوله الثابتة ب (12) مليار دولار. وهو ما أشار إليه بريجنسكي بقوله: **لقد تم إنجاز الأسبقية الأولى وهي الإخضاع الاقتصادي للقوة العظمى السابقة، لقد تمكنت الولايات المتحدة من الاستيلاء على نحو (300) مليار دولار من الممتلكات الروسية**، وهو يقصد ما حدث على خلفية اعتماد (**الخصخصة المنفلتة**).

وعجزت الحكومة عن تسديد رواتب الموظفين والعاملين في القطاعات الحكومية، واصطفت طوابير من السكان للحصول على المواد الغذائية، وازدادت البطالة إلى ما يقارب (20) مليون، وتبخرت الاحتياطيات الذهبية في البنك الفيدرالي الروسي[1]. فيما يقدر **أفيغيني بريماكوف**(رئيس الوزراء في نهاية القرن الماضي)، ما تم استدانته من المصارف الغربية التي كانت سخية جداً في منح القروض (450) مليار دولار.

إذ يشير زبيغنيو بريجنسكي إلى أن المساعدة المالية المقدمة إلى حكومة يلتسين لم تكن تافهة، فقد أرسل حتى أوائل 1992 أكثر من (3) مليار دولار كمنح غذائية وطبية، وأكثر من (8) مليار لدعم ميزان المدفوعات، وما يقارب

(1) نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية- الروسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص2.

من (49) مليار دولار للصادرات والائتمانات الأخرى، وتم سرقة معظم هذه المساعدات[1].

وما يمكن قوله إن رأس المال العالمي كان مشاركاً بقوة في الاستحواذ على مقدرات روسيا، فيما أدى رجال الأعمال اليهود دوراً بارزاً في الاستحواذ على القطاعات الاقتصادية الروسية، ولاسيّما في قطاع النفط والغاز، فقد شكلت حصة **اليهودي الروسي** الذي يحمل **الجنسية الإسرائيلية**(بوريس بيرزوفسكي)، والملياردير الروسي اليهودي ميخائيل خودركوفسكي صاحب شركة النفط العملاقة (يوكوس)، ما نسبته (80%) من القطاع الحيوي النفط والغاز.

ومصداق ذلك ما كشفته صحيفة (كوميرسانت) الروسية في كانون الأول 2002، عن وجود استثمارات إسرائيلية من دون علم الحكومة الروسية في شركة (يوكوس- عملاق الطاقة آنذاك)،التي تبلغ حصتها (2%) من الإنتاج العالمي للنفط. وأوردت الصحيفة نسب أملاك اليهود الروس في الاقتصاد الروسي كالآتي[2]:

أ- قطاع النفط والغاز الطبيعي (80%).

ب- قطاع صناعة السماد الزراعي (100%)

ت- قطاع صناعة السيارات(80%).

ث- قطاع صناعة الطيران المدني (60%).

ج- قطاع صناعة الأخشاب(85%).

---

(1) زبيغنيو بريجنسكي، الفرصة الثانية، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007، ص 71.

(2) نعوم كلاين، عقيدة الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط3، بيروت، 2011، ص 338.

ح- قطاع البنوك والمصارف(70%).

خ- قطاع شركات التأمين(80%).

د- قطاع الإعلام(65%).

لذلك اندفعت الحيتان الرأسمالية المسنودة من المافيات وأجهزة المخابرات الغربية، للاستحواذ على مشروعات الطاقة (النفط والغاز)، لكون هذا القطاع هو القطاع الحامل للاقتصاد الروسي ومصدر تمويله الرئيس، من خلال سياسة ايغدور غيدار، في تبني الليبرالية وتحويل الاقتصاد الروسي من الملكية العامة إلى ملكية الشركات(عبر الخصخصة)، استطاعوا الوصول إلى مركز القرار السياسي في الكرملين.

إذ وصفت مجلة فوربس الأميركية رجل الأعمال اليهودي الروسي بوريس بيرزوفسكي، إبان حكم (يلتسين) بأنه (**الأب الروحي للكرملين**)، ورجل الأعمال اليهودي الروسي(ألكسندر سمولينسكي) صاحب أكبر مجموعة من المال والبنوك في روسيا، ورئيس منظمة المؤتمر اليهودي الروسي (فلاديمير جوسينسكي)**إمبراطور الإعلام الروسي**،فضلاً عن اليهودي الروسي (رومان أبراموفيتش)، الذي اشترى نادي تشيلسي الإنجليزي ومنحته الصنداي تايمز لقب **أغنى أغنياء بريطانيا**، هؤلاء حتى قبل استلام (يلتسين) للسلطة مواطنين سوفييت عاديين، لا يمتلكون الآلاف من الروبلات وليس ملايين الدولارات،مما يؤكد دخول بيوتات المال العالمية والمنظمات اليهودية وأجهزة المخابرات الأميركية، على خط السيطرة الكاملة على القدرات الاقتصادية والصناعية والمالية الروسية.

لقد أوغلت الولايات المتحدة وحلفاؤها ومن خلال المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي IMF- والبنك الدولي WB)، في توظيف الأزمة الاقتصادية الروسية، بغية تحويل (الخصخصة) الاقتصاد من المركزية (التخطيط) إلى اقتصاد السوق (الليبرالية)، وما رافقها من فوضى فيما سُمِّي (**بالليبرالية المنفلتة**)، والتي عدت برأي معظم الخبراء أنها كانت عملية خصخصة قاسية، أطلق عليها آنذاك الجراحة من دون (**تخدير**)،وهو ما يكبح فرصة روسيا من استعادة دورها العالمي كقوة من شأنها مزاحمة الدور الأميركي، والتي ينظر إليها عدو لابُدَّ من **تدجينه وسحقه** لاحقاً.

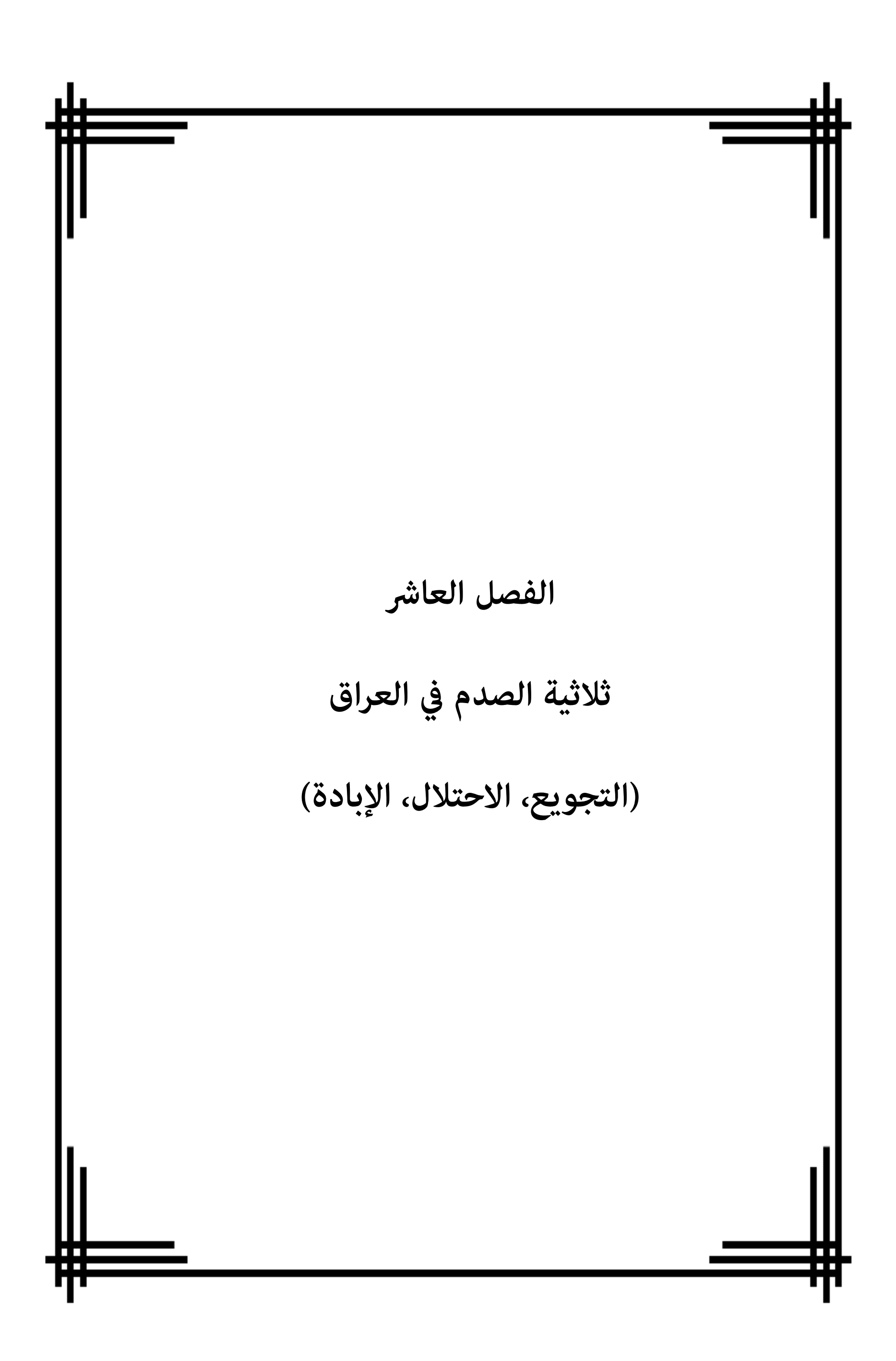
من المعروف للباحثين في الشأن السياسي، **أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تعيش ليلة واحدة من دون عدو، وإن كان موهوماً**، لذلك تظل تسعى لصناعة عدو، ويتشارك العقل الغربي والأمريكي بالهوس الدائم بمقولة نيتشه (**عيشوا في خطر**)، والتي دفعته إلى استحداث العدو وصناعته في كل الأوضاع وكل الأزمنة، لذا لا يمكن أن يعيش هذا العقل من دون عدو يحدد له بوصلة تفكيره وتوجهاته، لذلك تم التركيز على استحداث مختلف الأساليب، بغية إقناع أو فرض هذا العدو على العقل الجمعي المجتمعي.

ولعل (**الخضوع الشعبي**) لجورج أوريل[1]، عن طريق ابتكار أو وضع لغة جديدة تتغير فيها الكلمات صوب لغة مخادعة أو مراوغة، تتسم (**بتقعر الكلام وتكلف اللفظ**)، هو ما سمّاه هربرت أ. شيللر (**المتلاعبون بالعقول**)[2]، وعند سيرجي مورزا (**التلاعب بالوعي**)[3]، فيما سمّاها فيليب تايلور (**قصف

(1) جورج أوريل، 1984، ترجمة انور الشامي، المركز الثقافي العربي، ط1، الدار البيضاء، المغرب، 2006. ص293.
(2)هربرت أ. شيللر، المتلاعبون بالعقول،ترجمة :عبدالسلام رضوان، عالم المعرفة،الكويت، .1986
(3) سيرجي مورزا، التلاعب بالوعي،ترجمة:عياد عياد، الهيئة العامة السورية للكتاب،دمشق، 2012.

العقول)[1]، في حين ذهب نعوم تشومسكي في إحدى مؤلفاته إلى تسميتها (**الاستراتيجيات العشر للتلاعب بالشعوب**).

(1) فيليب تايلور، قصف العقول، ترجمة سامي خشبة، عالم المعرفة، الكويت، 2000.



الفصل العاشر

ثلاثية الصدم في العراق

(التجويع، الاحتلال، الإبادة)

الفصل العاشر

ثلاثية الصدم في العراق

(التجويع، الاحتلال،الإبادة)

أولاً: التجويع ... ترويض للمجتمعات

لم يكن العراق يمثل خطراً على مصالح الولايات المتحدة طوال تاريخه الحديث، ولم يشكل الاقتصاد أية أهمية حتى تتحمس الولايات المتحدة لتدجينه من خلال الليبرالية الجديدة، فالقرار على تدميره وإعطاب آلية جهده التنموي تنتمي إلى أجندات لا علاقة لها بالمنظومة الرأسمالية برمتها، بل يعود إلى رغبة (**إسرائيلية**) نفذتها الولايات المتحدة وبريطانيا حصراً، أما المشاركون الآخرون في أكبر عملية تدمير لبلد نامٍ[1]، فقد جاءوا تحت سوط القوة العسكرية والسياسية.

ظلت تنازع الإستراتيجية (الإسرائيلية) رغبة جامحة في إخراج العراق من مشرق العرب ومصر من مغربهم، وعدت ذلك بمثابة الجائزة الكبرى التي تقدمها الولايات المتحدة وحلفاؤها لها، وهي حالة تماثل ما عبّر عنه الرئيس ريتشارد نيكسون، على خلفية **أزمة اندونيسيا** 1966/1965، ومجيء سوهارتو إلى سدة السلطة بعد الإطاحة بنظام سوكارنو، عندما قال:**بالمئة مليون** من سكانها إندونيسيا **وبجزرها المتقوسة** على امتداد ثلاثمئة ميل، والمحتوية على أغنى مخزون من الثروات الطبيعية، **فهي بحق الجائزة الكبرى في جنوب شرق آسيا.**

لقد شكلت العقوبات الدولية المفروضة على الاقتصاد العراقي، واحدة من أهم العوامل التي أضعفته وعمقت الاختلالات البنيوية فيه، وساهم التضخم وتدهور سعر صرف الدينار إلى تآكل القيمة الحقيقية للنقد، مما أفقد

---

(1) عبدعلي كاظم المعموري وآخرون، استراتيجية التدمير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

العملة المحلية جزءاً من وظائفها، إذ لم تعد مخزناً للقيمة (Store of Value) ولا مقياساً للأشياء، بجانب فقدان التحديث التكنولوجي في القطاع الصناعي والنفطي. وهذه مع الكثير من المشكلات أدت إلى تدهور الإنتاج الحقيقي.

وساهم الاحتلال الأميركي- البريطاني بتدمير الدولة العراقية برمتها، ومعها الاقتصاد العراقي، إذ سمحت قوات الاحتلال بنهب وتدمير معامل ومصانع القطاع الصناعي، فضلاً عن المصارف والبنك المركزي، وما كان يحكم إستراتيجية الاحتلال هو تدمير كل ما سبق، والبدء ببنائه من جديد على وفق رؤية ليبرالية جديدة، وفرض الحاكم الأميركي والطبقة السياسية التي طفت على سطح الأحداث، التحول إلى اقتصاد السوق من دون أي إستراتيجية للتحول أو وجود مرحلة انتقالية. وما كانت تستهدفه الولايات المتحدة وشركائها في تدمير العراق وإفراغه من كل ممكناته، والذي أطلق عليه في حينه (**السنة صفر**)أي[1]، قد عبر عنه جورج أوريل في روايته (1984)، بوضوح تام (**ستكون أجوف، لأننا سنعصرك حتى تصبح خواء من كل شيء، ثم نملؤك بذواتنا**)[2].وهذا يتوافق تماماً مع ما قاله (**وليام لوني**) قائد القوة الجوية الأميركية إبان الاحتلال، التي دمرت المنشآت والبنية التحتية للعراق: **إنهم يعلمون أننا نمتلك بلدهم، وأننا نفرض عليهم الطريقة التي يعيشون ويتحدثون بها....** هذا يمثل شيئاً عظيماً لأميركا.

---

(1) نعومي كلاين، السنة صفر: نهب العراق سعياً إلى يوتوبيا المحافظين الجدد، مجلة المستقبل العربي، العدد (308)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004. وكذلك: كرم عبد العزيز اصلان، حصاد جهود إعادة أعمار العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد (164)، القاهرة، 2006، ص 150.

(2)جورج أوريل، 1984، مصدر سابق. ص 302.

وفي حقيقة الأمر أن الاقتصاد العراقي ليس (**مركزياً ولا ليبرالياً**)، فهو اقتصاد (**هجين ومشوه**)، يعتاش على العوائد النفطية التي تمثل الأساس في ديمومة الأوضاع الاقتصادية والحياتية، وأن الاقرار على تبني اقتصاد السوق في قانون إدارة الدولة أو في الدستور، لم يكن حقيقياً بل هو في أحسن الأحوال، شرعنة للفساد والتدمير. ودفع النيوليبرالية في الحالة العراقية يتجاوز حدود الاقتصاد والتحول، إلى أهداف إستراتيجية، تقترب من إعادة العراق لمرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى.

وعليه فإن البحث في خسائر العراق الاقتصادية، يعد معقداً، بسبب عدم توافر الإحصاءات الدقيقة بشأنه، وهو يشمل جزءاً كبيراً من (رأس المال الثابت والأصول الإنتاجية مدنية/عسكرية)، لذلك لا يمكن أن تكون مساحة التدمير بأقل من (500) مليار دولار، ناهيك عن الأصول السائلة في الجهاز المصرفي والبنوك والمؤسسات الحكومية.

لقد تبنى الاحتلال فلسفة النيوليبرالية بإحداث **الصدمة بالقوة العسكرية والتدمير**، وبذلك أُطلقت الشرائح الطفيلية ومافيات الفساد والشركات الوهمية، ليتم إغراق مصارف الدول المجاورة بالأموال المنهوبة، أو التي يجري (**تبييضها**) في تركيا وإيران والإمارات والأردن ولبنان ... الخ، أو من خلال الصفقات التجارية والعقود، والمشروعات عديمة الجدوى، حتى عد العراق من أكثر البلدان فساداً في العالم.

ولعل ثقل التوجهات أنصب في ثلاثة اتجاهات هي:

1- التجارة وتحريرها من كافة القيود.

2- تحرير حركة رأس المال.

3- دفع الحكومة العراقية إلى السماح بدخول شركات النفط العالمية (اكسون موبيل) و(بريتيش بتريوليوم ... الخ) للسيطرة على قطاع النفط العراقي بمختلف الوسائل، والذي من نتائجه رهن (84%) من الاحتياطيات النفطية لمصلحة الشركات، لمدة أربعين عاماً، من خلال عقود جولات التراخيص.

ثانياً: الليبرالية في العراق: نهب وفساد

على مسار الفوضى الاقتصادية والمالية وسوء تخصيص الموارد، وغياب الرؤية لإدارة الاقتصاد العراقي، واستمرار التخبط في الإجراءات والسياسات،تأكد عدم القدرة على إخراج اقتصاده من أوضاعه الحالية. لا سيّما في ظل محددات كثيرة، ووصول أرقام المديونية إلى (130) مليار دولار عام 2018، وهي تتجاوز حجم المديونية التي خلفها النظام السابق عام 2003 والبالغة (129) مليار دولار، على الرغم من سنوات **(اليسر المالي)** التي شهدها الاقتصاد العراقي نتيجة الطفرة النفطية الثالثة لأسعار النفط.

لقد تسبب الأخذ بالليبرالية في الاقتصاد العراقي، وما ترتب على فقدان الدولة السيطرة على الأوضاع الاقتصادية، وصعود اقتصاد العقود الفاسدة والكومشنات وسوق العملة، إلى غياب شبه تام للقطاع الحقيقي والاهتمام بالإنتاج، حتى بدا العراق برمته سوق دائمة لسلع الكثير من البلدان بما فيها المجاورة، ولما كان نمط الاقتصاد ذا صفه ريعية (**توزيعية**)، وما ترافق معها من ميول استهلاكية، أضحى من الصعب الحديث عن دالة إنتاج وطنية يعتد بها، وتحول البلد إلى مستورد صافٍ للكثير من السلع (وبخاصة الزراعية)، التي بمقدوره إنتاجها أو أنه كان يحقق نسبة اكتفاء ذاتي منها.

وأشرت السياسات الاقتصادية المعتمدة منذ عام 2003- 2018، فقدان بوصلة التفكير/ أو التوجه الاقتصادي في المديين المتوسط والبعيد، وبدا الحرص على توفير المقبولية والرضا لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات الأخرى، هو الهدف لصانع القرار الاقتصادي، وبإزاء تصاعد نسب الفقر والبطالة والتهميش ومستويات الفساد والهدر في المال العام، والكم الكبير من المشروعات المعطلة، والتي لا تتوافر لنسبة كبيرة منها دراسات الجدوى الاقتصادية، والعجز في موازنات الحكومة، وعدم الضغط بقوة على مستويات الإنفاق الحكومي العام، ساد شعور عند المجتمع العراقي بانسداد الآفق وشيوع حالة التشاؤم، في ظل غياب حلول حقيقية ومعتبرة، من شأنها معالجة التشوهات التي أضافتها مرحلة ما بعد سقوط النظام السابق، للتشوهات الموروثة في الاقتصاد العراقي.

إذ ساعدت القوى القابضة على السلطة بعد احتلال العراق عام 2003، نتيجة عدم امتلاكها لبرنامج حقيقي وواضح لإدارة الاقتصاد، وتلبس العقل السياسي للنخبة الحاكمة بفكرة (**الغنائمية**)، هذه النخبة تكونت من كيانات وأحزاب سياسية وحملت أفكار ومعتقدات متناقضة، لكنها توافقت على ديمومة وجودها في السلطة وتحقيق مصالح عناصرها وأحزابها[1]، وهو ما أدى إلى القبول بتوسع الدولة بأكثر مما يتحمله الاقتصاد، فالتوسع الأفقي الكبير للهيئات والمؤسسات التي أنشأها الحاكم الأمريكي، وتلقفتها الطبقة السياسية لتستفيد منها لصالح أفرادها، من شأنه الدفع باتجاه تضخم كبير في الدولة يتناقض تماماً مع التوجهات الليبرالية واقتصاد السوق. وهو ما شكل عبئاً اضافياً على موازنة

(1) عبد العزيز عليوي العيساوي، النخبة الحاكمة وإدارة الدولة العراقية بعد 2003، دار المنتدى الثقافي العربي، بغداد، 2018، ص 158.

الدولة نتيجة ارتفاع مستويات الإعالة التي يتحملها الاقتصاد، بحيث يمكن توصيف الحال بأن (**الناس عيال على النفط**)، بدلاً من مقولة (**الناس عيال على الخراج**) [(1)]، برغم أن كليهما مصدره خارجي لاداخلي(انتاجي).

وما يمكن قوله بوضوح إن انخفاض مساهمة القطاعات الاقتصادية عدا النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، وتدني نسبة الإيرادات غير النفطية إلى إجمالي الإيرادات وبنسبة لا تتجاوز (4%)، وما رافقها من وصول نسبة السكان تحت خط الفقر، وفق أكثر الإحصاءات تحفظاً إلى (25%) من إجمالي السكان، ووجود ما لا يقل عن (3) ملايين شخص يعيشون في فقر مدقع، ووصول البطالة إلى أكثر من (20%)، وارتفاع مستوى الأمية في العراق إلى (6) ملايين مواطن[(2)]، بعد أن شهد العراق في ثمانينات القرن الماضي القضاء عليها، وتراجع مستويات الخدمة الصحية والتعليمية. وانتشار ظاهرة المخدرات بين الشباب نتيجة الضعف في الرقابة والتشريعات القانونية. وكما يعبر ماركس (**ليس ثمة مجال يضحى به بحقوق الناس، بهذه الدرجة من الوقاحة والصراحة**) [(3)].

إن برنامج احتلال العراق وما ترتب عليه من منهج اقتصادي، يراد منه أن يبقى المجتمع والاقتصاد متكئاً على النفط، والذي ليس له سيطرة عليه، وأن يتحول البلد إلى مستهلك صافٍ لمختلف السلع، مع بنية سياسية هشة، تظل

---

(1) للمزيد حول الخراج والسياسة المالية ينظر: فاطمة سيد عبد القادر، السياسة المالية للإمام علي بن ابي طالب من منظور النظام المالي الاسلامي، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2017، ص 171.

(2) لابد من الاشارة إلى أن الارقام متفاوتة ما بين وزارة التخطيط (13%) ومجلس النواب الذي يحددها (10,3%- موقع المجلس في14 يناير2018)، وما بين المؤسسات الدولية وغير الحكومية أكثر من (20%)، ومن المؤكد أن معدل البطالة والفقر والتهميش هو أكبر من المعلن.

(3) كارل ماركس، رأس المال، مصدر سابق، ص 223 (الهامش).

متوسـلة بالخـارج لتحقيـق شيء مـن الاسـتقرار والتوافـق الـداخلي. بحيـث لايـستطيع العـراق مستقبلاً ضـمان أوضـاعه الاقتـصادية، إلا بـالاعتماد عـلى الولايـات المتحـدة والمؤسـسات الماليـة العالمية، ولا وحدته إلا عبر رعاية الأمريكان للعملية السياسية وقبول أطرافها.

ومثلما ظهر بشكل مفاجئ العديد من المليارديرات في روسيا، فقد تكون في العراق خلال عقد ونصف من الزمن، المئات ممن باتوا يحـسبون رجـال أعـمال وأثريـاء وبرجوازيـة سياسـية، كبديل عن الطبقة الوسطى والبرجوازية الوطنية، التي هجرت العـراق ولجـأت إلى دول الجـوار، لأسباب سياسية أو بحثاً عن الأمن والاستقرار، سواء في زمن النظام السابق أم بعد 2003.

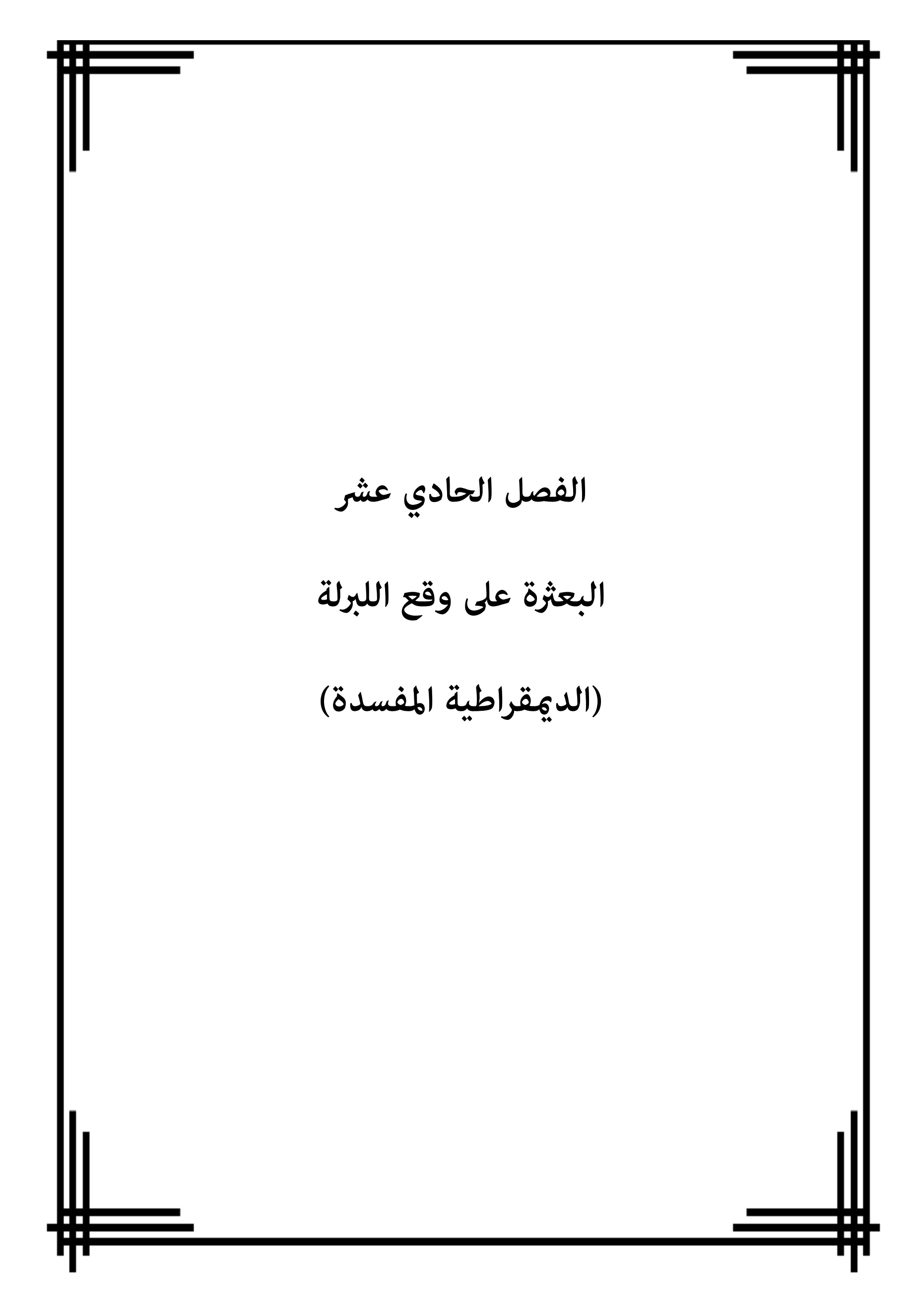
هذا التكوين لشرائح جديدة لم تكن معروفـة سـابقاً، راكمـت ثرواتهـا مـن المـال العـام، بطرق مختلفة، وباتـت مـستعدة لتأديـة دور أوسـع مـن **الكومبرادوريـة**، وهـي تغـازل القـوى السياسية وتخدم الأجنبي، وتساهم في إفقار المجتمع. وهو يتسق مع مـا تهـدف إليـه الولايـات المتحدة من خلق شرائح تسيطر عـلى الاقتـصاد والمـال وتـتحكم في توجهاتـه، بـدلاً مـن الإتيـان ببرجوازية قادرة على إقامة دولة وطنية واقتصاد مصنع متمركز على الذات.

بل إن الولايات المتحدة عملت بقوة على عرقلـة البعـد الـوطني في الـسلوك الاقتـصادي للدولة العراقيـة بعـد 2003، والحـرص عـلى ضـبط اتجاهـات التغيـير لـصالح أن يظـل الاقتـصاد العراقي يؤدي دوره الطرفي في خدمة توسع الرأسمالية[1].

---

(1) سمير أمين وآخرون، الاقتصادات العربية وتناقضات السوق والتنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 84.

إن التعكز الأميركي على السلطات المتأتية من ملمح واحد من ملامح الديمقراطية، وهو الانتخابات، هذا الملمح أصبح باهتاً وضعيفاً وغير موثوق فيه، والركون في القرارات لما يسمى بالأكثرية الشعبية أو النيابية، ليس مدعاة لاتخاذ قرارات سليمة وصحيحة، وبخاصة لبلدان الديمقراطية الناشئة، أو الجنينية، وهو ما أشار إليه جون ستيورات ميل (1806-1874)، قبل أكثر من قرن بقوله، (**إن رأي الأغلبية ليس بالضرورة صحيحاً، ومن الممكن أن يخطئ الناس، وأن كانوا أكثرية، لأن كثرة العدد ليست سلطة منطقية**).



الفصل الحادي عشر

البعثرة على وقع اللبرلة

(الديمقراطية المفسدة)

الفصل الحادي عشر

البعثرة على وقع اللبرلة

(الديمقراطية المفسدة)

أولاً: المدخل الاقتصادي لبعثرة المجتمع

عندما يتم توصيف ما حدث للعراق على خلفية الاحتلال الأميركي، وما ترتب عليه من تدمير للدولة والاقتصاد والمجتمع، فهو توصيف لم يكن مغالياً، إذ كانت نتائج الفعل الاحتلالي مباشرة على الدولة والاقتصاد، فلم تتشكل دولة بالمعنى الحقيقي وظلت تتراوح ما بين دولة (**فاشلة**) إلى دولة (**رثة وهشة**) وإلى دولة بوجهين (**ظاهرة**)و(**عميقة**) ... الخ، فليس أخطر على المجتمعات من دولة رخوة واهنة يتم تجاهل أحكامها. والاقتصاد العراقي بقي في إطار اقتصاد (**مأزوم**) ثم اقتصاد (**راكد**) إلى اقتصاد (**غنائمي**)... تنتفع منه شرائح معينة تحت رعاية طبقة سياسية.

والمعطيات العيانية لطبيعة الدولة والاقتصاد ما بعد الاحتلال، لا تحتاج إلى أي عناء للاستدلال على مظاهرها، وعلى صعيد المجتمع بدأت تظهر مشاكل وظواهر لم يألفها المجتمع من قبل، فضلاً عن حراك غير منظم، وتغيرات أصابت بنية المجتمع وأحدثت شروخ واسعة فيه، تمثلت بولادة شرائح جديدة، مع (**فرز طبقي**) واضح، لم يكن نتاج تحولات اقتصادية حقيقية، تمت في ضوء تفاعلات اقتصادية فرضتها تحركات الاقتصاد وانتقالاته، بل هي نتاج حالة الفوضى الاقتصادية والسياسية التي خلفها الاحتلال، عندما غابت الرؤية الاقتصادية وتلاشت السياسة الاقتصادية الكلية. إذ بدا واضحاً أن الإدارة الاقتصادية للحاكم الأميركي حصرت الاهتمام في متغيرين أساسيين هما:

1- استمرار تدفق النفط لتغطية النفقات الحكومية والاستيراد

2- النقد والمالية العامة

وجرى التعمد في إهمال الجوانب الاقتصادية الأخرى بشكل (**فاضح ومكشوف**)، حتى بدا أن الأمر مخطط له في تدمير القطاعات الاقتصادية، والقضاء على ما تبقى من قدرتها على الإنتاج تحت وقع متغيرات أساسية، هي:

أ- فتح الحدود بإزاء دخول البضائع بشكل (**فوضوي**)بعيد حتى عن أبسط قواعد التنظيم.

ب- التعمد في إيقاف كل سياسات الدعم والإسناد والتسهيلات المعتمدة، التي تقدم للمؤسسات الإنتاجية (الصناعية والزراعية).

ت- السماح للمتعاونين والمتفاعلين مع الاحتلال أو الذين جاءوا معه، بعقد الصفقات الكبيرة خارج كل الضوابط المتعارف عليه في أبسط التنظيمات التي تعتمدها الدول.

ث- لم تولِ الحكومات المتعاقبة كلها أي اهتمام بالإنتاج وبالاقتصاد الحقيقي، وانغمست بقوة في الجوانب الاستهلاكية، ومعروف أن أولى أهداف الحكومة الجيدة تحفيز الإنتاج، أما الحكومة السيئة أو الفاشلة فالهدف الرئيس لها تحفيز الاستهلاك.

لذلك نلحظ أن هذا العمل كان يتم بشكل تراكمي على مدى سنوات عدة، من إخراج الأغلب الأعم من الصناعات العراقية المتبقية وإيقاف الأخرى، فيما عانت الزراعة العراقية من ارتفاع كلف الإنتاج مقارنة بالسلع الزراعية المستوردة، وهو ما حمّل المزارعين خسائر كبيرة، أجبرتهم على التوقف عن الإنتاج، وترك الأراضي الزراعية، فيما استبيح قطاع الخدمات ولاسيّما في مجال الاتصالات، من شركات تعمل لصالح الأحزاب،وشهد العراق تكاثر فطري للمصارف الأهلية والأسواق التجارية (المولات) بشكل يبتعد كثيراً عن المنطق

الاقتصادي وجدوى المشروعات، ويبدو أن (**المصارف- المجمعات التسويقية**)، عملتا كرافعتين للمزيد من غسيل الأموال وتهريب العملة خارج البلد. مستفيدة مما يسمى بمزاد بيع العملة المزعوم.

هذا لم يكن بعيداً عن تنامي شرائح جديدة، استحوذت على جزء من عقود الدولة والمقاولات أو السيطرة على ممتلكات تابعة للدولة (المال العام)، أو أنها سيطرت على ممتلكات أفراد أو أجبرتهم على بيعها بأثمان بخسة، كما هو الحال في أملاك المسيحيين العراقيين الذين غادروا العراق، نتيجة الأوضاع الاقتصادية بعد عام 1991، أو بسبب الفوضى وعدم توافر الأمن بعد 2003. فضلاً عن ممتلكات شخوص النظام السابق وتابعيه.

هذا (**التوزيع للثروة في العراق**) تحت وقع القوة والفوضى والفساد والنهب، لا يختلف عما حدث في بلدان أخرى مرت بظروف مشابهة، ولكن في العراق كانت أكثر قسوة وأكثر تطرفاً، صحيح أن الأمريكان يشجعون طبيعياً قيام ونشوء شرائح جديدة بديلة عن الطبقة الوسطى و(**الرأسمالية**) العراقية المعروفة بوطنيتها، لصالح خدمة أهدافهم، لكون الشرائح الجديدة (**رأسمالية الأنابيب**) منزوعة الوطنية ولها القابلية على التعاون لمديات بعيدة، ولا تعارض تأدية دورها المرسوم ما دامت الأوضاع ضامنة لمصالحها، فهي مستعدة دائماً لعلاقة (**التخادم بين التابع والمتبوع)**تحت عباءة المنافع والأموال.

هذا التشوه الحاد الذي أحدثته السياسات الاقتصادية والعامة للدولة العراقية بعد 2003، أنعكس سلباً في التراتبية المجتمعية، إذ قفزت على وقع هشاشة الدولة وترهلها، شرائح جديدة بدأت تستحوذ على الكثير من المال، وهو في جلّه من (المال العام)، وأخذت رويداً رويداً تدخل في الترتيبات السياسية لتصبح جزء مهماً من المشهد السلطوي والسياسي.

والعراق كدولة ريعية فإن صفة الريع النفطي من شأنها أن تلقي بظلالها على المشهد المجتمعي برمته، في بعده السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وإذا كانت دول الريع الخليجية تتوسم بكونها دول عوائل وقبائل، وهي تمارس (**نمط الدولة الخراجية**) بكل تفصيلاته المعروفة، فإنها ظلت موضع رصد للباحثين في تتبع مآلات مستقبل هذا البلدان المجهزة لموارد الطاقة، وتمارس الدولة التوزيعية سلطتها وتضبط حراكات المجتمع من خلال سطوتها التوزيعية.

ومثلما وصفت يوماً ما (مارجريت تاتشر- **المرأة الحديدية**) مجتمعات الخليج العربي، بقولها (**ليس هناك مجتمع، بل أفراد وعائلاتهم)، ففي العراق الذي ساهمت بريطانيا كدولة استعمار قديم وحليفة الولايات المتحدة الأبرز في احتلاله مرة أخرى، بجعله** مجتمعاً ليس كالمجتمعات الأخرى، بل (**أفراد ومافيات)**. وعليه إذا كان الملوك والأمراء وعوائلهم هم مَن يسيطر على ثروات مجتمعات الخليج، ويتم التصرف فيها على وفق رؤية الحاكم وعائلته، فإن ثروات العراق يتم التصرف بها من (**السبعة الكبار**) في المشهد السياسي العراقي وتوابعهم والمافيات التي تستظل بهم.

ثانياً: المدخل السياسي لبعثرة المجتمع

أرادت الولايات المتحدة نشر الديمقراطية والحرية في دول عربية مختارة، ولا أحد يعرف كيف يمكن ممارسة الحرية والديمقراطية من دون (**كيان سياسي وسياج دولة)** توفر البيئة والحماية وتضبط التفاعلات، فالدولة الديمقراطية العريقة (**تمت) **أولاً، ثم **(استقرت)** من حيث هي دولة، ثم **(تحولت)** إلى دولة ديمقراطية[1]. فالتزام الغرب بسيادة (**القانون**) سابق على إيمانه (**بالديمقراطية**

(1) للمزيد حول العصبية ينظر: محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون: العصبية والدولة، دار الطليعة، بيروت، 1982.

وحقوق الإنسان)، وعليه لماذا جرى تقديم الفوضى ونزع هيبة الدولة على القانون في العراق؟.

وقبل أكثر من عشرة قرون قال ابن خلدون (**إن الاوطان الكثيرة العصائب قل أن تستحكم فيها دولة**)[1]،وما حدث في حالة العراق من تبني لديمقراطية (**معوقة**)،لكونها من دون ديمقراطيين، و(**قشرية**) لأنها عدت قيام الانتخابات سواء أكانت (**نزيهة أم مزورة**)، هو صك الغفران الأميركي بديمقراطية وشرعية النظام السياسي، في مثل هذا الوضع وبسبب ضعف الدولة، أضحى الانزلاق نحو الطرد والانفلات عن المركز أمراً حتمياً، وانتقلت الجماعات والعصبيات من (**رفض النظام الديكتاتوري**)إلى (**رفض الدولة**)[2].

لعل اختلاف رؤى القائمين على أمر العراق، يعود إلى اختلاف مشاربهم وايديولوجياتهم، وصولاً إلى العقلية السياسية، مما وسم الحالة السياسية بأنها تعاني من إشكالية الاتفاق على المصلحة العامة حتى لخيارات النخبة السياسية. وهو ما يعكس بوضوح تام عدم (**النضج السياسي**)، مما أضعف التوحيد والاندماج الوطني من أجل الشروع ببناء الدولة، لصالح الاستضلال بالبديل الخارجي (**الأجنبي**) لحماية الجماعات المحلية وتبني مطالبها، مما وسع من هيمنة (**الخارج على الداخل**).

---

(1) محمد جابر الانصاري، الديمقراطيات ومعوقات التكوين السياسي العربي، في (كتاب)، علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2002، ص112.

(2) غسان سلامة، أين هم الديمقراطيون، في (كتاب) جون ووتربوري وآخرون، ديمقراطية من دون ديمقراطيين، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2000، ص18.

وبغياب الاستقرار السياسي (**التحكم والسيطرة**)، والعدالة الاجتماعية على مستوى الإدراك، تعاظم دور التيارات الدينية على التعبئة السياسية وتسيس المطالب الطائفية [1]، وهو ما عصف بوحدة المجتمع، والدفع صوب التشرذم القومي والطائفي والمناطقي، وتحت تأثير (**السيولة الهوياتية**) والمواطنة، أصبح الانتماء الوطني في الخلف، لصالح انتعاش هويات فرعية مثلت ملاذات للجماعات المتكالبة على السلطة وريع المناصب الحكومية والمال العام.

وإذا ما كان رامسفيلد وزير الدفاع الأميركي إبان احتلال العراق 2003، يعد الفوضى والنهب والسلب وتدمير مؤسسات الدولة العراقية وفتح المصارف والبنوك والمتاحف أمام عصابات منظمة، بعضها أدخلتها دول عربية مجاورة، يسميها رامسفيلد (**ثمن الحرية**) بعد سنوات الحكم الشمولي، هذه الذرائعية والتسويغ غير المسؤول مثل نذيراً باستمرار حالة اللادولة والفوضى وعدم القدرة على ضبط الأوضاع لهشاشة مؤسسات الدولة، وهو ما أشار إليه (مايلز كوبلند- **لعبة الأمم**)،من **أن إعطاء المصريين حريتهم بسرعة، هو أشبه بترك أطفال يلعبون في الشارع تحت رحمة الظروف**[2].

لهذا نلحظ عدم الاكتراث الأميركي بشعاراته في بناء الديمقراطية التي سمّوها (**الوليدة/أو الجنينية/الناشئة**)، ففي حقيقة الأمر هي غير حريصة على ذلك، إلا بالقدر التي يجعلها (راعية لها) وتمارس (**القيمومة=رعاية القاصرين**) لهذه التجارب، ويشير تشارلز كراوتامر في صحيفة الواشنطن بوست في وصفه لمستقبل العالم إلى أنه: ((في الخمسين سنة القادمة سيكون عالماً مختلفاً... عالماً لا

---

(1) خلدون حسن النقيب، مخطوطة على موقعه الشخصي:-http://www.khaldounalnaqeeb.com/ar/by hand.jsp

(2) مايلزكوبلند،لعبةالأمم،تعريب، مروانخير،إنترناشيونالسنتر،ط1، بيروت، 70. 19

تعنـــي فيـــه (**الديمقراطيـــة**) شـــيئاً، إذا مـــا كانـــت **فوائـــدها عـــلى تنـــاقض مـــع المـــصالح الأميركية**))،فالولايات المتحدة الأميركية لم تمانع من قيام (**مستعمرة نفطية**) من مثـل الـسعودية من (**دون ديمقراطية**)، مادامت تحتفظ بمصالحها ومصالح شركاتهـا، فالديمقراطيـة لا ترتقـي إلى أهمية (**اليد الخفية**) ومصالح رأس المال العالمي، إلا في **التوظيف السياسي** لكي تواجه خـصومها، أو بالضد ممن يضر بمصالحه.

لقد دشنت الولايـات المتحـدة القـرن الحـادي والعـشرين متكئـة عـلى تفردهـا وقوتهـا، واحتلت في آن واحد بلدين ناميين وإسلاميين، وظهر مبكـراً عجزهـا في اسـتدامة هـذا الاحـتلال، فظهـرت (**فجـوات قاتمـة**) لم يكـن بمقـدور الولايـات المتحـدة ملئهـا، مـما اسـتوجب تغطيتهـا (**بـالفوضى واطـلاق المـشاعر الدينيـة**). وفي التجربـة العراقيـة ثبـت أن (**الطائفيـة تنتمـي إلى السياسة**)، لا إلى مجال (**العقيدة والدين**)، لهذ أريد لها أن تكون سـوقاً مـوازي (**سـوق سـوداء**) لتصريف بضائع السياسيين غير المطابقة للمواصفات، التي هي أكبر مـما تتطلبـه مبـادئ الـدين والمذهب.

أريـد لهـذه الفـوضى أن تترسـخ وتنتـشر لتـسويغ كـل الممارسـات الـسياسية والأمنيـة والاقتصادية، وأن تتداخل المسؤوليات، ويـصبح هنـاك خـيط رفيـع جـداً بـين الممارسـة الفرديـة لمقتضيات فردية وحزبية والتستر عـلى عموميتهـا كـصالح عـام، فالكـل ينـشد المـصلحة العامـة وخدمـة المجتمـع وشرف المـسؤولية والنهـوض بهـا، وطـرداً مـع الـزمن الممتـد خفتـت ثقـة الشارع والمجتمع بإمكانية تحقق الاستقرار والأمن وحقوق الإنـسان وسـيادة القـانون وتـساقط ثمـــار الموازنـــات المنفلتـــة والكـــسيحة، والمفارقـــة إصرار الطبقـــة الـــسياسية والأحـــزاب عـــلى ذات التغريدة الجوفاء، لإيهام المجتمع بمستقبل واعد كما في اليابـان أو ألمانيـا، ورددت الطبقـة

السياسية أكذوبة الأمريكان من أنهم سيجعلون العراق (**لؤلؤة الشرق الأوسط**) و(**سنغافورة العرب**).

وكلما كان الخطاب الأميركي موجهاً صوب عنوان معين، نلحظ تلاقف الأحزاب له ومنظمات المجتمع المدني التابعة للأمريكان أو لأحزاب السلطة، فعندما وصل الأمر إلى أن تكون التوجهات الأميركية صوب (**الدولة المدنية**) بعد أكثر من (15) عاماً من الفشل والفوضى، فإن الأغلب الأعم من الأحزاب والشخوص ووسائل الإعلام، نزعت جلد **المركزية والحاكمية والسفسطة السياسية**، لتتحول من حال إلى حال، حتى في عناوين أحزابها، وتُضحي في خطابها المبثوث حتى بأيديولوجيتها التي عاشت في كنفها عقود عديدة.

هذا كله يجري في ظل غياب الديمقراطية داخل هذه الأحزاب، ومن دون توافر ديمقراطيين بشكل حقيقي، تتحول موضوعة الديمقراطية إلى **شكل قاسٍ**من أشكال التستر على الممارسة الديكتاتورية الاوليغارشية، فالانتخابات تبدو كأنها عباءة يتم فيها ستر كل عيوب الأوضاع،مما يعني بوضوح أن الفهم للديمقراطية في العراق،هوالتحول من الدكتاتورية الفردية إلى دكتاتورية الأحزاب، وبصورة مكثفة هي (**أوليغارشية**) تتوزع ما بين (**دينية**) وأخرى (**قبلية/عشائرية**)، وما بينهما تكوينات(**ليس لها طعم ولا لون ولا رائحة إلا رائحة الارتباط بأجهزة المخابرات الخارجية**).

ربما هي شكل من أشكال التسلطية، إنها التسلطية الناعمة (Soft-Authoritarianism)، هذه الديمقراطية التسلطية تخضع لمفارقة غريبة، هي أن الأحزاب الماسكة بالسلطة تحتج بها، وفي الوقت نفسه تنتقدها، وتعد غياب مفردات العدالة والمساواة نتاج طبيعي للديمقراطية، وإذا ما أفضت أحوال

المغرب إبان حكم (الحسن الثاني) من فساد وظلم إلى قوله، بأن المغرب مهدد (**بالسكتة القلبية**)، فماذا يمكن القول بحق العراق؟

وبهذا تصبح الديمقراطية التي يراد لها أن تكون ممارسة متقدمة لاحترام إرادة الإنسان إلى إرادة لسحق جماعي للبشر، ولعل إشارة ونستون تشرشل بالغة التعبير عنها، عندما قال: **باستثناء بعض الأنظمة الأخرى، فإن الديمقراطية أسوأ أنظمة الحكم على الإطلاق.** وهي ربما نتيجة طبيعية وصلت إليها الشعوب التي احُتلّت لنشر الديمقراطية المزعومة.

لم تكن الولايات المتحدة غير واعية لما أرادت تنفيذه في العراق، لكنها حاولت استغباء الناس والرأي العام المحلي والدولي، بأنها لا تمتلك خطة لما بعد الاحتلال، لقد شكلت وزارة الخارجية والبنتاغون بمساعدة (CIA) لجان عمل مع العراقيين المتعاونين معها من مختلف الاختصاصات في وضع خطط السيطرة والتعامل مع مختلف القطاعات. ولعل أبرزها النفط والإعلام والجيش والمخابرات. وما جرى التخطيط له نُفِّذ بدقّةٍ. لذلك لم نجد شركة وطنية للنفط، ولا نجد وزارة للثقافة والإعلام... الخ.

استدلت الولايات المتحدة مبكراً بماوفّرته أجهزة مخابراتها، على استئمان المعارضة الخارجية تبعاً لطواعيتها، لذلك أعطتها الفرصة للهيمنة على مؤسسات الدولة والنظام السياسي، وأشاحت بوجهها عن المعارضة الداخلية للنظام السابق، لأسباب تتعلق ربما بصعوبة إقناعها وموروثاتها الوطنية وعدم نفعيتها، لذلك عدت (**معارضة الخارج أرفع منزلة عند الأمريكان من معارضة الداخل**)، وهو ما **أثلج صدور الراحلين إلى الشرق** (إشارة إلى حملة الجنسية من الدول الغربية)، ولعل المفارقة الكبرى أن **رئيس الجمهورية** (راعي الدستور)، و**رئيس الوزراء**(رئيس السلطة التنفيذية والقائد العام للقوات المسلحة)، هم

مواطنان بريطانيان للسنوات 2014-2018، فيما كان على رأس السلطة (رئيس الجمهورية– رئيس الوزراء) للسنوات 2018-2022، هم مواطنين (**بريطاني-فرنسي**) على التوالي .

هذا الأمر ليس مستغرباً فالولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا، تستجلب مواطني أي دولة (**المتعاونين معها**) من مزدوجي الجنسية في أي انقلاب أو احتلال أو تجربة تحول، وقائمة الأمثلة تطول:تشيلي-إندونيسيا- روسيا- العراق- تونس... الخ، لذ تستحق هذه المسألة تساؤلاً مشروعاً عند الشعوب؟

ثالثاً: مدخل الظواهر والأمراض الاجتماعية الوافدة

من المعروف جيداً أن المجتمعات التي تدخل حروباً طويلة كالحرب العراقية– الإيرانية، وحرب احتلال الكويت، وما ترتب على ذلك من حصار وعقوبات دولية، وهي حرب من نوع آخر (**حرب اقتصادية**)، بجانب احتلال العراق عام 2003 وبقاء القوات الأميركية فيه حتى نهاية 2011، كلها ساعدت على انتشار مظاهر لم يكن يألفها المجتمع العراقي من قبل، على الرغم من أن المجتمع العراقي لم يكن يوماً مجتمعاً محافظاً بصرامة، ولا منفلتاً في حداثويته، وهذا يعود ربما لجوانب التقاليد والأعراف التي تتساكن مع جزء من بنيته الاجتماعية، وهو الطابع القبلي والعشائري، فضلاً عما يفرضه الوازع الديني بطبيعة الحال.

وبرغم ذلك وفي مجتمع ظل منقطعاً عن العالم وتطوراته لما يقارب الثلاثة عقود، لم يكن مستعداً لقبول صدمة الحرية (**من دون قيود**)، ولا مخرجات التطور وبخاصة التكنولوجيا منها، واستطاع الاحتلال الأميركي كجزء من عقيدة الصدمة وما بعدها من توظيف ذلك، لصالح تحقيق جملة أهداف منها:

1- غض النظر عن الاحتلال وما يترتب عليه.

2- تحقيق أمن قطعاته العسكرية المحتلة.

3- الظهور بظهور (**المحرر- المخلص**).

لذلك لم تكن مقاومة الاحتلال أو رفضه ظاهرة في الأجندات المجتمعية والقبلية والدينية، وما ظهر من حالات رفض ومقاومة عسكرية للاحتلال تقع في حالتين:

الأولى:انحصرت في مناطق غرب العراق، نظراً لتواجد الكثير من أبناء تلك المناطق في أجهزة النظام السابق (الحرس الجمهوري- الأمن– المخابرات– دوائر الرئاسة)، وتأتي ردَّ فعل طبيعي لفقدان مغانم السلطة والإدارة والمكانة. ولم تكن فعلاً وطنياً خالصاً. ساند ذلك توافر قاعدة ذات لبوس ديني، جرى إنعاشها لإشاعة الفكر الديني السلفي الجهادي. الذي اندمج لاحقاً مع المجموعات التكفيرية، على وقع الشحن الطائفي الذي تموج به عقائد هذه المجموعات.

الثانية: جماعات دينية كانت تكن العداء للنظام السابق بعضها تلتزم مرجعيات محلية، فيما الأخرى التي توزعت لاحقاً على مسميات كثيرة، تتغذى من معين فقه الولاية، وهي مدعومة من الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

لهذا بدا واضحاً أن دول الاحتلال (الولايات المتحدة وبريطانيا) تدفع العراق والمنطقة دفعاً نحو الفرز المجتمعي على أسس طائفية صرف، وهو ما ألقى بظلاله على المشهد السياسي والاقتصادي للمجتمع العراقي وبنيته وعلاقاته الداخلية، والحال نفسه مع مجتمعات المنطقة التي تتسم بالتنوع الاثني والمذهبي، وهذا مثل ضرراً فادحاً على العراق أكثر من ضرر الاحتلال نفسه.

لقد انشغل المجتمع بكل مفاصله القبلية والدينية بالكيفية التي يستطيع فيها السيطرة على ردود الأفعال المترتبة على حالة الاحتقان الطائفي، وعدم الذهاب إلى حرب أهلية مفتوحة، هذه الانشغالات التي حظيت بالأولوية على ما دونها، فيما كان العمل يجري بموازاة ذلك على إدخال ظواهر اجتماعية بانسيابية عالية، من دون أثارة الغبار في المشهد الاجتماعي، وهي:

1- ظاهرة انتشار المخدرات للشباب ما بين 15-25 سنة.

2- ظاهرة المثلية الجنسية.

3- ظاهرة الاتجار بالبشر.

4- تقديس الأنوية والنفعية على حساب كل الثوابت بما فيها الدينية.

5- إشاعة اليأس وفقدان الأمل بالمستقبل.

هذه الظواهر وغيرها الكثير خلخلت البنية الاجتماعية وركائزها، ولا سيّما الأسرة التي هي مستودع النظام الاجتماعي، والتي شهدت تحولات حادة وشرسة قوضت الأسس التي أُقيمت عليها الأُسر وأطاحت بمتبنياتها التقليدية. هذا العصف الاجتماعي لم يكن نتاجاً تطورياً متتابعاً فرضته طبيعة التحول في التشكيلة الاقتصادية- الاجتماعية، بل هو في جله محاكاة مبتورة ومقصورة ذات بعد انبهاري وتلقف غير واعٍ، لظواهر مترشحة عن مجتمعات أخرى، لم تتوافر معطيات قبولها بعد.

إن ثقل الضغوط التي فرضت قسراً وطواعيةً على المجتمع العراقي طيلة ما يقارب ثلاثة عقود، وفّرت الممكنات لإعادة إنتاج مجتمع جديد، لا يمثل حالة أرقى كما يفرضه السياق التطوري، بل هو في الكشف النهائي تشويه وتهجين للمجتمع، بغية تهيئته لقبول كل مظاهر التفكيك الاجتماعي، تحت زعم الحراك الاجتماعي وإفرازاته. أو هو نتاج الحداثوية وما بعدها.

ودالـة مـا ذهبنـا إليـه هـو سلـسلة عديـدة مـن المقارنـات بـين مـا يعـد مـن الثوابـت والاستثناءات، وسعة الـشرخ في الشخـصية الاجتماعيـة وشـيوع التـسويغ الانتفـاعي، إذ لم يكـن مقبولاً سابقاً التعاون مع الأجنبي،وهي وصمة تطال شرف الفرد وعائلته، ويترتـب عليهـا **(رفـضاً مجتمعياً)**،هذا الأمر بات مقبولاً بهذه الدرجة أم تلك، بل تجّرأ مَن هم تحـت هـذا التوصـيف، إلى الترشح للمؤسسات التشريعية والتنفيذية العليا في البلد، مدعوماً إما بسلطة المال أو بالاتكاء على الجهة السياسية التي ينضوي تحت لوائها.

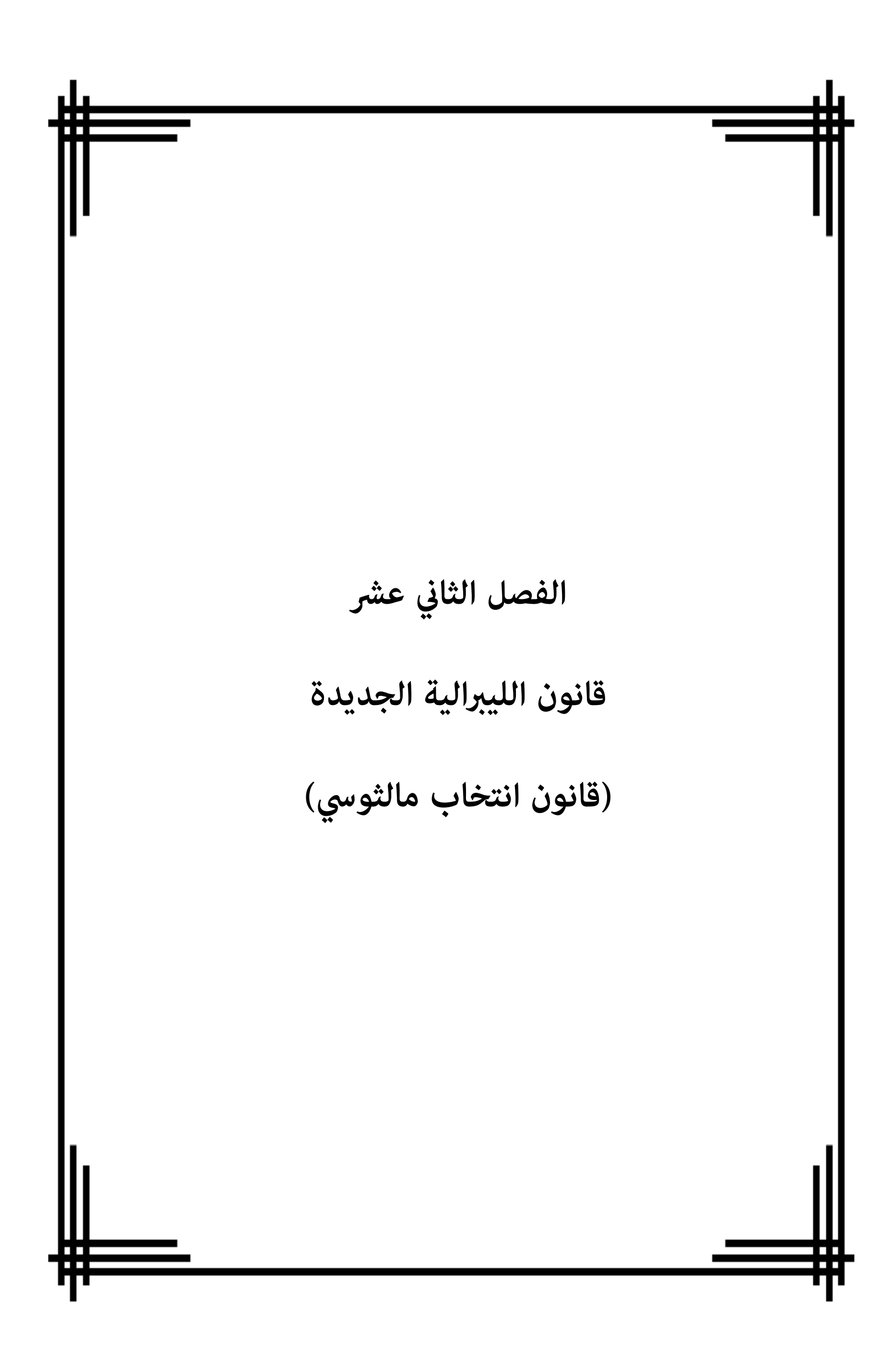
بيد أن الولايات المتحدة المصمم الـرئيس للنظـام الـسياسي والاقتـصادي لعـراق مـا بعـد 2003، لا تلقي بالاً لهدر أمواله أو فساد طبقته السياسية، ما دام ذلك لا يتأتى من أموال دافعي الضرائب فيها،بل هو مفيد لها بقدر ما تستطيع من توظيف هؤلاء المفسدين لخدمـة أغراضـها، وعندما تنتهي خدماتهم وفترة صلاحيتهم، تسرب بعضاً من جوانب فسادهم إلى وسائل إعلامهـا أو إعلام حلفائها، لغرض إسقاطهم والتخلص منهم.

وعليه فإن **ثلاثية** (**الفساد- سوء إدارة الدولة- التنـاحرات الـسياسية**)، فعلـت فعلهـا في عدم الاستقرار، وهدر الموارد، وضياع الزمن، وهو ما ألحق ضرراً مركباً بمصالح الـشعب العراقـي حاضراً ومستقبلاً، ولا يمكـن بـأي حـال اسـتبعاد الـدور الإقليمـي مـع الأمـيركي في هـذا. وهنـاك اشتراطات مطلوب إنجازها حتى يمكـن أن يـستعيد العـراق عافيتـه، مـن دون أي دور مـؤثر في المنطقة، إلا لصالح إستراتيجية إضعاف الكل بإزاء (**إسرائيل**).

إن ما تم توظيفه في العراق هو (**تشوش المعايير**- Anomie)، الذي جاء به (ديفيد آميل دوركهايم-David Emile Durkheim) [1]، والمراد به تفسير السلوك الإنساني عند حالة فقدان التماسك المعياري، فالطبقة السياسية والمجتمع دخلا بقوة منذ عام 2003، في فقدان المعايير الضابطة للسلوك، سواء على مستوى السلطة الفوقية (**السياسية والتشريعية والتنفيذية**)، أم على مستوى السلطات الدنيا (**الضبط الاجتماعي والأسري- الضبط الديني- الضبط الأخلاقي**). وكأننا بإزاء الحالة التي افترضها جوزيف شومبيتر- Joseph Schumpeter (1883-1950)، من أهمية فتح نافذة لرياح عاتية، يراها (**مدمرة لكنها مبدعة**)[2]، لأنها تفتح مجرى التطور المتكلس. فالرياح العاصفة على العراق جعلت منه (**مدمراً**)، وهي مبدعة لأنها أتاحت للولايات المتحدة (**ترتيب قطع الشطرنج كما تهوى**). لتفتح مجرى التحكم بالشعوب وفقاً لأهدافها الإستراتيجية ومصالح شركاتها.

(1) محمد علي محمد، المفكرون الاجتماعيون: قراءة معاصرة لأعمال خمسة من أعلام علم الاجتماع الغربي، دار النهضة العربية، بيروت، 1982، ص 154.

(2) جوزيف أ. شومبيتر، الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية، ترجمة: حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2011، الفصل السابع (**عملية التدمير الخلاق**) ص 199.



الفصل الثاني عشر

قانون الليبرالية الجديدة

(قانون انتخاب مالثوسي)

الفصل الثاني عشر

قانون الليبرالية الجديدة

(قانون انتخاب مالثوسي)

أولاً: التوجس: ضرورة اقتصادية مفترضة

ينظر الأمريكان والبريطانيون (الانجلو سكسون)، إلى الدول والمجتمعات على سطح البسيطة، بأنهم جميعاً بمثابة (**قطع على رقعة الشطرنج**)، كما يعبر عن ذلك مبكراً (اللورد كيرزون- نائب الملك في الهند) عام 1898، وأن ما يجري فوق رقعة الشطرنج هذه ممارسة لعبة عظمى للسيطرة على العالم.

لهذا أريد للنيوليبرالية الجديدة أن تنسل إلى مجمل الاقتصادات العالمية، بيسر وسلاسة عن طريق برامج التثبيت والتكييف الهيكلي المطلوبة ابتداءً، حتى يتيسر للدولة المأزومة (**المضطرة**) إلى الحصول على تأييد التزامها بالمعايير المشروطة. وعندئذ فقط تحصل على شهادة النجاح المتمثلة (**بحسن السلوك والسيرة**)، وهو ما يؤهلها للانتقال إلى الطور الثاني لتطبيق (**الوصفة**).

ويشير أحد رؤساء الوزراء لبلد من البلدان الأقل نمواً، بأنه لاحظ وبشكل دائم بأن رجال البنك الدولي يصلون إلى بلاده (**يوم الاثنين**) ويرحلون (**يوم الأربعاء**)، وفي حقائبهم (**النماذج**) التي ينبغي أن يكون عليها اقتصادنا...، ويعضد هذا الرأي مندوب لأحد الدول الأفريقية بقوله: عندما نتحدث بقوة تتجاوز الحد (**دفاعاً عن مصالح بلدي**)، فإن الولايات المتحدة سوف تتصل هاتفياً بوزيري، ويقال له إن (**مندوب بلادكم يسبب الإحراج لنا)**، وهذه (**كلمة السر)** لكي أحمل حقيبتي وأعود في اليوم الثاني إلى بلدي، لكوني شخصاً لا أجيد التعامل مع القوة الكبرى.

والأمر نفسه نجده على مستوى المؤسسات الدولية، فقد وقفت مادلين أولبرايت وراء **اقصاء الأمين العام للأمم المتحدة** (بطرس غالي)، ويسوغ ذلك جيمس روين وكيل وزير الخارجية الأميركية آنذاك، وبوضوح لوسائل الإعلام، بأن (**بطرس غالي لم يكن قادراً على إدراك أهمية التعاون مع القوة الأولى في العالم**).

إن مآلات اعتماد النيوليبرالية في التنظيم الاقتصادي، تحمل شيئاً من الألم والقسوة المؤكدة على الشرائح الأقل دخلاً أو الأكثر فقراً. وتتجاوز آثارها الاقتصادية الجوانب الاجتماعية والسياسية، حتى باتت تقترب في توصيفها بما يشبه (**اللعنة**)، بالرغم من أن قسوة النيوليبرالية في التطبيق متغايرة من دولة إلى أخرى، فهي تبدو أشد وطأة على البلدان التي تستهدفها الولايات المتحدة لأسباب مختلفة، وهو ما يوصمها بأنها ايديولوجية في مقترباتها وأبعادها، فضلاً عما تفضحه مخرجاتها اللاانسانوية .

ولاتقترب الليبرالية والمؤسسات الدولية من الإشارة إلى النجاحات التي تحققها بعض التجارب التنموية، بلتغض الطرف عنها، وتركز على تحدياتها من مثل الديمقراطية والبيئة .. الخ، ولعل تجربتي الصين وكوريا الجنوبية في النهوض الاقتصادي، لافتة للنظر بعيدة عن التوصيف الغربي، فكلا التجربتين التنمويتي ننهلت من معين الإسناد المحلي الأخلاقي والديني في الضبط والالتزام والانتقال المرحلي السلس، فضلاً عن أننشأتهما تمت في بيئة غير ديمقراطية، والتي يزعم الغربب أنه من دون توافرها (**كشرط وحيد وكافٍ**)، لا يمكن الحديث عن أي تقدم وتنمية.

هذه التجارب الإنمائية (**الاستثنائية**) بدت على النقيض من التوصيف الرأسمالي المتطرف والاشتراكي - يشير بيير جوزيف برودون 1809-1865 (**إن الملكية سرقة**)- فيما كان المنظم المسيطر فيها هو (**المستبد النهضوي**- بحسب مظهر محمد صالح)،سواء أكان **حزباً ما ركسياً** بنكهة **صينية**، أو **فرداً دكتاتورياً** بنكهة **كورية**.

إن القبول من دون تروٍ بالنيوليبرالية واللهاث في تطبيقها على عواهنها، من دون غطاء اجتماعي وتدخل حكومي تلطيفي لمخرجاتها الحرجة، من شأنه العبث (**بإعدادات المجتمع**) الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لا سيّما وأن النظام الرأسمالي اعتيادياً يتسم بالتوزيع غير المتكافئ (**للدخل والسلطة**)، وهو ما يعرض المجتمعات إلى صدمات كبرى، من شأنها الدفع صوب اضطرابات وحراكش عبوي، وتفلت للأوضاع على شاكلة افغانستان والصومال. مع أن الرأسمالية لم تلتفت يوماً ما إلى التكاليف الاجتماعية.

فالمبدأ النفعي الذي يستخدم في آليات اشتغال النظام الاقتصادي القائم على أي شكل من أشكال الليبرالية، يعد مفيداً في استهدافه تعظيم الإنتاج والأرباح، سواء أسفر أو لم يسفر عن معاناة عرضية لعدد **أقل/ أو أكثر** من الناس. هذا المنطق أسهم فيه هربرت سبنسر (1820-1903) والداروينية الاجتماعية في الدفاع عن النظام الرأسمالي، فقد جعلا التفاوت والحرمان أمرين مفيدين اجتماعياً.

ثانياً: العراق: متطلبات السوق وضغط المجتمع

إن الاتجاه الذي حاولت الولايات المتحدة فرضه على العراق، هو أن تختص الحكومة في وظيفة الرقابة على النقد (**البنك المركزي**) وتجارة النفط (**شركة سومو**)، أي بتعبير آخر هي وظيفة (**الجباية**) للريع النفطي **و(الإغاثة)**

بعوائده، وترك النشاط الاقتصادي تحت الضغط الخارجي، من دون استراتيجية لتنـشيط وحفـز الاقتصاد المحلي بجناحيه (الحكومي والخاص)، بعدما وفرت لها الحكومة العراقية (**زمن حكومة المالكي**)، مقومات الهيمنة المطلقة على قطاع النفط من خـلال الـشركات عـبر جـولات مـا سـمي (**بجولات التراخيص- سيئة الصيت**). ساند هذا التوجه أغلب القوى السياسية التي تتسم بالفقر الشديد في فهم أوضاع الاقتصاد العراقي والطبيعـة الريعيـة الـسائدة، وعـدم إدراكهـا للمخـاطر القائمة على الجزم بقدرة القطاع الخاص الوطني على تحرير الاقتصاد العراقي، من ربقة الريعية النفطية المتجذرة والمترسخة، في الترويج للفهم السطحي بأن هيمنة الدولة على الريع من شـأنها أن تنتج (**ديكتاتورية جديدة**).

إن اضـعاف الدولـة العراقيـة يـأتي في سـياق رؤيـة رأسـمالية، بـأن الدولـة في عـالم الجنوب(**مشروع زائد عن الحاجة**)، لذ لا بُدَّمن تحويل الجنوب العالمي إلى مناطق (**مـدارة مـن الخارج**)، عبر إطلاق يد الشركات الاحتكاريـة فيـه،فيما تتـولى الجهـات المعتمـدة (NGO) عـلى القوة الناعمـة دور الاخـتراق الـسياسي والاجتماعـي. وتبعـاً لـسياسة فـرض التجنيـد النيـوليبرالي المتمثل (**بمتلازمة السوق والديمقراطية**) أصبحت الدولـة العراقيـة فاقـدة للكثـير مـن وظائفهـا، ولعل أبرزها السيطرة على جغرافيتها، وإنفاذ القانون على أراضـيها، ومـا تهـدف إليـه سياسـات الولايات المتحدة والغرب عموماً، تحويلها إلى (**شبه دولة**).

إن برنامج صـندوق النقـد الـدولي الـذي يهتـدي بالليبراليـة الجديـدة، والمراد تطبيقه (**بعنف**) على الاقتصاد العراقي من موقع (**التابع**)، والـذي يرتكـز على جملة توازنات هي (**التوازن المالي في ميزانية الدولة السنوية، توازن ميـزان المدفوعات، وزيادة الدين العام المحلي والخارجي، وتحرير قوى السوق**)، هـذا

البرنامج يتعارض كلاً وتفصيلاً وتوقيتاً مع فرضية وجود برنامج اقتصادي وطني للنهوض بأوضـاع المجتمع والدولة.

فالطبقة السياسية والحكومات المتعاقبة منذ عام 2003- 2018 لا تمتلك أية إسـتراتيجية اقتصادية من شأنها إيقاف حالة التدهور في الاقتصاد العراقي بكل مفاصله. ولاسيّما مع انشغال الأحزاب السياسية القابضة على السلطة، في الصراع البيني للاستحواذ على مغانم السلطة وإدامة سيطرتها، فضلاً عن أن الحكومة **قد رضخت (كثيراً) للضغوط باتجاه التعامل** مع صندوق النقـد الدولي والبنك الدولي وتبني الليبرالية الجديـدة وتطبيـق اقتـصاد الـسوق في الاقتـصاد العراقـي، و**(قليلاً)** لما ينبغي بموضوع العدالة الاجتماعيـة والتوزيـع، (لمجتمـع (30%) مـن سـكانه فقـراء وعاطلين عن العمل، وشح في المياه وغياب شبه تام للخدمات الصحية، وتراجع هائل في منظومة التربية والتعليم... الخ)، هذا الحالة تشبه انشغالات في ورباخ الفلسفية والتي علـق عليـه كـارل ماركس: **بأن في ورباخ أشغل نفسه أكثر مما يجب بالطبيعة، وأقل ما ينبغي بالسياسة**[1].

ومع كل هذا المشكلات المتراكبة بعضها على بعـض، والمتراكمـة طـرداً مـع زمـن مـا بعـد تغيير النظام، وقد أدخلت المجتمع في نفـق مظلـم يـشبه (**الثقـوب الـسوداء في الكـون البعيـد اللامتناهي**)، نلحظ تعابير الرضى والقبول والتشجيع الأميركي على المضي قدماً في اجراءات تطبيق البرنـامج، عـبر الثقـة في مؤسـسات (**أضـلاع**) الليبراليـة الجديـدة، لبلـوغ (**الرفاهيـة الموعـودة)** للعراقيين، وهذا غير مستغرب عند استدعاء التـاريخ، فقـد وصـفت المؤسـسات الماليـة الدوليـة (البنـك الـدولي وصـندوق النقـد الـدولي)، رجـالات تطبيـق الليبراليـة الجديـدة (**سـوهارتو-**

(1)انطوني جدنر، الرأسمالية والنظريـات الاجتماعيـة، ترجمـة: اديـب شـبش، دار التكـوين، ط1، دمـشق، ب. س، ص26 (الهامش).

إندونيسيا)، و(**بينوشيت- تشيلي**) و(**يلتسين- روسيا**)، **بالتلاميذ المثاليين**، لكونهم يطبقونها بطريقة رائعة. وربما يحالف الحظ الحكومة العراقية هذا التوصيف.

إن الجدية والامتثال الذي أبدته **(حكومة العبادي)** لتطبيق برنامج الصندوق، والذي عبرت عنه التخصيصات في الموازنة لعام 2018، في جوانبها الاجتماعية والصحية والتعليمية، كان من نتائجها زيادة البطالة، زيادة الفقر، تقليص الخدمات الاجتماعية العامة، ضعف التخصيصات لقطاعي الصحة والتربية والتعليم، زيادة التباين في توزيع الدخل، إنهاء مستقبل التصنيع في العراق، تقوية هيمنة قطاع النفط على المشهد الاقتصادي، تعزيز نزعة استغلال فوائض الريع النفطي في تمويل القطاع الخاص والاستثمار في الأسواق المالية العالمية[1].

ففي برنامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي الموثق في إطار (**اتفاق الاستعداد الائتماني**)، الذي جرى اعتماده للسنوات 2017-2022، كان حرياً بالحكومة والطبقة السياسية والمتخصصين في صنع القرار الاقتصادي (**المستشارين**)، إيضاح الدور الذي يمكن أن تؤديه الدولة في إدارة دينامية النمو الاقتصادي، وتشييد البنى الأساسية، وإعادة تأهيل مشاريع القطاع العام، وتوسيع الخدمات العامة بتمويل من الإيرادات النفطية، وعدم حصر دورها في توفير البيئة الاستثمارية، من خلال تأمين الاستقرار المالي وتوسيع حرية آليات السوق، وتطبيق بعض من أساليب الإدارة الحديثة (الحكومة الالكترونية)، وهي تقع في إطار البروبغاندا ليس إلا.

---

(1)صبري زاير السعدي، المشروع الاقتصادي الوطني في العراق: مقاربة مع برنامج صندوق النقد الدولي، مجلة المستقبل العربي، العدد (469)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس 2018، ص 43.

لا أحد يستطيع القول إن أيٍّ من المفاوضين ومن الإدارات الحكومية وبأعلى مستوياتها أن يفرض على الصندوق ما تتطلبه المصلحة الوطنية، ولا أحد يستطيع أن يثني أو يغير البرنامج الذي يريد الصندوق تطبيقه، قد يحدث هنا وهناك تعديلات هامشية، إلا أن البرنامج المعد للبلد يجب أن يطبق كما هو مرسوم من صندوق النقد الدولي، ويرتقي إلى صفة (**المقدس**)، والسياسات الاقتصادية الحكومية الموضوعة تتم وفقاً لمشورة الصندوق، وعلى وفق درجة تطبيقها يكون رضى الصندوق والولايات المتحدة.

والسؤال الجدير بالطرح وهو: في حكومة المالكي الثانية كان هناك فائض اقتصادي وموازنة انفجارية، ولكن الحكومة العراقية رضخت للضغط الأميركي بالاقتراض من الصندوق والبنك، لتمويل مشروعات ليست بتلك الأولوية؟ مما يعني أن بوابة فرض النيوليبرالية يتم عبر الاقتراض؟ ويذهب التشكيك إلى حالة توازي الضغوط الاقتصادية والأمنية، والمتمثلة بصدمة أسعار النفط السلبية؟ من ناحية، ومن ناحية أخرى **(ترقية)** حالة الإرهاب في العراق من **(القاعدة)** إلى (**داعش**)، ومن **(منظمة إرهابية)** إلى **(دولة)**، ومن (**أمير المجاهدين**) إلى(**خليفة المسلمين**).

ويمكن للتقرير الذي أعدته مجموعة من الخبراء الأمريكان وعدد من العراقيين برعاية السفارة الأميركية، والتي سُميت (**مجموعة كروكر**)، أن يفصح عما ذهبنا إليه وقد تضمن التوصية الآتية: أن على الولايات المتحدة (**للحفاظ على مصالحها في العراق**)، تقوية الاقتصاد العراقي من خلال المساعدات ودعم

(**البنك الدولي والصندوق**- المقصود بالدعم القروض الميسرة)، وحمايته من التدخل الإيراني[1].

إن تركيـز القـائمين عـلى الـسلطة في العـراق (حكومـة وأحزابـاً ومعهـم مـا يـسمى بالمستشارين)، لمقولة الفيزوقراط الفرنسيين، الذين هم من أوجد وأطلـق شـعار (**دعونـا نعمـل ودعوا السلع تمر**)، من دون دراية وتوافر لمستلزماتها وبيئتها، مـع موجـة الفـساد التـي تـضرب مفاصل الدولة (**عموديـاً وافقيـاً**)، أفـصح عنـه الفـشل في اسـتقطاب الاسـتثمار الأجنبـي، بـرغم المراهنة الكبيرة والتفاؤل المفرط الذي عبرت عنه الخطط الإستراتيجية.

هذا ما دفع إلى ظهور بعض الكتابات لبعض **الاقتصاديين العراقيين**، عن أهميـة الـشراكة ما بين القطاع العام والخاص، والترويج لاقتصاد **السوق الاجتماعي**، بدلاً عن تقديم **(نقد لبرنامج صندوق النقد الدولي في العراق)**، لإدراكه ولو (**باستيحاء**) عدم نجاعة الانخـراط غـير المحـسوب مع الصندوق نتيجة الضغط الأميركي على الحكومة. فضلاً عن أن أغلب القـوى الـسياسية تتـسم بالفقر الشديد في فهم أوضاع الاقتصاد العراقي والطبيعـة الريعيـة الـسائدة، مـع عـدم إدراكهـا للمخاطر القائمة على الجزم بقدرة القطاع الخاص الـوطني عـلى تحريـر الاقتـصاد العراقـي مـن ربقة الريعية النفطية المتجذرة.

إن الــشراكة في دولــة الريــع تمثــل حالــة واقعيــة اعتمــدتها بعــض البلدان،وحققت نجاحات واضحة وكبيرة، وهي فكرة ماركنتيلية الأصـل سـاندت بموجبها الدول الأوربية القطاع الخاص الناشئ، في جملة إجراءات منهـا الحمايـة الجمركيـة وحمايتـه في خروجـه عـلى العـالم الخـارجي، لـذلك يمكـن القـول إن

---

(1) Atlantic Council, "Report of the Task Force on Future of Iraq: Achieving Long –Term Stability to Ensure the Defeat of ISIS, Chair by Ambassador Ryan Crocker, Rafik .

الرأسمالية الأوربية الجنينية اتكأت على الدولة في عهدي (**الصبا والمراهقة**)، ولعل تجربة اليابان وما تلاها من التجارب التنموية خير مثال.

وفي العراق بعدما فشل أنموذج المركزية الاقتـصادية المـشوهة، في دفـع التنميـة وخفـض مستويات إعالة الريع للمجتمع، فإن الخيار الـواقعي للنظـام الـسياسي الجديـد بعـد الفـشل في تجربة التحول الاقتصادي، من خلال (**الضخ القسري**) للنيوليبرالية في شرايـين الاقتـصاد المتـصلبة، يتمثل بتعديل فلسفة التحول الاقتصادي **أولاً**، ومن ثم وجهـة النظـام الاقتـصادي صـوب جعـل (**القوة/الدولة- والثروة/القطاع الخاص) ثانياً**، لكونهما يمثلان قاعدة الشراكة والبناء التنموي[1].

وهناك دعوات عديدة ليست بجديدة أُطلقت منمختلـف دول العـالم، إلى الجمـع بـين المنهجين (**الليبراليو الاجتماعـي**)،لتجنـب/ أو تخفيـف شرور النيوليبراليـة، وربمـا هـو (**الطريـق الثالث**) [2]، الذيي دعم الحريـة والمبـادرة الفرديـة ويـسمح لاقتـصاد الـسوق بالعمـل، وبجانبـه (**تدخل حكومي متـوازن**)، لـضمان رعايـة اجتماعيـة ومحاربـة للفقـر والبطالـة ضـمن منظـور اجتماعي، وليس اقتصادي فحسب[3].

---

(1) مظهر محمد صالح، الاقتصاد الريعي المركزي وانفلات السوق، بيت الحكمة، ط1، بغداد، 2013، ص 123.

(2) لا نقصد هنا الطريق الثالث الذي دعا إليه توني بلير، بل ما نقصده هـو الـرفض لمجتمـع الـسوق، وقبـول باقتـصاد السوق الاجتماعي، وهو مـا يـدعو إليـه اليـسار الفرنـسي بوضـوح، للمزيـد ينظـر: محمـد بوجنـال، الـسياسة، الـسوق، الديمقراطية، تسليع الإنسان أم تحريره، دار افريقيا الشرق، الدار البيضاء- المغرب، 2012، ص111.

(3)منال لطفي، المشروع النيوليبرالي في أوربا والمواطن منعدم القيمة السوقية، مجلة الديمقراطية، العدد (60)، القـاهرة، 2015، ص 158.

ليس جديداً القول بأن نـسخة الليبراليـة التـي يـراد للرأسـمالية العالميـة تطبيقهـا بقـوة الـدولار والقـوة العـسكرية وسـطوة المؤسـسات الماليـة الدوليـة، هـي الوجـه الآخـر لتطبيـق فكرة(**الاصطفاء الطبيعي- البقاء للأصلح**) أو (**المالثوسية الجديدة**)[1]،فالركن الرئيس في النظرية الاقتصادية، هو تمتع المنتج الكفء (**الأقل تكلفة**)، بالقدرة على البقاء في السوق (**قانون الانتقاء الاقتصادي**)، والحال ينطبق على النوع الإنـساني الأصـلح للتنـافس عـلى البقـاء والتكـاثر وهـذه هي(**الداروينية الاجتماعية**).

إن قضم التزامات الدولة لمواطنيها من خدمات شبه مجانية، من مثـل التعلـيم والتـأمين الصحي والتقاعد ودعم الأسعار وتأمين السكن... الـخ، لتحـل محلهـا سـيادة الـشركات العملاقـة والقطاع الخـاص. تتوافـق مـع **الداروينيـة الاقتـصادية** بقبـول أطروحـة أن هنـاك مـواطنين/ أو مجتمعات فائضة عن الحاجة. والدولـة الريعيـة (**الجبائيـة- الخراجيـة**) ليـست اسـتثناءً، إلا في مقدار الاحتياطيات النفطية المتوافرة لها، وهي مشمولة بإعادة الإنتاج، لـكي يـتم الـتخلص مـن طابعها الريعي بوجهته الاجتماعية.

ويتفق كل مشايعي المدرسة الواقعية بتياراتها **الواقعية البنيويـة** (structural realists) أم **الواقعية الجديدة** (Neo realists)، في إيمانهم الثابت بأن كل من لديه القدرة على اكتـساب القوة سوف لن يتوانى، فلا المركزية الاقتصادية تعد منهجاً مـضموناً بعـد تجربتهـا الطويلـة، ولا نضح تطبيق الليبرالية الجديدة مع قصر زمن تطبيقهـا ومـا نـضح عنهـا، كفيلتـين بتجـاوز أزمـة الاقتصاد العراقي.

---

(1) ينسب البقاء للأصلح خطأ إلى داروين، فقد وضع هـذه الفكـرة (هربـرت سبنـسر- Herbert Spencer)، بعـد مـا عرض أطروحة (روبرت مالثوس) في أحدى المجلات، والتي تنص على عدم تناسـب العلاقـة بـين المـوارد والـسكان، وبـأن الحروب والكوارث والأوبئة من شأنها أن تصحح هذه العلاقة للتخلص من الزيـادات الـسكانية، هـذه الاطروحـة عـدها سبنسر صالحة لأن تكون قانون عام. للمزيد: ايغور كون، معجم علم الاخلاق، دار التقدم، موسكو، 1984.

فنظرية القط (The Cat Theory)، التي وضعها مؤسس المعجزة الصينية دينج كياو بينج-Deng Xiaoping، (**لا يهمنا كون القط أبيض أو أسود، إذا كان يستطيع صيد الفئران، فهو قط جيد**)[1]، لم يكن مقصوداً بها وجوب أن يكون القط من (**لون واحد**)، كما جرى تصوره، بل من الممكن أن يكون من (**لونين- أبيض وأحمر**)، ومصداق ذلك (**نظرية السوق الاشتراكي**) ونظرية دولة واحدة (**بنظامين اقتصاديين**).

هذه هو جوهر الواقعية الجديدة التي استطاعت الصين بها إحداث صدمة النمو الاقتصادي المستمر، أوما سُمِّي (**بالمعجزة الاقتصادية**)، والذي أدركته مبكراً مارجريت تاتشر عند خروجها من قاعة المؤتمرات الشعبية في الصين(**لتتعثر وتسقط**)[2].

لذلك لم تعد تتحمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وشكل النظام الاقتصادي ومستقبل العراق كدولة(**اللعبة الصفرية**)، في تبني النيوليبرالية، ولا يمكن تحمل العلاج من دون تخدير، فربما تصل الأوضاع إلى نقطة اللاعودة وتفتح (**صندوق باندورا**)، والطبقة السياسية وأحزابها ورجالاتها، يمارسون دوغمائية قل نظيرها، فكل منهم يتبرأ مما ما حدث، ولا يعدون توريط العراق بدستور معاق ونظام سياسي مشوه، وهدر للموارد لم يشهده التاريخ، وفساد يضرب أعنان السماء ويتجذر في طبقات الأرض السفلى، فيقولون كما قال بيريكليس الذي ورط اثينا، (**حكومتكم هي بالفعل ذات طبيعية طغيانية، وهي من الظلم إقامتها، ومن الخطر التخلي عنها**)[3].

---

(1) Ezra voget, Deng Xiaoping & The Transformation of China, Harvard University Press, 2011, p.391.

(2) http// www.yotube .com/watch ?v-dhINIGIYkDW.

(3) نقلاً عن: دايفد باوتشر، النظريات السياسية في العلاقات الدولية، مصدر سابق، ص301.

ومثلما حال كل البلدان التي تلمست طريق النمو والتطور (اليابان، المانيا، ماليزيا، كوريا الجنوبية... الخ)، والتي حمل أنموذج التنمية والبناء والتطور رمزية وطنية، فالحلول **(المنخفضة المخاطر والتكاليف)** تجترحها العقول المحلية لا الدولية، إذ لم يكن مهاتير محمد[1]**(خبيراً)** في صندوق النقد الدولي، ولم يكن دينج كياو بينج **(مستشاراً اقتصادياً)** في البنك الدولي.

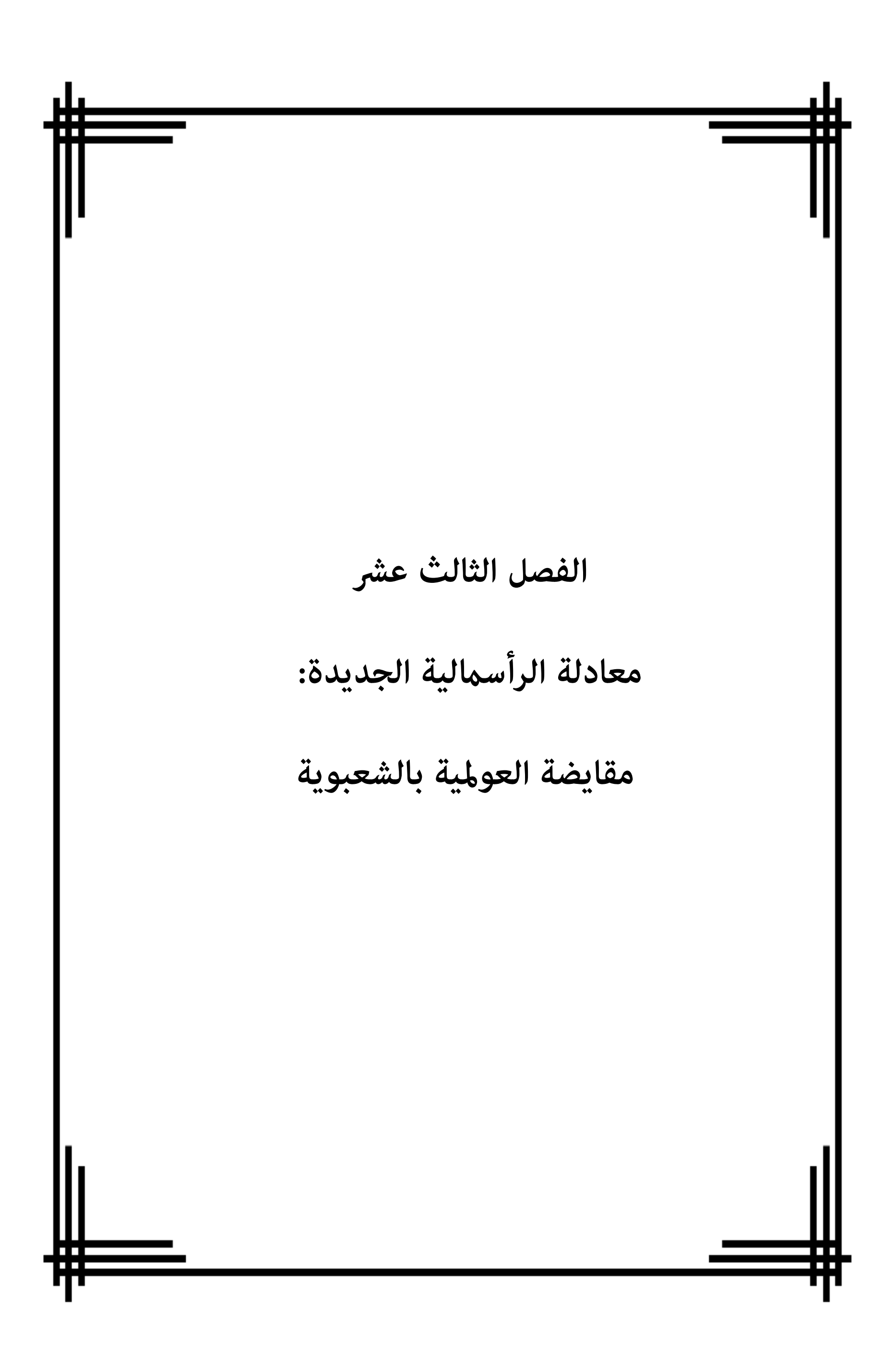
إن التجريد الاقتصادي على الورق ربما يحمل اقناعاً وإغواءً، وإن النقاش الاقتصادي في الأرقام الصماء يحتمل الفذلكة والمخادعة، بينما يبقى الواقع العياني ببعده الاجتماعي والإنساني، أصدق من كل التقارير التي ينشرها صندوق النقد الدولي، ما نحتاجه رجل سياسة يحمل معه مشرط **الجراح**، لإجراء جراحات متعددة،أحدها (**جراحة اقتصادية**) بأيادٍ عراقية وطنية الانتماء والولاء. لا تنتمي إلى الغرب ولا تحمل **جنسيته.**

ومع كل ما حصل فإن طائر المنيرفا[2]، كما يزعم **هيجل**((1770-1831،يمكنه الشروع في التحليق، بعد أن يرخي الليل سدوله. لذلك يمكن للبلدان بعد أن تستجمع قدراتها وإمكاناتها، بعد ما تهجر وصفات الطبخ النيوليبرالي الجاهزة، لتجترح طريقاً وطنياً لشعوبها تغذ فيه السير نحو التنمية والتطور.

---

(1) يقول مهاتير محمد، (لقد بذلنا على **مدى ثلاثين أو أربعين عاماً**، قصارى جهدنا لتمكين بلدانا من إحراز التقدم، والآن يأتي إلينا **أحدهم مختالاً، متغطرساً**، ومعه بضعة مليارات من الدولارات، **ليهدم في غضون أسبوعين كل ما أنجزناه**)، اولريش شيفر، انهيار الرأسمالية، مصدر سابق، ص 139.

(2) ذكر هيجل طائر منيرفا في تصدير كتابه (**فلسفة الحق**)، ومنيرفا هي (**البومة**)، وهي في الشرق رمز للشؤوم،على حين هي في الغرب رمزاً للحكمة، وهي آلهة الحكمة عند الرومان، للمزيد ينظر:إمام عبد الفتاح إمام،دراسات في الفلسفة السياسية عند هيغل،دار التنوير، بيروت، 2007.



الفصل الثالث عشر

معادلة الرأسمالية الجديدة:

مقايضة العولمية بالشعبوية

الفصل الثالث عشر

معادلة الرأسمالية الجديدة: مقايضة العولمية بالشعبوية

ربما لم يكن يـدرك (ديفيـد آميـل دوركهـايم- David Emile Durkheim) أن مـصطلح (تشوش المعايير- Anomie)، الذي أراد به تفسير الـسلوك الإنـساني عنـد حالـة فقـدان التماسـك المعياري، سيمتد ليفسر جزءاً من الحالة التي نمر بها في مجرى التطـور (Evolution) التـاريخي للبشرية، برغم زعم وإصرار(صموئيل الكسندر) من أن التطور يحدث بوثبـات وقفـزات وبـزوغ فجـائي جديـد، وهـو مـا وظفـه لاحقـاً الاقتـصادي المعـروف جوزيـف شـومبيتر- Joseph Schumpeter (1883- 1950)، ليجعل منه أداة ذات طابع (تدميري) للتكنولوجيا القائمة، كـيما تفتح مجرى التطور على استقامته، يقول شومبيتر، إن التطور الاقتصادي يتطلب (**رياحاً مـدمرة مبدعة**)، وهي رياح التغيير التي تقضي على التقنيات والصناعات القديمة البالية، وتفـتح المجـال بإزاء أخرى جديدة.

فيما يقف على الضفة الأخرى بعض الفلاسفة والمفكرين ومـنهم (شـبلي شـميل)، الـذين يؤمنون بأن التطور نتاج ذاتي وطبيعي تبعاً (**لنظرية التولد الـذاتي**)، وهـو مـا يتـسق تمامـاً مـع الفهم الهيجلي وحتى الماركسي الذي نهل منه، بأنه نتـاج لطبيعـة التناقـضات الحاملـة بهـا كـل مرحلة تاريخية، اعتماداً على طبيعة العلاقة بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج المرافقة لها.

لذلك لابد أن تكون كل مرحلة حاملة في رحمها لبذور فنائها، والتي تترعرع في كنفهـا لتنفيهـا لاحقـاً، إلا أن فريـدريك هيجـل(1770-1831) فـرض أجنـدة الحتميـة التاريخيـة في خـضم تحليلـه لجـدل الأشـياء وسـيرورتها، إذ عـد التطـور الذي شهده (**عصر الأنوار**) حـد فاصـل ومرحلـة نهائيـة في التـاريخ[1]، والتـي ربمـا

---

(1) محمد محفوظ، الإسلام، الغرب وحوار المستقبل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 1998، ص32.

هي أساس اطروحة المفكر الأميركي (صموئيل هانتغون)، عنـدما عـد الرأسـمالية نهايـة التـاريخ، التي وجهت لها انتقادات كثيرة وعدها مناهضي الحتمية ضرب مـن الانغـلاق الفكـري وانحيـازاً ايديولوجياً فاضحاً.

وفي ثنايا التاريخ نجد أن ابن خلدون كان واضحاً في تفسيره لجدل التـاريخ، بإشـارته (**إن أحوال الأمم والشعوب، لن تدوم على وتيرة واحدة، فهي مـن حـال إلى حـال**)، وهـو مـا ينفـي فرضية التواء التطور وجموده.

وفي خـضم الثـورة العلميـة والتكنولوجيـة التـي تتعـايش معهـا البـشرية، والتـي تلقـي باشتراطاتها في إحداث التغيرات الهائلة على مجمل مفاصلها، بدأ من طرق اسـتجلاب الـرزق إلى التفكير والسوك وبنية المجتمعات وتماسكها وعلاقاتها، إلى مكانـة الدولـة ودرجـة تراتبيتهـا عـلى سلم الرقي، لم يعد الاعتداد قائماً بحجم الدولة ومواردها وجيوشها، بـل بدرجـة ولوجهـا المـنظم والمستمر في فك شفرات العلم وتوظيفه، وهنا نعتقد بأن العودة إلى فرانسيس بيكون (**مؤسـس المنهج التجريبي**، 1560- 1626) تعد ذات جدوى، طالما أن (**المعرفة**) وفق تصوره تمثـل (**قـوة**)، وإن مستقبل المجتمعات سـيكون رهنـاً بالإمـساك بالحامـل الـرئيس لكـل التطـورات، إلا وهـي المعرفة، والتي يراد لها أن تكون الفيصل في العبور التاريخي من مرحلة إلى أخرى.

وتبعاً لمنهج الشك البيكوني يمكننا الوثـوق والاسـتدلال، ولـو منطقيـاً، بـأن التطـور يجـري في أعنتـه، وأن المؤكـد سـوف (**يتحقـق بـالعلم**) لاغـيره، وأن لا ضفاف مفترضة لتطور الأشياء، وهو ما عبر عنه بـصدق وألمعيـة المفكـر الايطـالي

(**انطونيوا غرامشي**)، بقوله (**ليس هناك حقيقة نهائية**)، وكل معرفة تعد عابرة في سياق التطـور التاريخي، وصحتها تظل تابعة لعلاقتها الجدلية ب (**براكسيس تاريخية لا يجمدها شيء**) [1].

لهذا أريد للعولمة أن تعبر عن مرحلة توسع جديـدة للرأسـماليات المركزيـة، ودفـع رأس المال المالي والاحتكاري لتعظيم نزح الأرباح في الأطراف، طالما أن فائض القيمة بات يعتمـد عـلى التبادل والتطور اللا متكافئ، وأسست الدول الرأسمالية المتقدمـة (الولايـات المتحـدة) لمنظومـة قيمة في دول الجنوب بموازاة نظام القيمة فيها، وهذا من شأنه أن وفـر الفرصـة لإيجـاد آليـات أكثر فاعلية من شأنها تعظيم نزح الفائض المتولد في الأطراف.

ولتحقيق هذا الهدف أريد للرأسمال العابر أن يسبح في فضاء مفتـوح ومـن دون قيـود، حتى فيما يخص جوانب الـسيادة المفترضـة (**أو مـا تبقـى منهـا**)، وهـذا تطلـب كـسر الحـواجز والحـدود،كيما ينـدفع الرأسـمال العـالمي صـوب هـذه البلـدان، وإذا كـان انـدفاع الرأسـمالية واقتحامها المجتمعات غير الأوربية عنيفاً ودموياً في بواكير نشؤها، فـإن الاقتحـام الحـالي لا يقـل عنه شراسة وقوة، ولكن بمزيج من الإلهاء والدماء.

اسـتثمرت الولايـات المتحـدة بخاصـة في موضـوع الـترويج للعولمـة، لـكي تستطيع من خلالها البقاء طويلاً على هرم النظام العالمي، حتى يكون بمقـدورها ضبط ايقاع التطورات في كل مفاصل الكون، لهـذا اسـتخدمت سـوط العقوبـات

1)جاك تكسيه، غرامشي: دراسة ومختارات. ترجمة: ميخائيل ابراهيم مخـول، منـشورات وزارة الثقافـة، دمـشق، 1972، ص94.

والاحتلالات وسخرت لمشيئتها المؤسسات المالية الدولية بغية فرض أرادتها على جميع دول العالم .

إن الاقتصاد الحالي لم يكن كما كان أبان محطاته التاريخية، أذ أن بنية صنع الثروة بأكملها تهتز وترتجف لما يحدث من تغيرات، ومقولة أن السوق لا يتأثر إلا بقدر قليل وضئيل مما يحدث من جراء التغيرات الرقمية والتحولات نحو اقتصاد المعرفة، يعد أمراً لا يجانب الحقيقية. وبات واضحاً أن مركز الثروة العالمي يتحرك لينتقل إلى مناطق أخرى.

هكذا تبدو خرائط الثروة في العالم ترسم من جديد، وموجات التغيير تطال الأرض بمختلف زواياها، فبعد ما تحولت تاريخياً الثروة من آسيا إلى أوربا، ثم انتقلت صوب الولايات المتحدة، تعود الآن بعد غيبة قاربت أكثر من قرنين إلى آسيا، لذلك يقول الصينيون (**طال شروق الشمس من الغرب "المقصود- أوربا"، ولابد أن تعود لتبزغ من الشرق "تعني الصين"**)، لذلك ينُّقلَ عن الزعيم الشيوعي الصيني (دينج سياو بنج- Deng Xiaoping)، قوله أن (**الثروة نعمة**)، وهي مكمن القوة لتبوء الصين مكانتها المستحقة.

ومن هنا تتبدى مجموعة أسئلة أريد منها استثارة التفكير في ما سيكون؟:

- لماذا تندفع الدولة الكبرى في المنظومة الرأسمالية ونواتها، بشكل طوعي لتقويض (العولمة)، وهي جزء من مفاعيل عمل النظام الاقتصادي الرأسمالي؟.

- هل ثمة إدراك بأن العالم يقف على شفى تحول مفصلي؟ وهل أدركت الولايات المتحدة أن النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة انتقال؟.

- ما هو طبيعة الطور الجديد للرأسمالية؟ وما هو موقع بلدان الجنوب الفقيرة والريعية؟

لذلك تعتمد الرأسمالية على قدرتها الفائقة في التكيف والتطور، والانتقال من طور إلى أخر، كجزء من صيرورتها المرتهنة بقدرة نمط إنتاجها على المزيد من التوسع وتحقيق الأرباح، ربما لا تعد أمراً حتمياً في ظل التحولات الجارية في العلم والتكنولوجيا، بما يؤسس إلى حالة يتم فيها تجاوز الرأسمالية الحالية، إلى حالة أقل ما يقال عنها ما بعد الرأسمالية.

أولاً: التكنولوجيا ودورها في التحول نحو اقتصاد ما بعد الرأسمالية

في التحقيب للتاريخ الغابر للبشرية، عد الباحثين اكتشاف النار أولى الثورات العلمية، التي ترتب عليها إشعال النار، منذ أن قام الإنسان البدائي بإحداث الاحتكاك بين حجرتين من حجر الصوان، لتكون مخرجاته ناراً ظلت مشتعلة باستمرار الحياة ولتأخذ أشكالاً مختلفة، وكما يقول علماء الأنثروبولوجيا أنها ساهمت بارتقاء الدماغ البشري، ليوظف ذلك في تحسين حياته وديمومتها وربما قهر الطبيعة وترويضها لصالح اشباع حاجاته، وهذا لم يكن نتاجاً رأسمالياً مطلقاً بل إنسانوياً بامتياز.

والحال ينطبق تماماً مع ظهور الاختراقات التكنولوجية والعلمية الأولى، التي أذنت بفجر جديد للبشرية، ومهدت رويداً رويداً طرداً مع التراكم التاريخي والمعرفي، إلى ظهور مؤسسة (المانيفكتورة) الصناعة الصغيرة، التي هي في الأصل نمط جانبي من الاقتصاد التجاري (الماركنتيلي) الأوربي، شأنها شأن مثيلاتها في عوالم الشرق، التي ربما سبقتها تاريخياً، إلا أن ظروف تثويرها ودفعها إلى الأمام، قد تم لجمها وكبحها لأسباب ذاتية وموضوعية، كيما لا تسفر عن ولادة نمط رأسمالي جنيني في الشرق، في حين أعطت (المانيفكتورة) الأوربية لرأسماليها فرصة الانبثاق والنمو المستمر، ساندها في ذلك انكشاف اقتصادات وأراضي دول الشرق إزائها، بفضل الدور الذي أدته الدولة القومية الأوربية آنذاك.

لهذا لا يمكن القول مطلقاً بأن الرأسمالية هي السبب في ظهور موجة التصنيع الأولي، بل على العكس ساهمت الورش والمصانع الصغيرة في انبثاق الرأسمالية، كنظام اقتصادي يتجاوز النظام الإقطاعي بهيئته (**الزراعية - الرعوية**).

وعليه لا يمكن في الإطار ذاته عد التكنولوجيات الحديثة ثمرة من ثمار الرأسمالية، بل هي ثمرة لجهد الإنسانية، فالعلماء القائمين هم من أمشاج وإعراق وألوان مختلفة تظافرت جهودهم للإتيان بها، في مواطن الرأسمالية التي تتمتع بالاستقرار والأمن ومستويات متفاوتة من الرفاهية وسيادة القانون، وهو ما يحسب لها، وتتمتع بثماره الآن،أن وكالة ناسا للأبحاث الفضائية بكل منجزاتها الحديثة، هي وكالة قطاع عام وليست شركة خاصة، فغرضها ليس مراكمة الأرباح، وإنما خوض مجاهيل المعرفة للسيطرة على الفضاء. وبذلك تسقط فرضية أن فلسفة الرأسمالية الاقتصادية وإطارها الفعلي، هي المسؤولة عن التطور العلمي والتكنولوجي الذي لدينا الآن.

لهذا ظلت الرأسمالية طوال تاريخها الحامل لأشكال متعددة من التكنولوجيات المستخدمة في الإنتاج، تسعى إلى رفع مستويات الاستهلاك (ومن ثَّم الطلب) وقيمته سواء في الداخل أم في الخارج، لتصريف منتجاتها، والحصول على الأرباح، وفي عالم ما بعد الحرب الباردة أضحت التكنولوجيات موفرة للطاقة وكثيفة العلم، ولم تعد منتجاتها تتطلب انفاقاً كبيراً من المستهلكين، كما هو الحال مع أسعار منتجات التجديد التكنولوجي في ظل الرأسمالية الصناعية، كذلك يصعب مع هذه التكنولوجيات إعادة توظيف العاطلين (البطالة الاحتكاكية) عبر تأهيلهم إلى وظائف جديدة، فاقتصاد المستقبل مركب على المعلومة، التي تصبح ماكنة من شأنها أن تسحق مستويات الأسعار،

وتخفض كثيراً من وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة أو الخدمة، لتتحول الوظائف في أغلبها (وقتية).

وعليه ستصبح النظرية الاقتصادية الرأسمالية القائمة على آليات (ميكانزمات) السوق، بإزاء تحد حقيقي في إيجاد آلية تسعير متناسبة مع هذا التطور، فهل يتم تسعير (المعلومة) على وفق تكلفة جمعها، أو في ضوء قيمتها السوقية، أم بما تستطيع توليده من دخل متوقع، وبهذا فأن القيمة الحقيقية للمعلومة يصعب تحديدها، مما يجعل تسعير السلعة الأهم في الاقتصاد العالمي مستقبلاً. غير واضحة؟.

وعندما وضع الفن توفلر عنوان كتابه (**حضارة الموجة الثالثة**) [1]، لم يكن يقصد كما جرى فهمه الاتصال والترابط بين بقاع العالم، ونقل المعلومة بسرعة من مكان إلى أخر بسرعة فائقة، بل ربما ما يترتب على هذه الحضارة المعلوماتية (الجديدة)، من تأثير على مخرجات الحياة كافة والاقتصادية منها على وجه الخصوص.

ولعل الماركسيين الآباء (كارل ماركس- فريدريك أنجلز)، لم يغفلوا مآل التطور العلمي والتقني، برغم من عدم إدراك معطياته العيانية كما هو الحال اليوم.

ففي ثنايا الفكر الماركسي نجد شذرات متناثرة، ربما هي مزيج من التخيل، أو أنها كانت قراءة (**نبوئية**)، وبتقديري أن (ماركس) قرأ المستقبل جيداً، في ضوء ماكان يحدث من تطورات صناعية، لهذا جاءت أطروحة أنجلز عن (**العامل المهندس**)، واختفاء ذوي الياقات الزرقاء وشيوع الياقات البيضاء، في سياق

(1)حول مخرجات ثورة الاتصال والمعلوماتية، ينظر: ألفن توفلر، حضارة الموجة الثالثة، الدارالجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، 1996.

الرؤية نفسها، لشدة التناغم والانسجام الفكري بين (ماركس-أنجلز)، إذ يؤكد ماركس على أن الآلات ستؤدي الدور الرئيس في الإنتاج مستقبلاً، بينما يكون البشر ممارساً لدور الاشراف والسيطرة والمراقبة، وواضحاً أن رؤيته لاقتصاد المستقبل ترتكز على أن العلم والمعلومة سيكونان القوة الرئيسة للإنتاج، وليس قوة العمل كما كانت الحال عليه، وبهذا تصبح المعرفة قوة إنتاج بحد ذاتها، مما يعني أن قيمتها تتجاوز قيمة العمل الحقيقي المبذول لصناعة الآلة.

وعلى وفق هذا الفهم سيتغير حتماً قانون القيمة، سواء بصيغته الماركسية القيمة (عمل)، أو بالصيغة الرأسمالية المعتمدة على النظرية الحدية، والتي تجعل من الاجور أشبه ما تكون (بالبواقي- Residuals)، والتي تجري ربطاً صارماً بين الكلفة الحدية(Marginal Cost) والعائد الحدي(Marginal Revenue).

ويتوقع أن لا يعد مقبولاً حينئذ التسليم بفكرة وجود اقتصاد حر، وملكية فكرية، بغية الاستفادة من عصر المعلومات والتحول إلى الاقتصادات القائمة على المعرفة والمعلومة، إذ أن التوجه صوب الاستخدام الأمثل للمعلومات، يشترط عدم وجود سوق حره أو حقوق ملكية فكرية، والشركات الرأسمالية الكبرى العاملة في مجال الفضاء الرقمي تعمل على عدم إتاحة المعلومات، لأن الكلفة الحدية لإعادة انتاج المعلومة يقترب من الصفر، حتى لو تم استخدام قواعد التسعير الرأسمالية المعتمدة حالياً، فأن السعر مع مرور الوقت واستمرار الإنتاج سيقترب من الصفر ايضاً.

لذلك فأن توجهات الاقتصاد العالمي القائم على (**اقتصاد المعرفة**)، سيفرض إحداث تغيرات جدية في الكثير من المفاصل، ولا سيّما الفكر الاقتصادي والنظرية الاقتصادية، كونهما الأكثر تعبيراً عن متطلبات كل مرحلة أو انتقال في نمط الإنتاج، وهو ما يفرض أسئلة عدة ربما لا توجد إجابة حقيقية

عنها، وهي: كل علوم الاقتصاد السائدة تنطلق من افتراض حالة الندرة، فيما يتوجه الاقتصاد العالمي صوب (اقتصاد المعرفة)، القائم على أهم قوة وهي (المعلومة)، والتي تسم بالوفرة، وعليه:

1- هل سنكون بإزاء نظريتين اقتصاديتين: واحدة تشتغل على الاقتصاد التقليدي، وأخرى على الاقتصاد الحديث (**اقتصاد المعرفة**).

2- إذا كانت الرأسمالية قد سيطرت على رأس المال الثابت المتمثل بالأجهزة والمعدات والمكائن، فمن الذي يسيطر على قوة المعرفة؟.

3- كيف يمكن تحديد التكاليف الحدية للمعرفة؟.

4- هل تتم مقابلة بين الأجور والأرباح، كما دأبت الرأسمالية على ذلك؟.

5- كيف يمكن قياس قيمة المعرفة من خلال فائدتها؟ وليس من مبادلتها أو مراكمتها كأصول؟.

وبالعودة إلى منطق واطروحات مختلف المدارس الاقتصادية التي سادت في النصف الأول من القرن العشرين، نلحظ بأن توصيفها للمعرفة بعدها (**سلعة عامة**- public goods)، مما يعني مسؤولية الدولة في إنتاجها، ومصداق ذلك إصدار الحكومة الأميركية أمراً يمنع بموجبه استخدام براءات الاختراع نفسها في الحصول على أرباح، ولكن يمكن توظيف الاختراع في عملية إنتاجية للحصول على أرباح.

إن الشكل الجديد للرأسمالية التي يراد لها أن تكون حاضنة لعالم المعلومات والمعرفة، تعد مختلفة عن أشكال الرأسماليات السابقة بنسخها المتعددة (التجارية والصناعية والمالية)، ومنها الأحدث (**العولمة-المتوحشة**)، لصعوبة توصيف الديناميات التي تقوم عليها الرأسمالية (**المعرفية**)، والذي يعود

في جزء منه إلى أنها تلكم لا تمثل منتجاً رأسمالياً صـافياً، وهـذا لا يعنـي بـشكل مـا أنهـا إحـدى مخرجـات موجـة التجديـدات التكنولوجيـة، التـي يفـسرها الـبعض خطـأ في سـياق (**دورات كوندراتييف**) طويلة الأجل.

لذلك يستبعد حصول طور صعود خامس جديد للرأسـمالية الحاليـة، لأسـباب تكمـن في بنيـة تكنولوجيـا المعلومـات والمعرفـة. والتـي لا تمثـل تـساوقاً مـع سـيرورة الرأسـمالية، بـل أن الاقتصادي الفرنسي (يان مولييr) يوصفها بأنهـا شيء مختلـف ومنفـصل عـن طبيعـة الرأسـمالية (فكراً وممارسة)، وبأنها هي (**المحيط والسفينة).**

ثانياً: تَّشُكل الطور الجديد للرأسمالية

عرفت الرأسمالية في سياق تطورها التاريخي انتقالها مـن طـور (Phased)إلى طـور أخـر، كلما وصل معدل الربح إلى الانخفاض، لاسيّما في المرحلة التي تشكل مفـصل تـاريخي مـن مثـل (الدورات التجارية والأزمات)، كيما يتم فتح الطريق في سياق التكيف والتحول إلى طور جديـد، ولبلوغ موجه جديدة من التوسع للرأسمالية لتعظيم مستويات الربح.

وتاريخياً عُّرفت الرأسمالية المركزية بقدرتها العالية والمرنة عـلى التكيـف مـع الظـروف التي يفرزها الواقع، ولاسيّما تلك التي تضعها في نقاط تاريخية مفصلية، معتمدة على ما يتمتـع به رأس المال الاحتكاري من قدرة على اشتقاق الربح، حتى من مصادر ما قبل رأسمالية، بجانب سعيها الحثيث لنزح الفائض الاقتصادي المتولد في الأطراف، سواء عبر قانون القيمـة في الأطـراف أم عبر فتح أسواقها عنوة، ونزحـه نحـو المراكـز (المتروبـولات)،نتيجـة انفتـاح الاسـواق والعولمـة

مرة، ومشروع نشرالصناعة جنوباً مرة أخرى[1](نقل أجزاء من صناعات الشركات متعدية الجنسيات إلى عالم الجنوب- مستفيدة من انخفاض الأجور "**لتعظيم فائض القيمة**"،مما يعظم مستويات الأرباح، فضلاً عن التهرب من قوانين البيئة والتلوث).

هذا الانتشار لمشروعات رأس المال العابر للجنسيات،قد وفرلها نزح منتظم ومتعاظم للفائض الاقتصادي من الأطراف، أو ما يسمى (**دول الجنوب**).بحيث يتم تمكين الرأسماليات المركزية ومنها (الأميركية)، في نقل الرأسمالية إلى طور جديد (**أكثر فضاضة وشراهة**).

إن الاشتغال المفضي إلى تعاقب الاطوار والأزمات في مراحل مختلفة من تاريخ الرأسمالية ونمط انتاجها، يظل مطبوعاً بطابع خاص، إلا وهو (الطابع الدوري) لحدوث موجات من التوسع وموجات من الانكماش، ليأخذ طابعاً زمنياً مختلفاً من موجة إلى أخرى، والأهم فيها نظرية الموجات الطويلة التي طورها (أرنست مندل)، وهي لا تقارب دورات (كوندراتيف) طويلة الأجل، والتي يمكن رصدها في جدول (2).

وما يمكن رصده من الانعطافات في الموجات الطويلة، هو أن طور الانكماش ينتج عن آليات داخلية ونمط سياسات اقتصادية في مضامينها (المالية والنقدية)، مفضياً إلى تراجع في الأداء الاقتصادي وانخفاض مستويات الربح، والانعطافات التوسعية بحسب نظرية الموجات الطويلة، لا تقيم وزناً للاختراعات التكنولوجية الكبرى، فيما يتأتى التوسع في جله من مصادر خارجية، وهو يتطلب تشكيل نمط إنتاج جديد،وإعادة تشكيل الرأسمالية لتتلائم

1(للمزيد حول نشر الصناعة جنوباً، ينظر: فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، الكويت، 1990، وايضاً: عبدعلي كاظم المعموري، العولمة: تكيف الرأسمالية مع أزمتها؟، دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، تموز 2000.

معه، وهذا لا ينطلق فور بلوغ الربح مستوى معين، بل يستوجب من الرأسمالية أن تعيد دورياً،الكيفية التي يتم فيها اشتغال النظام الإنتاجي، وآليات استخلاص الربح الأقصى، لكي تضمن الإمساك بموضوعتي التراكم وإعادة الإنتاج الموسع[1].

جدول -2 دورات كوندراتيف بحسب الاطوار

الموجة	سنوات التوسع	سنوات الانكماش
الأولى	1816-1787	1847-1817
الثانية	1873-1848	1896-1874
الثالثة	1919-1897	1945-1920
الرابعة	1974-1945	2007-1975
الخامسة	2008 ---- 2035 انتعاش اقتصاد المعرفة	

المصدر:مجموعة الباحثين، أطوار التطور الرأسمالي، (تحرير) روبرت أولبريتن، ترجمة عدنان عباس علي، الكويت، 2001، ص46.

إن الميل الاتجاهي لهبوط مستويات الربح في الدول الرأسمالية المركزية، نتيجة انخفاض معدل فائض القيمة المتحقق في أنشطتها، وهو ما دفعها إلى نقل الكثير من أنشطة شركاتها إلى الدول الطرفية (**دول الجنوب**)، ليس رغبة في تصنيعها كما تزعم، بل لا توجد وسيلة واحدة لرفع مستويات أرباح شركات أوربا والولايات المتحدة والرأسماليات الأخرى مثل اليابان، إلا من خلال رفع فائض القيمة في الأطراف، نظراً لما تتيحه منظومة الأجور في الأطراف من أمكانية تجعل (**من اشتقاق فائض القيمة أكثر جلباً للأرباح**)، عما هو متاح في البلدان الرأسمالية المركزية.

1) سمير أمين، التطور اللا متكافئ، مصدر سابق، ص 216.

*- أول من أشار إلى رأس المال المالي هو المفكر النمساوي رودلف هلفردنج في كتابه (رأس المال المالي) عاداً الرأسمالية ظاهرة للتركز ولتمركز رأس المال المالي.

وبهذا تفصح الرأسمالية العالمية عن بناء منظومتين للقيمة، منظومة قيمة مركزية (للدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة)، ومنظومة استحدثتها على هامش تصنيع الجنوب أو الأطراف، وانتشار مشروعات الشركات العابرة للقوميات، والفرق بينهما تجسده الأجور المنخفضة في الأطراف، والتي تعظم مستويات الأرباح نتيجة تعظيم فائض القيمة، ونزح هذا الفائض نحو المراكز ليتم إدخاله في دورة جديدة مفضيه إلى تحديث نمط الإنتاج الرأسمالي السائد، بحيث يتم تمكين الرأسماليات المركزية ومنها (الأميركية) في نقل رأسماليها إلى طور جديد.

يشكل تدويل رأس المال مظهراً لطوراً ثانياً من التطور الرأسمالي آنذاك، فهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأطوار النظام الرأسمالي، لكنه ايضاً أكثر ملموسية و(**عيانية**)، وتدويل رأس المال المالي هو الأخر مر بمراحل تاريخية توصفبأنها[1]:

أ- تدويل دورة رأس المال في شكله السلعي (**كون الرأسمالية مجبولة فطرياً على توسعة الأسواق**).

ب- تدويل لدورة رأس المال النقدي (تدفقات السندات والأوراق المالية).

ت- تدويل رأس المال الإنتاجي نفسه، من خلال دور الشركات المتعددة الجنسيات.

ثالثاً: لعنة الليبرالية المعولمة

أوجدت الدول الرأسمالية ربطاً بين الليبرالية الاقتصادية (**اقتصاد السوق**) والديمقراطية، وجعل هذا الربط في سياق الحتم أو المقدس، ومن دونه لا يستقيم وجود أحدهما من دون مضاهاة الأخر له، وعلى خلفية استهلاك

(1)للمزيد ينظر: سمير أمين، ما بعد الرأسمالية المتهالكة، دار الفارابي، بيروت، 2003.

نظم الحكم التي جاءت بعد انكفاء الاستعمار عـن دول الجنـوب، اسـتفاقت الـدول الرأسـمالية على ضرورة أضعاف ما سمي بسيادة الدول، ودفعها نحو مزيد من الانفتاح والاندماج في فـضاء عالمي من دون عوائق أو حدود، ووجدت في العولمة ضـالتها المنـشودة، التـي أريـد منهـا نـشر الليبرالية الاقتصادية والمتمثلة بنمط الإنتـاج الرأسـمالي (اقتـصاد الـسوق)، جنبـاً إلى جنـب مـع عالمية الثورة الديمقراطية، في مزاوجة مطلقة وبشكل خادع.

فالنظام الاقتصادي الصيني نظامـاً قائمـاً عـلى الليبراليـة الاقتـصادية بغطـاء اشـتراكي غـير ديمقراطي (نظام الحزب الواحد)، ولكنها قد حققت انجازات كبرى، وبذلك يبدو التسويق لثنائي الليبرالية مع الديمقراطية تماثل خدعة فون رومبارت للأمير الروسي آنـذاك،بأن أوديـت الـساحرة هي أوديت ملكة البجعات، في بالية (**بحيرة البجع**) لبيتر أليش تشايكوفسكي عام 1875.

فالليبرالية الجديدة كانت أول نموذج اقتصادي خـلال مـائتي عام،اعتمـدت في ازدهارهـا على خفض الأجور للطبقة العاملة وأضعاف القوى الاجتماعية. هذه القوة العماليـة المنظمـة في نقاباتها هي التي أجبرت رجال الأعمال والشركات تاريخياً، على التخفيـف مـن طـابع الاسـتغلال الرأسمالي القديم، وبدون(**أدراك أو وعي**) ساعدت الطبقة الرأسمالية على ابتكار طرق جديـدة، وأشكال رأسمالية جديدة، تتسم بقدرتها العالية على نزع فائض القيمة، من دون تصعيد لحالـة الاحتقان والتراصف الطبقي في البلدان الرأسمالية المركزية.

ونمط الإنتاج الرأسمالي في أصوله هو نمط معولم(**فظ وأغـبش**) كـما يـزعم (سمير أمين)، ومـن دون الطبيعـة المعولمـة لـه، لا يمكـن للرأسـمالية أن تـستمر وتتطور، طالما أنها تخضع لمعادلة ظلت تتوسـم بهـا دائمـاً، وهـي (**الرأسـمالية= الأسواق= الأرباح**)، لذلك لن تكون الرأسمالية يوماً حبيسة جغرافيـة معينـة، أو

بلد معين، حتى وأن كانت المملكة المتحدة أقدم الدول الرأسمالية، أو الولايات المتحدة أنموذج الرأسمالية المعاصرة.

والليبرالية الاقتصادية (بنسختها ما بعد الكينزية) والمنفلتة من عقالها، التي جرى الترويج لها كصنو للديمقراطية، برهنت في مناسبات عدة، عدم قدرتها على التعامل مع مشكلات كبرى، من مثل أزمة الركود التضخمي (Stagflation)، أو أزمة (1998- دوت كوم)، أو أزمة الرهن العقاري 2008. نظراً للعيوب والتناقضات الحاملة لها، فضلاً عن أنها غير قادرة على جلب الرخاء الاقتصادي العالمي كما روج لها.

والاقتصادي الأميركي المعروف (جوزيف ستيجليتز- **Joseph** E. **Stiglitz**)يشير بوضوح إلى إن الدراسات الاقتصادية ذات المصداقية في البلدان الرأسمالية الناضجة، بدت تركز على كيفية علاج مناطق فشل السوق، أما حقيقة فشل اقتصاد السوق عموماً باتت مسلمة لا جدال فيها. لا سيّما ما تركته سياسات تبني الليبرالية الاقتصادية من غياب للفردوس الاقتصادي المزعوم، أو بحبوحة الرفاهة الاقتصادية[1]، وعلى العكس من ذلك زادت معدلات الفقر والبطالة، وتضاعفت مستويات المديونية والعسكرة، وتفككت شبكات الأمن الاقتصادي و الاجتماعي و الوظيفي في الكثير من البلدان، حتى النفطية منها.

كانت الاشتراكية والطبقة العاملة الأوربية تحلم بتدمير السوق من أعلى بالقوة، ومن خلال تغيير ما اسمته البنية الفوقية، لكي تفتح الطريق لاقتصاد ونظام حكم ما بعد الرأسمالية، ولم يدر بخلدها يوماً أن الرأسمالية هي التي

---

(1)Joseph E stiglitz, Capital`s Ideological Crisis, The economic times, 11-jul-2011.

ستوُلد من رحمها نمطاً انتاجياً، ربما يطيح بنظام السوق الذي أنشأته في قبل قرنين من الزمن. واستناداً على المعطيات لآليات عمل هذا النمط، وبشكلها غير المكتمل، فأن النمط القائم سيضعف وينزوي من خلال وجود نمط أنتاج أكثر ديناميكية، وهو ما سيؤدي إلى اختراق بنية الرأسمالية الحالية، وإعادة تشكيل الاقتصاد على أسس وقيم وآليات جديدة.

لذلك فأن التفكير بالنكول عن العولمة يعد أمراً صعباً، من دون تفكيك نمط الإنتاج الرأسمالي القائم، وهذا يحتاج إلى نمط بديل متبلور، ومن ثم فإن العودة عن العولمة هي أكبر من قدرة الأمريكان (ترامب) أو البريطانيين (تيريزا مي)، ربما يجري تصحيح مخفف لها،والمفارقة الكبرى أن رئيس الدولة القائدة للنظام الرأسمالي، يدعو إلى تقييد التجارة الدولية واتخاذ إجراءات حمائية تجاه شركاءه التجاريين، فيما على النقيض يتبنى الرئيس الصيني (ذات الحزب الواحد والنظام المركزي)، تعزيز الحرية التجارية وزيادة انفتاح الاقتصادات العالمية.

ويرى (جوزيف ستيجليز) أن اعتقاد (ترامب) بأن سياسات التقييد التجاري ناجعة ومن شأنها زيادة قوة الاقتصاد الأميركي، تعد وهماً، من خلال مدخلين هما:

المدخل الأول: خفض الضرائب على الشركات والأشخاص الأكثر ثراءً، وهو يعمق من العجز في الموازنة، الذي يتطلب تمويله من مصادر خارجية، مما سيرفع قيمة الدولار.

المدخل الثاني: فرض قيود على التجارة الدولية، وهو ما سيرفع من قيمة الدولار ايضاً.

كلا المدخلين سيفضيان من دون أدنى شك إلى رفع قيمة الدولار، وهـو مـا سـيخفض مـن مستوى تنافسية السلع الأميركية في الأسواق العالمية. وبهذا فإن سياسة (ترامب) اذا مـا نجحـت في إنقاذ بضع مئات من الوظائف، فإنها لن تعوض الوظائف التي تمت خـسارتها. وبـدلاً مـن أن تؤدي إلى أضـعاف الاقتـصاد الـصيني، سـوف تعطيـه زخـماً جديـداً وتدفعـه بقـوة نحـو قيـادة الاقتصاد العالمي.

أن التوجهات الاقتصادية للإدارة الأميركية الجديدة، القائمـة عـلى عـدم قبـول مخرجـات العولمة، يمثل تحولاً لم يكن نتاج حملة انتخابية لكسب ود الشعب ورجال الأعمال والمؤسـسات، أو هي دعوة عابرة كجزء من فرقعات المتطلعين إلى الإدارة، بل هي تعبير عن حالة بدأت تظهر بقوة من خلال حركات اجتماعية شعبوية، امتـدت مـن أوربـا لتجـد لهـا منـاصرين في الولايـات المتحدة والكثير من البلدان الأخرى، عمادها التكور الشعبوي القائم على ذاتانية مفرطـة تـتجلى فيهـا الـشوفينية بـأبهى ملامحهـا، وهـي لم تكـن منقطعـة عـن جـذورها أو مغـذياتها الغربيـة والأميركية، التي تساكنت مع مجتمعاتها قبل الحرب العالمية الثانية، عندما أنجبت الديمقراطيـة بنسختها الأوربية النموذج (الهتلـري) والنمـوذج (الموسـوليني)، ومـن خـلال ممارسـة انتخابيـة ديمقراطية لم يسجل على معاييرها المعتمدة أية شائبة.

ودعـوات ترامـب في مـضامينها الجوهريـة هـي مـزيج مـن الاسـتثارة للطبقـة العاملـة، والرأسماليين الأصليين (البناة المؤسسون)، عبر شعار (**أميركا أولاً**)،وهي صيغه تعبويـة تحريـضية مـشحونة بالمـشاعر الـشوفينية والـشعبوية الـضيقة، لاسـتقطاب الجمهـور عـلى خلفيـة الأداء الاقتصادي المتراجع منذ أكثر من عقد ونصف.

إن العقلية الاقتصادية للرئيس الأميركي محكومة بالمنطق الاقتصادي الرأسمالي العتيد، لا توجد خدمة مجانية، ولكل شيء كلفة تقررها المنفعة، وهي ثقافة وايديولوجية نفعية لم تغادرها الرأسمالية يوما ما، كونها تتعامل مع الآخرين كنهابين اقتصاديين، بدلاً من وصفهم كشركاء تجاريين، وانها بزعامتها للعالم الحر مشروطة بتقاضى ريعاً (Rent)مقابل هذه الزعامة. لذلك يتم وصف دبلوماسية ترامب بدبلوماسية الصفقة.

هذا كله لم يكن منعزلاً عن مخرجات الأزمة المالية عام 2008، نتيجة ضعف التضبيط المالي للمؤسسات المالية الأميركية، وهو ما تسبب بحدوث تحولات ذات دلالات عميقة، ويشير روبرت ليتان وكارل شرام في كتابهما (رأسمالية أفضلBetter Capitalism)، إلى أن الدور الذي إداه ما يسمى برأسمال المغامر(Venture Capital) في النهوض بالاقتصاد الأميركي، قد استهلك مرحلته ودوره.

لهذا لن يكون ممكناً لتوجهات السياسة الاقتصادية (لترامب)، على خلفية ما أطلق عليه (**سُخط العولمة**)[1]، في أن تحقق الهدف المعلن لها، والمتمثل ببلوغ خفض حقيقي وملموس في العجز التجاري الأميركي، والذي يمكن أن يتحدد بالفرق بين الادخارات المحلية والاستثمارات، فما هو متوقع حصول انخفاض في المدخرات المحلية، مقابل ارتفاع العجز التجاري، نتيجة ارتفاع قيمة الدولار في السوق الأميركية والدولية، نتيجة تحرك العجز المالي للموازنة الفيدرالية مع

(1السخط على العولمة ونتائجها على الاقتصاد الأميركي تثير القلق، فالرأسمالية الأميركية والمؤسسات الراعية للرأسمالية العالمية هي مهندس العولمة، وسخط بلدان الجنوب من اضرار العولمة هو الأصل، أما سخط الرئيس الأميركي فهو موضع استفهام كبير؟ للمزيد ينظر: جوزيف ستيجليز، عولمة السُّخط، مصدر سابق.

العجز التجاري معاً وبشكل مترابط ووثيق، والذي يطلق عليه المشتغلين في الاقتصاد (**توأمة العجز**). وما بين (**رهانات تقاطعات واشنطن**) بين (صندوق النقد الدوليIMF - والبنك الدوليWB)، وبين (**رهانات لاس فيجاس**) القائمة على اقتصاد المقامرة والتسلية، سيكون الاقتصاد الأميركي مقبلاً على مزيد من عواصف التراجع والانحدار.

رابعا: اقتصاد ما بعد الرأسمالية

شهدت الولايات المتحدة الأميركية عام 1956 ظاهرة تفوق ذوي الياقات البيضاء على ذوي الياقات الزرقاء، وهي ربما نبوءة (فريديك انجلس) التي وصف فيها طبيعة العمل، عندما قال سنكون في المستقبل بإزاء (**العامل- المهندس**)، أي أن الياقات الزرقاء ستتحول إلى بيضاء، ارتباطاً بسرعة التقدم العلمي والتكنولوجي، مما يدلل على حدوث تغيير مهم جداً في بنية تركيب القوى العاملة، لصالح تحول الصناعة من الطابع التقليدي، إلى العمل القائم على المعرفة.

لذلك يصعب وضع ملامح كاملة لتخيل نوع المجتمع البشري الذي سيوجد في المستقبل، عندما لا يكون محور الحياة هو الاقتصاد.إذ أن مفهوم ما بعد الرأسمالية يتعلق بإيجاد أشكال جديدة من السلوك الإنساني، ربما لا يراها الاقتصاد التقليدي مؤثرة.

فالإقطاع كان نظاماً اقتصادياً مبنياً على عادات وقوانين تتمحور حول مفهوم (الالتزام). بينما الرأسمالية تم بناءها حول شيء اقتصادي صرف، وهو (السوق). فبماذا يمكن التنبؤ باقتصاد ما بعد الرأسمالية، والذي يتوسم بالوفرة كشرط وجودي، وهل يكون نسخة معدلة من مجتمع السوق المتشابك. أم أنه يؤدي إلى تآكل الرأسمالية، وهو ما لم يستوعبه علم الاقتصاد القائم، ويذهب

البعض إلى أن الاقتصاد القادم هو الاقتصاد المعرفي، الذي يرتكز على إعلاء شأن (المعلومة)، كقيمة اقتصادية بديلاً عن الموارد الاقتصادية التقليدية المعروفة، وخلال عملية التحول إلى ما بعد الرأسمالية، سيكون بمقدور العمل المبذول في مرحلة التصميم، إلى تقليل الأخطاء في مرحلة التنفيذ، كما هو الحال في التصنيع الافتراضي.

وسيكون جل العمل في عالم ما بعد الرأسمالية، ذا طبيعة مجزأه، بحيث نجد أناس منتجين للمعارف مختلفون عن بعضهم بعض،ومن أماكن مختلفة،عبر الشبكات التي هي نسيج مشروع ما بعد الرأسمالية. كونها تعد في الأساس نظام غير سوقي، نتيجة أمكانية الحصول على مخرجاته من دون تكرار عملية الانتاج. ومن سياق الاطوار والانتقالات الكبرى الحاصلة في مجرى التطور التاريخي للأشياء، ووفقاً لديالكتيك (**هيجل**) ستكون الفكرة ونقيضها في مرحلة انتقالية، لذلك ستكون الرأسمالية حاملة في رحمها جنيناً (**لا رأسمالياً**)، مما يعني أن قطاع ما بعد الرأسمالية،سيتواجد في المرحلة الانتقالية جنباً إلى جنب مع قطاعات الرأسمالية السوقية التقليدية.

والتناقض الرئيس الذي سيحكم هذه المرحلة هو بين إمكانية الحصول على المعلومات والسلع الناتجة عنها بوفرة وعمومية، في مقابل بقايا نظام قائم على الاحتكار والحكومات التي تحاول إبقاء كل شيء نادر وخاص،وهو ما سيفتح الصراع بين الشبكات والتراتبية، بين الشكل القديم الذي صُممت حول الرأسمالية، وبين الشكل الجديد الذي ينمو رويداً وطرداً مع التطور. ولن يكون ممكناً ايقاف وسائل الاقتصاد القادم، مهما كانت قوة الدولة، فإذا جرى التعمد

في غلق الانترنيت وشبكات الاتصال، فمن الممكن تعرض الاقتصاد العـالمي للـشلل التـام، فـالأمر بحد ذاته ليس مجرد تحول اقتصادي صرف[1].

إن الاقتصادات التي تنتقل من الإنتاج القائم على التصنيع التقليدي إلى الاقتصاد القـائم على المعرفة، من شأنه أن يحول أغلب المعايير المعتمدة، بحيث تجعل من (المكان أو المدينـة أو الإقليم أو الدولة) ذات قيمة عالية. وحتى الاهتمام بقرب الأسواق وبعدها من وحدات الإنتـاج، كونها تشكل جـزء مـن التكـاليف، مـما يقلـل مـن مـستوى التنافـسية، والـذي دأبـت النظريـة الاقتصادية التقليدية على تدبيجه في كتب الاقتصاد المدرسية، من الممكـن أن ينطبـق هـذا عـلى السلع المادية الكبيرة والأثقل وزناً، في حين يكون اقتصاد المعرفة قائمـاً عـلى خـدمات ذات قيمـة مضافة عالية، ولا ترتبط بالمسافات، لهـذا بـات مؤكـداً أن اقتـصاد (المعلومـة)يـؤدي إلى خفـض التكاليف.

إلا أن ما يشترك في طوري التطور، هو استمرار البحث والتنافس عن مواقـع ترتفـع فيهـا فوائض القيمة،وتتوافر فيها قوى عاملة أكثر ابداعاً وقدرة على تقديم منتجات تقوم على المعرفة المكثفة،لكي تديم سادية انتزاع الأرباح من خلال فائض القيمة.

ويبدو أن التجارة في تقنية المعلومات تتطـور بـشكل منـتظم ومـستمر، إذ سـجلت عـام 2004من اجمالي التجارة العالمية (2.5) تريليون دولار، اشتركت فيها (750000) ألف شركة متوزعـة على أنحاء العالم، فيما بلغت عام 2017 (6.3) تريليون دولار، ويتوقع أن تصل إلى(15.7) تريليـون دولار عام 2030، وتساهم هذه التقنية بما نسبته (20%) من النمو الاقتصادي العالمي المتحقق[2].

---

(1) www.sasapost.com/translation/the-end-of-capitalism-has-begun.

(2)تم تجميع الارقام من الفن توفلر وهاليدي توفلر، المصدر السابق، وكذلك من المصدر التالي

.Bhaskar chakravorti & Ravi Shankar, Digital Planet 2017, Tufts University, 2017. P.40

خامسا: محنة دول الجنوب

بعد أكثر من ستة عقود من اعتماد التنمية كهدف أساس لنظم ما بعد الاستقلال، يرى بعض الباحثين في شؤون بلدان الجنوب، إن التنمية المزعومة فيها تعد شيئاً خرافياً، أريد منها مساعدة دول الجنوب على إخفاء أوضاع التخلف، حتى وصلت جهود التنمية المزعومة إلى طريق مسدود، أثقلت على وقعها هذه البلدان بالمديونية فتفجرت أزمة الدين الخارجي، التي وفرت الفرصة السانحة لتدخل المؤسسات المالية الدولية، لترسم أوضاعها الاقتصادية وتحديد السياسات الواجب اعتمادها، وبالأخص فيما يتعلق بالدعم الحكومي في مجالات التعليم والصحة وباقي الخدمات والتشغيل.

لذلك بدا في الغرب تصور بدأ يطفو على السطح، من أن الدولة في العالم الثالث مشروع زائد عن الحاجة، ومفهوم بائد، ومن الأفضل تحويل الجنوب العالمي إلى مناطق مدارة من الخارج، عبر أطلاق يد الشركات الاحتكارية فيها،وتهتم منظمات المجتمع المدني (NGO) بدور الاختراق السياسي والاجتماعي، وفتح النوافذ غير الرسمية للدخول في جوهر أوضاعها الاثنية والدينية.

لهذا نلحظ الجهود الحثيثة التي تبذلها البلدان الأوربية مع الولايات المتحدة، لإعادة أنتاج بلدان الجغرافية السياسية التي أفرزتها الحربين العالميتين واستهلكت وظيفتها السياسية، نتيجة إدراك صانع القرار في هذه البلدان بأن عهد التدخلات العسكرية قد خفت وطأته، وإن الفعل سيكون للقوة الناعمة،

وبات مـن غـير المجـدي اقتـصادياً الاسـتمرار في دعـم ورشـوة الاشـكال الـسياسية والاجتماعيـة السابقة، عليه تم استبدال المساعدات الاقتصادية بالمساعدات الثقافية الأرخص تكلفة، وبحسب (هنري كيسنجر) تم احلال العقول الارستقراطية محل العـسكريين والبيروقـراطيين مـن رجـالات الدول، وبات الاهتمام قائم عـلى النخـب الثقافيـة، إذ أن متطلبـات توظيفهـا لمتطلبـات خدمـة الدول الرأسمالية الكبرى تعد أقل كلفة بالمقارنة بالشرائح الأخرى.

ومن خلال الاجراءات التي اعتمدتها دول المنظومة الرأسمالية في فرض التجنيـد الليـبرالي على دول عالم الجنوب، عبر سلطات فوق قومية(نقديةومالية) مع نمط سياسات اقتصادية،حتى أصبحنا نواجه تأكل سيادة الكثير من دول الجنوب، بل أن بعضها يمكن تصنيفه (**أشباه دول**).

في قانون الانتخاب أو الانتقاء الطبيعي، أن الأنواع الأصلح للتنافس على البقاء، هي التـي بإمكانها التكاثر والبقاء، وعلى مدى ملايين السنين جرى التخلص من الأنواع غير الـصالحة، بيـنما قانون الانتقاء لاقتصاد السوق التي تدفعه الرأسمالية في مرحلة تحول نمط انتاجها من الـصناعة التقليدية إلى الصناعة المعرفية، فأنـه في غـضون سـنوات قليلـة سـيتم تحويـل كثـير مـن الـدول القومية إلى اقتصادات غير قابلة للبقاء.

هناك الكثير من البلدان الآسيوية (العربية) والافريقية وبلدان من أميركا اللاتينيـة، لـيس لها أية إضافة علميـة ولم تخـترع شـيئاً، وأضـحت أرض جـرداء علميـاً، لكونهـا لا تهـتم بالبحـث والتطوير، وهذا يعود إلى اضفائها قيمة عليا على الدراسات الإنسانية تفـوق تلـك التـي تـضفيها العلوم الـصرفة كالكيميـاء والفيزيـاء والرياضـيات، مـما يجعـل هـذه الـدول غـير قابلـة للحيـاة ومجتمعاتها معرضة للفقر والانقراض.

افصحت تطورات الرأسمالية إلى التخلص من دولة الرفاه (welfare state)، عن طريق قضم التزاماتها شيئاً فشيئاً تجاه ما تقدمه إلى مواطنيها من خدمات شبه مجانية، من مثل التعليم والتأمين الصحي والتقاعد ودعم الأسعار وتأمين السكن... الخ، كون ذلك يتعارض مع الداروينية الاقتصادية التي تعتمدها الدول الرأسمالية الناضجة (**البقاء للأصلح**)، وإن هناك مواطنين فائضين عن الحاجة، بل أن هناك مجتمعات وشعوب غير قابلة للبقاء. ومن المفترض التخلص منها، وهو تطبيق عملي للمالثوسية، ولكن بنسخة محدثة من خلال نزع ممكنات البقاء لهؤلاء المواطنين والشعوب، عن طريق اضعاف الدولة ولجم تدخلها في الاقتصاد والاعمال وتحجيم دورها في مساعدة المواطنين، وهذا في المحصلة سيؤدي إلى نزع سيادة الدولة الوطنية لتحل محلها سيادة الشركات العملاقة وحتى الافراد.

وعليه اضحى ممكناً تلمس وجود ما بعد الرأسمالية (كطور جديد)، في الوقائع التي تركتها تقنيات المعلومات على مدى أكثر من أربعة عقود مضت، والتي أفرزت تغيرات اقتصادية رئيسة هي:

الأول:تقليل الحاجة إلى العمل،أدت الموجة التكنولوجية الحالية إلى المزيد من الآتمتة العالية والتقنيات الرقمية وتصغير حجم المنتوج، فضلاً عن تقليل كميات العمل المطلوب، وبذلك أضعفت العلاقة بين العمل والأجر، ولم يعد ممكناً بعد الآن الحديث عن ما يسمى بالحياة الكريمة كما نادت بها دولة الرفاهية في الغرب ونظم ما بعد الاستقلال في البلدان النامية، بل أصبح الهدف من العمل هو لأجل البقاء فقط، صحيح أن نظام الثروة القائم على المعرفة، والذي بات يوسع من مساحته طرداً مع تغلغله لكل مفاصل الحياة، يمتلك القدرة على تشغيل اعداد كبيرة من الناس، ولكن لن يكون هناك عمل دائم أو وظائف

دائمة، إلا في أضيق الحدود، وهذا من شأنه أن يغير علاقات العمـل والتـشريعات ونظـم الاجـور والنقابات برمتها[1].

الثاني:عـدم قـدرة ميكانزمـات الـسوق عـلى تحديـد الأسـعار،تجزم النظريـة الاقتـصادية للاقتصاد التقليدي بأن السوق قادر على تحديد الأسعار الحقيقية، وما دونها فهو غير (حقيقي)، والقول الفصل فيها لعامل الندرة، الذي هو السمة الفضلى للاقتـصاد التقليـدي، والـذي أقـام في ظلها صرحه الفكري والنظري، المستند على مؤشر التكلفة الحدية (Marginal Cost) والمنافسة (Competition)، كمهماز لتحديد السعر، ولما كانت معظم منتجات التقنية الحديثة (منتجـات اقتصاد طور الانتقال)، وذات سمه احتكارية.

لذلك يتم تحديد الأسعار بما فيها أسعار أسهم شركات التقنية العالية، على أساس قدرتها على امتلاك وخصخصة كل المعلومات المنتجة، وهذا الصرح سيكون عرضـة للهـشاشة والـضعف والتناقض، مع معالم اقتصاد يتـشكل عـلى معطـى جديـد هـو(**عـالم وفـرة المعلومـات**)، وحريـة استخدامها، والذي سيعصف بمتبقيات أسس النظام التقليدي، لكون النقيض سيكون طاغياً عـلى الأصل، تبعاً لأطروحة الجدل عند هيجل، وهذا سيفتح الطريق إزاء انتقالات كـبرى في الاقتـصاد العالمي.

الثالث:التفلت من إملاءات السوق والاحتكار صوب اقتـصاد المـشاركة، إذ بدا يشهد العـالم ارتفاعـاً عفويـاً في الخدمات،فقـد سـاهم متطوعـون (مـن دون

(1 الفن توفلر و هايدي توفلر، الثروة واقتصاد المعرفة، ترجمة: محمد زياد محمد كبه، مطابع النشر العلمي والتوزيع- جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة السعودية، 2008. ص37.

أجور)، بتقديم أكبر منتج معلوماتي في العالم (يكيبيديا)، التي ساهمت بالإطاحة بصناعة الموسوعات،كذلك ساهمت خدمات (الانترنيت) بحرمان صناعة الإعلانات من أرباح تفوق ثلاثة مليارات دولار سنوياً. ورويداً تشهد أروقة الاقتصاد التقليدي تغيرات صريحة، وباتت بفعلها الحياة الاقتصادية تتبنى وقعاً يزداد اختلافه مع اتساع رقعة الاقتصاد المعرفي.

وموجة نمو الاقتصاد الطفيلي المستند على رؤوس أموال وهمية، وفقاعات مالية، ومضاربات كبرى في كل شيء، بجانب استغلال ملايين العمال ذوي الأجور المتدنية في المستعمرات السابقة. لم تعد صالحة لإيقاف الدورة الخامسة للرأسمالية المعاصرة، التي بدأت تتشكل في قلب الدورة الرابعة المتصلبة التي يعيشها الاقتصاد الرأسمالي، تبعاً لتوصيف نظريات دورات رأس المال الطويلة (**كوندراتيف**)، إذ أن انسداد تطور (النمط) الرأسمالي بالآليات المعتمدة نفسها، ومن خلال موجة تكنولوجية جديدة تفتح الطريق لمرحلة توسع رأسمالي جديد، لم تعد واردة، بسبب الطبيعة الخاصة للقوة التكنولوجية الدافعة للدورة المعلوماتية، وخصائص الاقتصاد المعرفي.

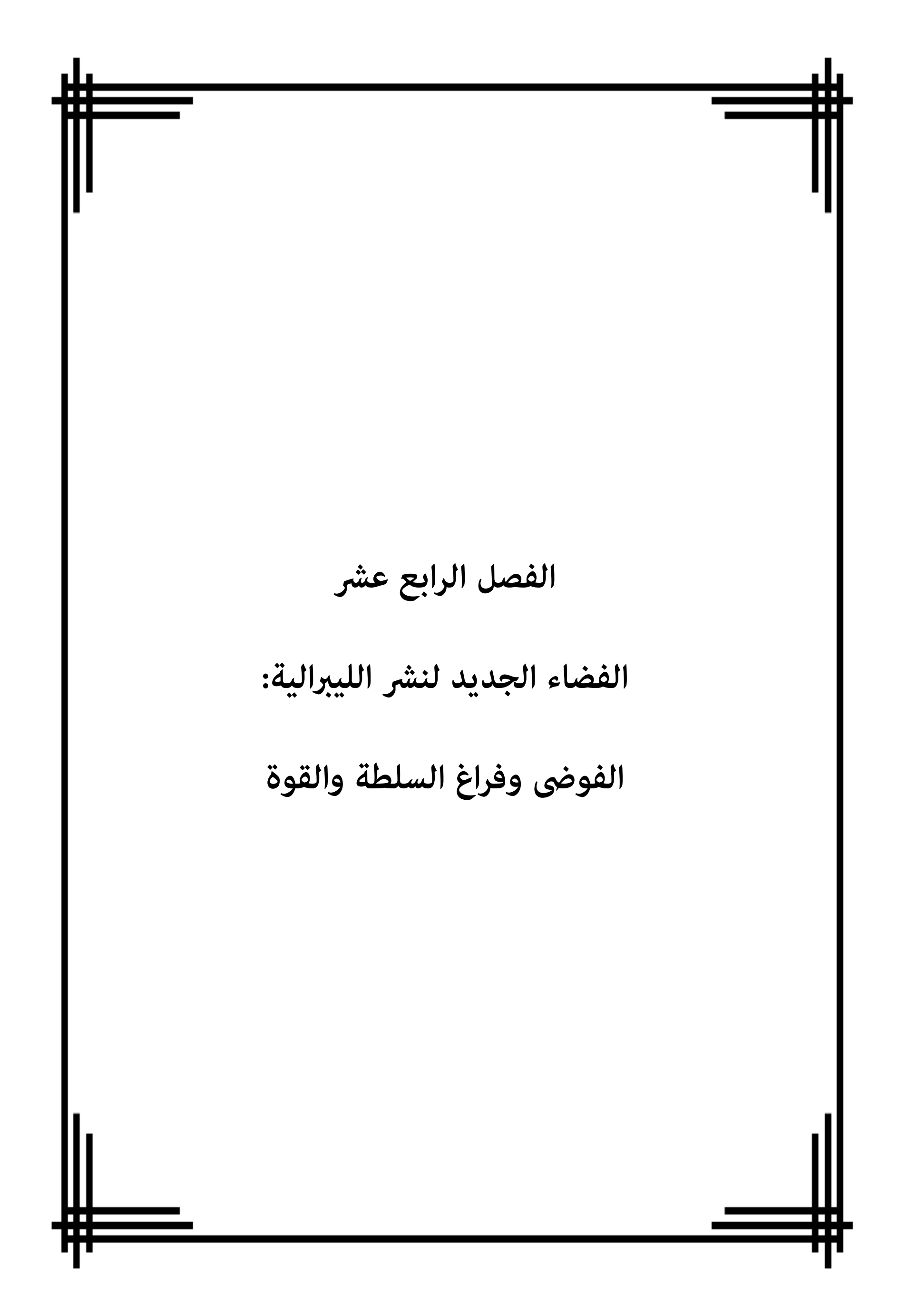
إن الطور الذي تسير فيه الرأسمالية لا حدود له، وهو طور يتسم بالقسوة على الأيدي العاملة والشعوب، ولا يشابه حالة الانتقالات التي مرت بها البشرية، إذا أن طور الانتقال من الزراعة إلى الصناعة،قد حمل معه زمناً متاحاً لتكيف الزراعة مع موجة التصنيع، كما أن الثورة الصناعية خلقت وظائف أكثر من الوظائف التي قضت عليها، في حين تتسم الثورة المعلوماتية بأنها تمارس القضم القاسي للوظائف، وأنها تخلق عدد أقل من الوظائف مقارنة بعدد الوظائف التي تقضي عليها، وهي لا توفر زمناً بل تسير بخطى سريعة جداً، لذلك تكون أثارها الاجتماعية وبخاصة في الاستخدام (التشغيل) صارمة، إذ

سيتم التخلص ببساطة ومن دون أية مشكلات أو مظاهرات ... الخ، من أعداد كبيرة غير ماهرة.

وتبعاً لما أشار إليه (ألفن توفلر)، فأن الغرب عاكف منذ سنوات على إعادة إنتاج السلطة في العالم الثالث، بحيث يتم تخلص الدولة من طابعها الريعي الاجتماعي، أو دولة تأمين الحاجات السياسية، ولا نقول دولة الرعاية الاجتماعية إلى الدولة الجبائية– الشرطوية، بحيث تعطى الأهمية إلى القوة المدنية والبلدية.والدولة الريعية الفاقدة لشروط التطور الرأسمالي، قد تتحول إلى معضلة أكثر كلفة للولايات المتحدة أو الغرب عموماً،إذا لم يجري تداركها في وظائف محددة، أي أن وظائف الدولة في العالم الثالث يتم مراجعتها صوب نمط جديد.

ومن الواضح أن الثورة المعرفية ستعمل على تفكيك بنية المجتمع وتعيد تنظيمها على أسس جديدة، في مجال الاستهلاك وثقافة المجتمع ... الخ،وسبقتها تطورات الرسمالية صوب العولمة إلى الإفصاح عن سعيها للتخلص من دولة الرفاه (welfare state)، عن طريق قضم التزاماتها شيئاً فشيئاً تجاه ما تقدمه إلى مواطنيها من خدمات شبه مجانية، من مثل التعليم والتأمين الصحي والتقاعد ودعم الأسعار وتأمين السكن ... الخ، كون ذلك يتعارض مع الداروينية الاقتصادية التي تعتمدها الدول الرأسمالية الناضجة (**البقاء للأصلح**)، بقبول أطروحة إن هناك مواطنين فائضين عن الحاجة، بل أن هناك مجتمعات وشعوب غير قابلة للبقاء. ومن المفترض التخلص منها، وهو تطبيق عملي للمالثوسية، ولكن بنسخة محدثة من خلال نزع ممكنات البقاء لهؤلاء المواطنين والشعوب، عن طريق أضعاف الدولة ولجم تدخلها في الاقتصاد والأعمال وتحجيم دورها في كفالة شعوبها، وهذا في المحصلة سيؤدي

إلى نزع سيادة الدولة الوطنية لتحل محلها سيادة الشركات العملاقة والقطاع الخاص.



الفصل الرابع عشر

الفضاء الجديد لنشر الليبرالية:

الفوضى وفراغ السلطة والقوة

الفصل الرابع عشر

الفضاء الجديد لنشر الليبرالية:الفوضى وفراغ السلطة والقوة

الآن تعيش البشرية الآن في عوالم مختلفة ومتشابكة في بيئتها وأنماط إنتاجها وانتماءاتها وثقافاتها، وما بين القطبية المتفردة وتغول الليبرالية وشيوع العولمة، كل هذا أفرزته بواكير القرن الحادي والعشرين، وهي حالة كثيرة الشبه ببدايات القرن العشرين، لاسيّما في ظهور نذر السيولة في النظام العالمي وظهور أقطاب جديدة، وتبلور حالة التنافس بينها، أيذاناً ببدء مرحلة من التنافس لوضع تراتبية جديدة للقوى في النظام العالمي قيد التّشكل.

لقد أخطأت نواة المنظومة الرأسمالية (الولايات المتحدة) ودول المحيط الأقرب (G-6) فرنسا- ألمانيا- بريطانيا- ايطاليا- كندا- اليابان، في أن انكفاء روسيا واهتزاز المنظومة الاشتراكية وسعي الصين إلى مزج أنموذج (**اشتراكي- رأسمالي**)، من أن الأنموذج الرأسمالي بات فعلاً هو الحقيقة النهائية، وما على العالم إلا القبول بالوقائع العملية.

حاولت الدول الرأسمالية (الأميركية خاصة) من موقعها كقائد للدول الرأسمالية، في أطار إعمام ليبراليتها وثقافتها وأنماط سلوكها، حقن مختلف بلدان الجنوب بجرعات مستمرة من الليبرالية، تحت متبنيات عدة (**التثبيت- الإصلاح الاقتصادي- التكيف الهيكلي- معالجة العجوزات**... الخ)، محاولة من خلالها لفرض الأنموذج الرأسمالي بشتى الأساليب والوسائل وتحت مختلف الأسباب، ويمكن تلمس حالة الخشية وهواجس الخوف من المستقبل، فالولايات المتحدة وعموم الدول الرأسمالية،تدرك جيداً أن هناك لحظة تاريخية لابد من مواجهتها، أو على الأقل تأجيل حدوثها، ودفعها إلى زمن أبعد، إلا وهي

استهلاك الرأسمالية لمرحلتها التاريخية، والتوقف عن قبول مخرجات ليبراليتها بصورتها الكلاسيكية أو المتوحشة.

فالإنسان الغربي ظل أسير أحلامه في العيش عند مستويات الرفاه والرغد، في انتهازية وتناقض مع المتغنى به في بلدان الديمقراطية وحقوق الإنسان،والذي رفعته نظم الحكم الغربية إلى منزلة المقدس، وجعلته منه حقاً إلهياً، في أن يكون مواطنيها أكثر علوا من الآخرين، لاسيّما وأن هذا الرفاه يظل مدفوع الثمن من استلاب واستغلال البشر في بلدان الجنوب، الذين ظلوا مرتهنين لقرون عدة، لكي يدفعوا ضريبة الشبق الاستغلالي الرأسمالي.

هذا قد أماط اللثام عن انتهازية الغرب ونفاقه فيما يدعى من إنسانوية ومساواة مزعومة لكل البشر، في حين جعلت من مواطنها أكثر رفعة من الآخرين، وعدت ذلك بمثابة حق إلهي مقدس. وهذا هو جذر الشعبوية التي بدت تشكل حيزاً كبيراً التوجهات السياسية والاقتصادية للأحزاب والرؤساء، فأميركا أولاً هو شعار ترامب، الذي وصل به إلى البيت الأبيض. وربما سيلحق به آخرين في تبني مضمون الشعار في بلدان أوربا. في ظل صعود الأحزاب اليمنية المتطرفة.

لقد روجت الدول الرأسمالية الكبرى بقوة إلى العولمة، كونها تحقق لها ارباحاً وتوسعاً مضموناً، وجاء هذا محمولاً بشعارات ودعوات أطلقتها المؤسسات الدولية حيناً، وأجبرت الكثير من دول عالم الجنوب حيناً أخر، في أن جميع المنضمين إلى قطار العولمة سوف يكون رابحين، ومن يتخلف عن الركوب سيكون من الخاسرين لا محالة، ولكن بعد أكثر من ربع قرن من أشاعتها، فإن الكثير من مجتمعات عالم الجنوب لم تكن نتائج العولمة ايجابية لها، بل كانت

مضمونة من حيث سلبياتها. إذ أن تزايد الافقار وشيوع اللامساواة وتجذر الاستغلال، هي جينات ديمومة الرأسمالية، والتي يتم توارثها بصورة طبيعية.

في هذا الجو الذي جرى فيه إشاعة العولمة، وأداتها الرئيسة الليبرالية بنسختها الجديدة، ساهمت نخب عالم الجنوب سواء التي تلقت تعليمها في الغرب، أو التي ارتبطت به بأي شكل من الأشكال،بالترويج إلى الليبرالية وعدها هي الحل للمشكلات الاقتصادية والسياسية.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال فصل الليبرالية ببعدها الاقتصادي عن البعد السياسي، المراد تحقيقه، فالقبول بالليبرالية تتبعها جملة اشتراطات، وتفتح الطريق لالتزامات اعتمدتها بلدان الغرب في مرحلة نضج الديمقراطية واكتمال مؤسساتها، وهو ما يشوه تطبيقها البلدان النامية، نظراً لنقص الخبرة والتجربة التاريخية، وتركيز الغرب على تبني الوصفة الليبرالية كاملة، لا يخفي الدوافع السياسية من وراءها، إذ يقول كارل فون فايتسيكر عالم الفيزياء النووية الالماني (**لا يستطيع المرء في عصرنا الحالي أن يشتغل في الفيزياء الذرية والنووية، ثم يقول لا علاقة لي بالسياسة**)[1].

أولاً: الرأسمالية الأميركية: ورطة مع العولمة

إن الاستدارة التي فعلتها بعض الدول الرأسمالية والمناقضة لمنطق العولمة، المتضمن حرية التجارة وحرية حركة رأس المال، وعدم إعاقة الأنشطة الاقتصادية في مجرى الاقتصاد العالمي، ونبذ أي إجراءات انتقاميه أخرى، هذه هي الفلسفة المبثوثة للعولمة بما تحمله من شعار (**الاعتماد المتبادل**)،ولعل الولايات المتحدة هي من أكثر البلدان الرأسمالية، التي وظفت العولمة وانتفعت منها، وروجت لها، وربما يفسر استدارتها باعتماد سياسات تجارية تناقض

(1جيمس غليك، نظرية الفوضى: علم اللا توقع، مركز البابطين- دار الساقي، بيروت، 2008، ص 125.

(**الحرية التجارية**)، مرده العجز النسبي في مواجهة المنافسة في الأسواق العالمية،إذ لا سبيل لها إلا العودة إلى أساليب الحماية الجمركية، التي اعتمدتها الدول الأوربية أبان الماركنتيلية.

فضلاً عن تحين الفرص لمعاقبة البلدان الأخرى اقتصادي أومالي، أو فرض قيود على شركاتها، أو تحويلاتها المالية، بل منعها من التعامل التجاري مع دول تستهدفها الولايات المتحدة لأغراض سياسية. ومع توثب دول أخرى للحفاظ على أوضاعها، نتيجة عدم توزيع مكاسب العولمة بشكل عادل،باتخاذ إجراءات متقابلة إزاء الدول التي تعاني موازينها التجارية معها اختلالاً،وبذلك يدخل الاقتصاد العالمي عنوة في عالم جديد، ربما هو عالم (**اللا عولمة**). على ما بدا واضحاً إن هناك أضرار مباشرة للعولمة، لم تعد تقتصر على بلدان الجنوب، بل طالت أكبر اقتصاد في العالم ومركز النظام المالي العالمي، مما يطرح جملة تساؤلات عدة منها:

- **هل هو توقف لمسار العولمة**
- **هل هو تحول عكسي؟**
- **هل هو مجرد تعديل أو تغيير في طبيعتها؟**

فالصدمة الظاهرية التي تعرضت لها مشروع العولمة، يعزى في جزء منه، بحسب الدراسات الأميركية إلى (**الحمائية الجزئية**) التي اعتمدتها بعض البلدان، في حين يبرر (**صندوق النقد الدولي**)[1]، إلى أن أثار الحمائية محدودة، والتباطؤ التجاري الحادث على المستوى العالمي، تعكسه عوامل إحصائية، مما ينبغي عدم تفسيرها على أنها تراجع في العولمة. ويجب أن لا تدفع إلى اعتماد سياسات تضر بالإنتاجية،ويشدد (الصندوق) على أن دور التكنولوجيا يظل في هذه المرحلة،

(1سباستيان مالابي، العولمة: تراجع التدفقات الرأسمالية والتجارة عبر الحدود، التمويل والتنمية، ص 10.

هو الأقوى والأمضى من السياسات التجارية المعتمـدة، ويؤكـد الـصندوق عـلى أن رهـان الـدول الرأسمالية سيظل قائماً على العولمة في المـستقبل المنظـور، إلا اذا حـدثت صـدمة عنيفـة، سـواء حرب كبيرة أو أزمة اقتصادية.

لا تهتم رأسمالية المضاربة إلا بالآجل القصير (3-5) سـنوات، في أحـسن تقـدير، إذ لـيس بمقدورهم أن يعملوا إلا بهذه الطريقة، سعياً وراء العوائد قـصيرة الآجـل، بـسبب الخـشية مـن (**دورة الأعمال**)، وهذه تضر حتماً بشكل مبـاشر بـالمجتمع، فـيما يعـد الـسلوك الرأسـمالي عـلى صعيد الأجل الطويل ذا تأثير على البشرية، في مجالي استخدام (شره وقـاسٍ) للمـوارد المحـدودة، بجانب نتائجها على البيئة.

ثانياً: نظرية الفوضى منهج جديد لتطبيق الليبرالية

بعـض البلـدان ممـن تعـدهم الولايـات المتحـدة وحلفائهـا، منـاوئين لهـما ويعرضـون مصالحهما للخطر، لم يتبنوا الليبرالية ولم يـدخلوا شرك المديونيـة الخارجيـة، كـان لابـد للولايـات المتحدة أن تجد سبيلاً للدخول إلى هذه البلدان، والتأثير فيها، بل وتغيير نظم الحكم فيها، حتى وإن كانت تتمتع بشرعية ما. فقد عملت الولايات المتحدة على تغيـير نظـم للحكـم في كـل مـن افغانستان والعراق وليبيا بالقوة العسكرية وبإسناد من الحلفاء الإقليميين والدوليين.

هذا الأمر لم يظل مسموحاً به في ظل تحولات القوة الدوليـة، وحتـى إمكانـات الولايـات المتحدة لم تعد كما هي في كانت في مرحلة القطبية المتفردة، فقد أنتاب الضعف مفاصل مهمـة منها، ولم تعد قادرة على تحمـل تكـاليف تـدخلاتها عـبر القـوة الـصلبة (Sold Power)، الأزمـة المالية التي ضربت اقتصادها عام 2008، كانت مخرجاتهـا ذات دلالـة واضـحة عـلى الـشيخوخة المبكرة للإمبراطورية التي كانـت تحلـم بهـا، مـما دفعهـا إلى اختيـار مـزيج مـن القـوة الناعمـة

والفوضى (Chaos)وهي حالـة متعمـدة لا نجـاز مـا يـسمى بـالفوضى الخلاقـة (Soft Power) (CreativeChaos)، التـي تتـيح لهـا التـدخل في شـؤونها، أقلهـا لأغـراض إنـسانية أو لإطـلاق الديمقراطية أو حقوق الإنـسان، كـذرائع مجربـة وموثوقـة، وتغيـير نظـم الحكـم فيهـا وترتيـب أوضاعها، بما يخدم مصالح الولايات المتحدة بتكاليف جدُ قليلة. والاحجية التي تدفعها في ذلـك، أن هذا هو الممكن في بيئة لا تتناسب مع القيم الأميركية، لكونها الحل المناسب لإعادة بناء نظم سياسية واقتصادية على المنهج الليبرالي.

وعلى وفق ذلـك لابـد مـن تهيئـة الظـروف اللازمـة لتطبيـق نظريـة الفـوضى (Chaos Theory)، وهو ما يتطلب بالحتم خلق فراغ في القـوة والـسلطة، عـن طريـق الـدفع بمـنظمات مجتمع مدني ممولة من الخارجية الأميركية أو المعهد الديمقراطي الأميركي، أو أي جهـات أخـرى، للقيام بالاحتجاجات والمظاهرات وتحريك الشارع عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتحـت نظـر المؤسسات الأميركية، وفي أحيان تهيـئ الأجـواء للمجموعـات العنفيـة، لإربـاك المـشهد الـداخلي للبلد.

ونظريـة الفـوضى التـي ظهـرت عـام 1972 مـستوحاة مـن تـأثير الفراشـة (Butterfly Effect)، في السلوك العشوائي (**التحرك غير الخطي**) لأجنحتها، إذ أن الاختلافات الضئيلة (صغيرة جداً) على مسار منحنى مسار الفراشة، وبدرجة تماثل (تـشبه) خفقـات أجنحتهـا في الهـواء، لـه أثاراً عظيمة، حتى لو كانت الرفرفة البسيطة في جناح فراشة واحدة، هذه الفكرة قادت (ادوارد لـورينتز-Edward Lorentz)، إلى تـشكيل النظريـة التـي سـميت لاحقـاً بنظريـة الفراشـة (Butterfly Theory). وهي نظرية تصلح لاستخدامات الاقتصاد والسياسة على حد سواء.

ففي التوظيف السياسي والعملياتي الأميركي لهذه النظرية، فإن التحركات غير المنتظمة والمتعددة والمتوزعة بشكل عشوائي، من الممكن أن تربك الوضع السياسي لأي نظام حكم، في جانبي الأمن والاستقرار وفرض السيادة، وبتراكمها وتعاظمها من حيث الامتداد الجغرافي وقوة المجابهة مع أجهزة ومؤسسات النظام، يرى المعتقدين فيها أنه من الممكن جداً، أن تؤسس لإعصار يضرب المنطقة المراد استهدافها في أي منطقة بالعالم، استناداً على مبادئ الفيزياء وهو (**إن التغيرات الطفيفة في البداية،يمكن أن تقود إلى تغيرات كبيرة في النهاية**)[1].

إن فلسفة عدم الاستقرار (The Philosophy of Instability) باتت المحدد الأساس للنظام العالمي لما بعد الحرب الباردة، فمسلمات التوازن المرتبط بالاستقرار والانتظام في ظل التفرد الأميركي وانزياح قطب التوازن، أضحت موضع شك، بل أن عدم الاستقرار وعدم الاتساق والمرتبطة هيكلياً بنظرية الفوضى،قد أدت إلى أحداث تغيرات جديدة، فمثلما يحاول علماء الفيزياء أن يعدوا عدم الاستقرار جزءاً من بنية هذا العلم، كذلك نجد ذلك في علم السياسية، لذلك يراد من عدم الاستقرار أن يتم تحويله من جانب سلبي إلى جانب إيجابي، خاصة فيما يتعلق بالمخرجات المترتبة على الفوضى وعدم الاستقرار. لما ينتج عنه من أوضاع تكون في صالح الولايات المتحدة لتشكيل الأوضاع في المناطق والأقاليم ومنها العربية.

وللولايات المتحدة الأميركية الكثير من الخبرة المختزنة، والمتأتية من تاريخ ممارستها في دول أميركا اللاتينية وفي افغانستان أبان الغزو السوفياتي لها، في أنشاء مجموعة قتال تتبناها تدريباً وتسليحاً وتمويلاً، ورعايتها إعلامياً وسياسياً،

(1جايمس غليك، نظرية الفوضى، مصدر سابق، المكان نفسه.

لكي توظفها في زعزعة أوضاع البلدان التي تستهدفها،وهو ما دفع الولايات المتحدة لاستدعاء خزينها الاستراتيجي من التنظيمات المسلحة التي انشأتها سابقاً، لمواجهة التنظيمات المقاومة لاستراتيجيتها، تطبيقاً لمبدأ اشتقته أجهزة المخابرات الأميركية مفاده: (**أن الألماس لا يقطعه إلا الألماس**)، وهو ما ينتج عنه تفكيك الدولة القائمة وبعثرتها، وشل قدرتها في فرض سيطرتها، والغريب في الأمر أن ذلك استهدف الدول ذات الجيوش القوية (العراق- سوريا- مصر- ليبيا ... الخ).

وفي التجربة العملية، فإن هذه الفوضى قادت إلى صراع المذاهب والعصبيات، بهدف استبدال الانتماء والهوية الوطنية، بولاءات جهوية تتوزع ما بين حزبية وقبلية، وفي آحيان معينة مناطقية ضمن كيان الدولة الواحدة، لغرض تفتيت قوة وهيمنة الدولة، كعامل ضبط وسلطة للعنف الشرعي، تمهيداً لإزالتها عملياً[1]، وتشظيها إلى دويلات متناحرة. كيما تكون مصلحة القطيع (القومي- المذهبي)، بديلاً عن الشأن العام والمصلحة الوطنية العليا.

إن المصلحة الأميركية على المستوى الاستراتيجي، في استمرار الاقتتال والفوضى وعدم الاستقرار في بعض البلدان، هو ما عبرت عنه وزيرة خارجيتها (مادلين اولبرايت) بالقول: (**اتركوهم يتقاتلون حتى ينضجوا** ..)، والنضج في المفهوم الأميركي هو القبول بشروطهم. ومنها إلغاء هيمنة الدولة الوطنية على الاقتصاد، وبخاصة في القطاعات التي تقوم عليها الحياة المجتمعية وتسليمها إلى

(1نعوم تشومسكي، القوة والارهاب وجذورهما في عمق الثقافة الأميركية، ترجمة: يحيى الشهابي، دار الفكر، دمشق، 2003، ص 235.

الشركات تحت بند الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي والانتقال إلى اقتصاد السوق.

والعراق يعد أنموذجاً يصلح لإثبات زيف كل الخطاب الاقتصادي والسياسي الرأسمالي، لقد جرى تسليم قطاع استخراج النفط برمته إلى الشركات الأجنبية، والغريب في الأمر أن هناك بلدان لا يشكل احتياطي النفط فيها نسبة (1%) من الاحتياطي العالمي، فيها شركات وطنية تستثمر في النفط العراقي، في حين يحتكم العراق في أدنى مستوى التقدير، على احتياطيات تصل إلى (250-260) مليار برميل، وقد حل الحاكم الأميركي (**بول بريمر- سيء الصيت**) أبان احتلال عام 2003، شركة النفط الوطنية العراقية ؟.

إذ أن احتلال العراق ونشر الفوضى وعدم الاستقرار فيه على مدى أكثر من عقد ونصف من الزمن (2003-2019)، أريد منه المحافظة على المجال الحيوي الأميركي، وربما السعي لحراسته عن قرب وإضافة قواعد جديدة، كون العراق نقطة ارتكاز للولايات المتحدة بإزاء تصاعد الدور الإيراني، وتلمس الدور الروسي الجديد في ظل قيادة (بوتين)، فالعراق يتوسط قلب مربع له أبعاد شبه متقاربة، تصل أهم البحار الأساسية الخمسة، وهي: قزوين – البحر الاسود – الخليج- الأحمر- المتوسط، وهو يسيطر على قلب هذا المربع من الشرق الأوسط[1].

وفي الخواتيم يمكن القول بوضوح تام، إن الليبرالية الكلاسيكية بنسختها السمثية (**ادم سميث**) أو الجديدة بحسب (**فريدمان**)، تحمل بعداً أيديولوجياً وسياسياً، يجري توظيفه لمصالح الدول الرأسمالية، وحتى الليبرالية النقية من

(1سيار الجميل، المجال الحيوي للشرق الاوسط إزاء النظام الدولي القادم، المستقبل العربي، العدد (184)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.

أبعادها وشوائبها، فهي تعمل لصالح تعظيم منافع الدول المتقدمة على حساب البلدان الناميـة، كما أن السوق ومسانده (العرض والطلب) ومنظومة الاسعار، هي نتاج إنساني بامتياز اسـتدلت عليه البشرية منذ 3500 سنة ق.م، وبـلاد مـا بـين النهـرين شـهدت وجـود الاسـواق وتفـاعلات العرض والطلب. ومحاولة سحب اقتـصاد الـسوق إلى مـساحات كـبرى تجعـل مـن المجتمعـات (**مجتمعات للسوق**)أسيرة لها، ويتحكم بها رأس المال الذي لا يفهم إلا نسب الأرباح ومقاديرها.

أن أوضاع البلدان النامية الاقتصادية والاجتماعية لا تـسمح بـترك الأمـور عـلى عواهنهـا، وتحت رحمة الشركات ورأس المال الاحتكاري، فالبلدان المتقدمة والتـي قطعـت شـوطاً كبـيراً في البناء والتنظيم والمؤسسات، لازالت الدولة فيها تتدخل بهذا القـدر أم ذاك وبخاصـة في ظـروف الأزمات، إن نزع هذا الدور عن دول عالم الجنـوب، مـن شـأنه أن يـضع شـعوبها تحـت رحمـة الشركات.

إن الدعوات لتبني الليبرالية بنسختها التي تعـبر عـن مـستوى فـوق إمبريـالي، يـراد منـه إعادة أنتاج الهيمنة الغربية على مقدرات العالم كله، ويسمح لها بفتح صـفحة جديـدة للتوسـع والنهب تتجاوز مستوياته مرحلة اقتحام الشرق.

لـذلك فـإن الـسعي الـذي لا يهـدأ مـن قبـل المنظومـة الرأسـمالية بقيـادة (الولايـات المتحدة الأميركية)، وثلاثي اضلاعها (WTO-WB-IMF)، لإجبار البلدان كافـة للأخـذ بالليبراليـة الجديدة، يحمل معـه أهـدافاُ سياسـية كبـيرة، يترتـب عليهـا، منـع أيـة دولـة مهـما بلغـت مـن قوة اقتصادية وسياسية، إن تذعن لرأس المال العالمي الذي أضحى قـوة فـوق دوليـة، لا تعـترف بسيادة الدول، وله القدرة على الضغط بقوة عـلى دول بعينهـا، لانتـزاع تنـازلات كبـيرة. ويـؤدي الدولار الأمـيركي (**كونـه عملـة التـسويات الدوليـة**)، بجانـب الجهـاز المـالي العـالمي الـذي يـتم

التحكم به أميركياً، رأس النفيضة في الضغط المتواصل على الأوضاع الاقتـصادية والاجتماعيـة لأي بلد يراد إخضاعه.

على وفق ذلك لا يمكن أن تقام علاقات اقتصادية دولية غير صفرية، تتشارك في مكاسبها كل الدول، إلا عبر نزع أنياب الرأسمالية المتوحشة، وإرساء أسس نظام دولي قـائم عـلى العدالـة واحترام سيادة الدول، وحقوق شعوبها في العيش.

مصادر الكتاب

أولاً: الكتب العربية والمترجمة

1- أحمد محمد الحواجري، الصدمة النفسية، دائرة التربية والتعليم- وكالة غوث اللاجئين الدولية، غزة، 2003.

2- أحمد محمد النابلسي، الصدمة النفسية علم النفس الحروب والكوارث، دار النهضة العربية،ط 5،بيروت- لبنان، 1991.

3- اريك هوبزباوم، عصر الامبراطوريات، ترجمة: فايز الصايغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2011.

4- اسحق عبيد، أوربا في بحر الظلمات، دار القلم، بيروت– الكويت، 1995 .

5- الطيب بو عزة، نقد الليبرالية، دار المعارف الحكمية، ط1، بيروت، 2007.

6- ألفنت وفلر، حضارة الموجة الثالثة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، 1996.

7- --------وهايديت وفلر، الثروة واقتصاد المعرفة، ترجمة: محمد زياد محمد كبه، مطابع النشر العلمي والتوزيع- جامعة الملك سعود،الرياض، 2008.

8- إمام عبد الفتاح إمام، دراسات في الفلسفة السياسية عند هيغل، دار التنوير، بيروت، 2007.

9- انطونيجدنر،الرأسمالية والنظريات الاجتماعية،ترجمة: اديب شبش، دار التكوين،ط1،دمشق،ب. س.

10- أولريش شيفر، انهيار الرأسمالية، ترجمة: عدنان عباس علي، عالم المعرفة، ط1، الكويت،2010.

11- ايغور كون، معجم علم الاخلاق، دار التقدم، موسكو، 1984.

12- بول باران و بول سويزي، رأس المال الاحتكاري، ترجمة: مصطفى فهمي،الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1971.

13- بول ساملسون و نورد هاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، بيروت، 2006.

14- بول كروغمان، العودة إلى الكساد العظيم، ترجمة: هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت، 2010 .

15- جاكتكسيه، غرامشي: دراسة ومختارات. ترجمة: ميخائيل ابراهيم مخول، منشورات وزارة الثقافة،دمشق، 1972 .

16- جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية، ترجمة: ناجي الدراوشة، دار التكوين، ط1، دمشق، 2010.

17- جايمس غليك نظرية الفوضى: علم اللامتوقع، ترجمة: احمد مغربي، دار الساقي، بيروت، 2011.
18- ج. تيمونز روبيرتس و أيمي هايت، من الحداثة إلى العبودية، ترجمة: سمير الشيشكلي، عالم المعرفة، الكويت، 2004.
19- جوزيف أ. شومبيتر، الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية، ترجمة: حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت، 2011.
20- ج. تيمونز روبيرتسو أيميهايت، من الحداثة إلى العولمة، ترجمة: سمر الشيشكلي،عالم المعرفة،الكويت، 2004.
21- جلال أمين،الدولة الرخوة في مصر، دارسينا للنشر،القاهرة، 1993.
22- جوانر وبنسون وجونايتويل، مقدمة في الاقتصاد الحديث،ترجمة: فاضلع باسمهدي، دار الطليعة، بيروت، 1980.
23- جون بيجلر، حكام العالم الجدد، ترجمة: إسماعيل داود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008.
24- جورج أوريل، 1984،ترجمة انور الشامي، المركز الثقافي العربي،ط1،الدار البيضاء،المغرب، 2006.
25- جورج سول، المذاهب الاقتصادية الكبرى، ترجمة: راشد البراوي، مكتبة النهضة، القاهرة، 1962.
26- جورج لاين، الايديولوجيا والهوية الثقافية، ترجمة: فريال حسن، مكتبة مدبولي، ط1، 2000.
27- جوزيف إ. ستيغليز، خيبات العولمة، ترجمة: ميشال كرم، دار الفارابي، ط1، بيروت، 2003.
28- جون بركينز،اعترافات قاتل اقتصادي،ت رجمة بسام ابوغزالة،دارورد،عمان- الاردن، 2012.
29- جون بيلجر، حكام العالم الجدد، ترجمة: اسماعيل داود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008.
30- جون ديكسون وروبرتشيريل،دولة الرعاية الاجتماعية في القرن العشرين،ترجمة: سارة الذيب، الشبكة العربية للأبحاث والنشر،ط1،بيروت، 2014.
31- جون ستيورات ميل، أسس الليبرالية السياسية، ترجمة: أمام عبد الفتاح أمام و ميشيل متياس، مطبعة مدبولي، القاهرة، 1996.

32- جون كينيث جالبريث، تاريخ للفكر الاقتصادي، ترجمة: احمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، الكويت، 2000.

33- جون ميدلي، نهب الفقراء،ترجمة: بدر الرفاعي، المركز القومي للترجمة،القاهرة، 2011.

34- جون ووتربوري وآخرون، ديمقراطية من دون ديمقراطيين، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2،بيروت، 2000.

35- دايفد باوتشر، النظريات السياسية في العلاقات الدولية، ترجمة: رائد القاقون، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.

36- رجب بودبوس، فلاسفة معاصرون، المؤسسة العامة للثقافة، ليبيا، 2010.

37- رمزي زكي، الليبرالية المتوحشة، دار سينا للنشر، ط1، القاهرة، 1993.

38- روبرت سكيدلسكي، جون مينارد كينز: مقدمة قصيرة جداً، ترجمة عبد الرحمن مجدي، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2015 .

39- روبرت هليبرونر، قادة الفكر الاقتصادي، ترجمة: راشد البراوي، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1963.

40- زبيغنيو بريجنسكي، الفرصة الثانية، ترجمة: عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007 زوبريتسكي، كيروف، متروبولسكي، التشكيلات الاجتماعية – الاقتصادية ما قبل الرأسمالية، ترجمة: جورج طرابيشي، دار الطليعة، ط2، بيروت، 1981.

41- سمير أمين، نقد روح العصر، ترجمة: فهيمة شرف الدين، دار الفارابي، ط 1، بيروت، 1998

42- -------، التطور اللامتكافىء، ترجمة: برهان غليون، دار الطليعة، ط4، بيروت، 1985.

43- التراكم على الصعيد العالمي، ترجمة: حسن قبيسي، دار ابن خلدون، بيروت، بدون سنة.

44- ------، الفيروس النيوليبرالي، ترجمة: سعد الطويل، دار الفارابي، ط1، بيروت، 2004.

45- سمير أمين، مابعد الرأسمالية المتهالكة، دارالفارابي،بيروت، 2003.

46- ------ وآخرون، الاقتصادات العربية وتناقضات السوق والتنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

47- سيرجى مورزا،التلاعب بالوعي،ترجمة:عياد عياد، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012.

48- عارف دليلة واسماعيل سفر، تاريخ الأفكار الاقتصادية، منشورات جامعة حلب،ط1،سوريا، 1977.

49- عبد الله العروي، مفهوم الايديولوجيا، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2003.

50- عبد الرسول سلمان، معالم الفكر الاقتصادي، الكتاب الأول، شركة الطبع والنـشر الأهليـة، الطبعة الأولى، بغداد، 1966.

51- عبد السلام الترمانيني، الرق: ماضيه وحاضره، عالم المعرفة، الكويت، 1979.

52- عبد العزيز علي ويالعيـساوي، النخبـة الحاكمـة وإدارة الدولـة العراقيـة بعـد 2003،دار المنتدى الثقافي العربي،بغداد، 2018.

53- عبد علي كاظم المعمـوري، عولمـة القتـل: الحـضارة الأميركيـة الجديـدة، مركـز حمـورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد- بيروت، 2013.

54- عزمي رجب، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار العلم للملايين، بيروت، 1964 .

55- علاء حمروش، تاريخ الفلسفة السياسية، دار التعاون للنشر، 1986.

56- علي خليفة الكـواري وآخـرون، المـسألة الديمقراطيـة في الـوطن العـربي، مركـز دراسـات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2002.

57- فاطمة سيد عبد القادر، السياسة المالية للإمام علي بن ابي طالب من منظور النظام المالي الإسلامي، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2017.

58- ف.أ.هايك، الطريـق إلى العبوديـة، ترجمـة: محمـد مـصطفى غنـيم، دار الـشروق، ط1، القاهرة، 1994.

59- فؤاد قاسم الأمير، النفط الـصخري وأسـعار الـنفط والموازنـة العراقيـة العامـة،دار بـارق للنشر،بغداد،ط1، 2015.

60- فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها،عالم المعرفة،الكويت.

61- فيليبتايلور،قصف العقول، ترجمة سامي خشبة، عالم المعرفة،الكويت، 2000.

62- كارل ماركس، رأس المال: المجلد الأول، ترجمة: فـالح عبـد الجبـار وآخـرون، دار التقـدم، موسكو، 1987.

63- --------، المختارات، دار التقدم، موسكو، 1980.

64- كامل محمد محمد عويـضة، ديكـارت، رائـد الفلـسفة في العـصر الحـديث، دار الكتـب العلمية، بيروت، 1993 .

65- كامل وزنة، آدم سميث: قراءة في اقتصاد السوق، معهد الدراسات الاسـتراتيجية، اربيـل، 2007.

66- لويس دومون، مقالات في الفردانية مـن منظـور انثربولـوجي، ترجمـة: محمـد عـصفور، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009.

67- ماجدة علي صالح (تحرير)، الإسلام والتنمية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1999.

68- ماركسكويسين، الثلاثة الكبار في علم الاقتصاد، ترجمة: مجدي عبدالهادي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2018.

69- مايكل ساندل، الليبرالية وحدود العدالة، ترجمة: محمد هناد، مراجعة (عروس الزبير- عبد الرحمن بوقاف)، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009.

70- مايلزك وبلند، لعبة الأمم، تعريب، مروان خير، إنترناشيون السنتر،ط1، بيروت، 70. 19

71- محمد احمد الزعبي، التغيير الاجتماعي، دار الطليعة، بيروت، بدون سنة.

72- محمد بوجنال، السياسة، السوق، الديمقراطية، تسليع الإنسان أم تحريره، دار افريقيا الشرق، الدار البيضاء- المغرب، 2012.

73- محمد سالمان طايع، القيم السياسية في إندونيسيا، في: هدى ميتكسيس، القيم الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 2007.

74- محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون: العصبية والدولة،دار الطليعة، بيروت، 1982.

75- محمد علي محمد، المفكرون الاجتماعيون: قراءة معاصرة لأعمال خمسة من أعلام علم الاجتماع الغربي،دار النهضة العربية،بيروت، 1982.

76- محمد محفوظ،الإسلام، الغرب وحوار المستقبل،المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء،المغرب، 1998.

77- مجموعة باحثين، الموسوعة الفلسفية العربية، معهد الانماء العربي، بيروت، 1989.

78- ----،أطوار التطور الرأسمالي، (تحرير) روبرت أو لبريتن، ترجمة عدنان عباس علي،الكويت، 2001.

79- ----------،استراتيجية التدمير في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 2005.

80- مظهر محمد صالح، الاقتصاد الريعي المركزي وانفلات السوق، بيت الحكمة، ط1، بغداد، 2013.

81- مهدي فضل الله، فلسفة ديكارت ومنهجه: دراسة تحليلية ونقدية، دار الطليعة، بيروت، 1996 .

82- موريس دوب، ف.م. كولناي وآخرون، الاصلاح الاقتصادي في الدول الاشتراكية، ترجمة: احمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1972.

83- مونتسيكيو، روح الشرائع، ترجمة: عادل زعيتر، دار كلمات عربية للنشر، القاهرة، بدون سنة.
84- ميلتون فريدمان، الرأسمالية والحرية، ترجمة: مروة عبد الفتاح شحاته، دار كلمات عربية للترجمة والنشر، ط1، القاهرة، 2011 .
85- نعوم تشومسكي، طموحات امبريالية، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2006.
86- نعوم تشومسكي، ثقافة الارهاب، ترجمة: منذر محمود صالح محمد، العبيكان للنشر، ط1، السعودية، 2015
87- نعوم كلاين، عقيدة الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط3، بيروت، 2011 .
88- نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية- الروسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.
89- نيال فرغسون، الحضارة: كيف هيمنت حضارة الغرب على الشرق والغرب، وكالة المطبوعات الأهلية، ط (2)، بيروت، 2014.
90- هاريما جدوف،رأسمالية القرن العشرين، مؤسسة الابحاث العربية،ط1،بيروت، 1981.
91- هربرت أ. شيللر، المتلاعبون بالعقول، ترجمة :عبدالسلام رضوان، عالم المعرفة،الكويت،1986.
92- ياسر بكر، حرب المعلومات، مطابع حواس، ط1، القاهرة، 2017.

ثانياً: البحوث والدراسات

1- ايهاب خليفة، الحرب السيبرانية .. مراجعة العقيدة العسكرية استعداداً للمعركة القادمة، تحولات استراتيجية، ملحق مجلة (السياسة الدولية)، العدد (211)، كانون الثاني 2018.
2- بوبنيكولز،الإشعاع (النووي) الأمريكي في العراق، مجلة المستقبل العربي،العدد (5)، 2005.
3- ثروت جهان وكريسب اباجورجيو،ماهي المدرسة النقودية، التمويل والتنمية،صندوق النقد الدولي،مارس 2014.
4- جون كينيثغ البريث، اليمينليس هوالحل،مجلة المنار،العدد (63)، 1990.
5- سمير أمين، حول نظرية التضبيط، بحوث اقتصادية عربية،العدد (1)،بيروت، 1992.
6- سيم ونهيرش، المنطقة الرمادية: كيف أن تقل برنام جسري للبنتاغون إلى أبي غريب، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدةالعربية،العدد (305)،بيروت، 2004.
7- صبري زاير السعدي، المشروع الاقتصادي الوطني في العراق: مقاربة مع برنامج صندوق النقد الدولي، مجلة المستقبل العربي، العدد (469)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس 2018.

8- قاسم الحموري و أسامة القلعاوي، تأثير الصدمات الاقتصادية التجارية على الاقتصاد الاردني، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة قطر، العدد (10)، الدوحة، 1999.
9- عبدالله البريدي، فخالنيوليبرالية فيدول الخليج العربية،المستقبل العربي،العدد (470)،نيسان 2018.
10- عبدعلي كاظم المعموري، العولمة: تكيف الرأسمالية مع أزمتها؟، دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، تموز 2000.
11- ------------،التلوث الاشعاعي الناتج عن الحروب، مجلةالسياسة الدولية، مركز الاهرام، العدد (166)،القاهرة، 2006.
12- وسن احسان عبدالمنعم، خصخصة الحروب في العالم بعد الحرب الباردة، مجلة قضايا سياسية،العدد (23-24)،كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين،بغداد، 2011
13- كرم عبد العزيز اصلان، حصاد جهود إعادة إعمار العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد (164)، القاهرة،2006.
14- منال لطفي، المشروع النيوليبرالي في أوربا والمواطن منعدم القيمة السوقية، مجلة الديمقراطية، العدد (60)، القاهرة، 2015.
15- نعومي كلاين، السنة صفر: نهب العراق سعياً إلى يوتوبيا المحافظين الجدد، مجلة المستقبل العربي، العدد (308)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح

1- عبدعلي كاظم المعموري، دراسة تحليلية لأنموذجات من الاصلاح الاقتصادي في بلدان اشتراكية مختارة، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، 1989.
2- فيان هادي عبد الكاظم، انعكاس جولات التراخيص على العوائد المالية في العراق، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين، 2018.

رابعاً: الصحف والمواقع الالكترونية

1- جوزيف ستيجليز، عولمة السُّخط، جريدة العرب القطرية، الخميس،1/شباط/2018، على الرابط:

https://www.alarab.qa/authors.

2- خلدون حسن النقيب، مخطوطة على موقعه الشخصي

:http://www.khaldounalnaqeeb.com/ar/by-hand.jsp

المصادر باللغة الاجنبية

First: Book

1- Bhaskar chakravorti & Ravi Shankar, Digital Planet 2017, Tufts University, 2017.

2- Ezra voget, Deng Xiaoping & The Transformation of China, Harvard University Press,2011.

3- Milton Friedman, Free to Choose: A personal Statement, , 1979.

Second: Thiess

1-Atlantic Council, "Report of the Task Force on Future of Iraq: Achieving Long –Term Stability to Ensure the Defeat of ISIS, Chair by Ambassador Ryan Crocker, Rafik

2-Miguel Teubal, Rise and collapse of Neoliberalism In Argentina: The Role of Economic Groups, Journal of Development Countries, Vol.20, N.3-4, 2004.

Third: paper

1- Joseph E stiglitz, Capital`s Ideological Crisis, The economic times, 11-jul-2011.

Ford: Internet

1- http// www.yotube .com/watch ?v-dhINIGIYkDW.

محتويات الكتاب